دلالة القابضة
DLALA HOLDING

٢٠٢١

دلالة للوساطة
DLALA BROKERAGE

دلالة العقارية
DLALA REAL ESTATE

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

دلالة القابضة

DLALA HOLDING

المحتويات

الرؤية، الهدف ونبذة عن الشركة	٦
أعضاء مجلس الإدارة	٨
لجان مجلس الإدارة	١٠
ملخص تقرير مجلس الإدارة	١٧
قنوات الخدمة	١٩
البيانات المالية الموحدة	٢٣
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٣٢
بيان الحوكمة	٨٥

الرؤية، الهدف،
ونبذة عن الشركة

ديناميكية المجموعة
دلالة القابضة ش.م.ق

تأسست شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (ش.م.ق) في شهر مايو ٢٠٠٥ برأس مال مدفوع قيمته ٢٠٠ مليون ريال قطري (٥٥ مليون دولار أمريكي تقريبا). وفي سبتمبر ٢٠٠٥ أصبحت دلالة أول مؤسسة استثمارية مالية غير بنكية يتم تسجيلها في سوق الدوحة للأوراق المالية بهدف تقديم خدمات الوساطة للمستثمرين في سوق الأسهم، وصل رأس مال الشركة في عام ٢٠١٣ إلى ٢٨٤ مليون ريال قطري.

أسست دلالة القابضة كلا من شركة دلالة للوساطة الإسلامية (ذ.م.م)، وشركة دلالة للوساطة (ذ.م.م) وتم تسجيلهما في سوق الدوحة للأوراق المالية، وقد بدأت كلتا الشركتين العمل في بداية شهر يناير من العام ٢٠٠٦.

وخلال فترة تأسيس وجيزة تمكنت شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (ش.م.ق) من كسب ثقة المستثمرين في بورصة قطر من داخل الدولة وخارجها وذلك بفضل الجهود التي بذلها فريق العمل بالشركة من الإداريين والتنفيذيين والخبراء في قطاع الوساطة المالية والاستثمار. وقد انعكست ثقة المستثمرين على تطوير أساليب العمل في دلالة بحيث أصبحت مساعدة المستثمرين على تحقيق الصفقة الصحيحة والرابحة في سوق الأسهم واتخاذ القرار الاستثماري المناسب من أهم أهداف الشركة.

كما أطلقت الشركة في عام ٢٠٠٩ شركة دلالة العقارية التي تعد ذراع الاستثمار العقاري للشركة والتي تعمل في مجال الاستثمار والتسويق العقاري بالإضافة إلى أنشطة مختلفة أخرى مثل إدارة العقارات والتي تقدم من خلالها خدمات تحصيل الإيجارات وإدارة مرافق المنشآت بالإضافة إلى الخدمات التأجيرية ، كما تعمل دلالة العقارية كمثمن عقاري معتمد لدى الجهات القطرية.

يتكون مجلس الإدارة الحالي لدلالة القابضة من تسعة أعضاء يمثل أربعة منهم جهات حكومية عريقة هي: صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد والمعاشات، جهاز قطر للاستثمار، ومحفظة استثمار القوات المسلحة. ويُعنى مجلس إدارة دلالة القابضة بالإشراف الإداري الإستراتيجي على جميع أنشطة دلالة القابضة لصالح المساهمين بما يتوافق مع معايير وطبيعة الممارسات المؤسسية الوطنية الرائدة.

في الربع الثالث من عام ٢٠١٨ تم دمج شركتي دلالة للوساطة ودلالة الإسلامية في شركة خدمات مالية واحدة لتنفيذ استراتيجة مجلس الإدارة للفترة المقبلة.

الرؤية

نحن نبذل أقصى ما في وسعنا لتطبيق أفضل المعايير و الممارسات العالمية في قطاع الأعمال في نطاق بيئتنا المحلية و الثقافية، و نحن ملتزمون بتحقيق التوافق المثالي بين الخبرة في مجال الأعمال والكفاءة المهنية و الحلول التكنولوجية و مصممون على خدمة عملائنا في بيئة تلتزم بأعلى المعايير الأخلاقية.

أننا نهدف إلى أن نكون أفضل شركة وساطة مالية في قطر، كما نطمح أن نكون مؤسسة استثمارية متكاملة يمكنها إعادة تصميم الاستثمارات المالية على الصعيد الإقليمي.

الهدف

- نلتزم بتحقيق ما يفوق توقعات عملائنا من حيث الثقة في جودة خدماتنا والتميز المهني مع الالتزام بالقيم والحفاظ على أعلى المستويات الأخلاقية والمهنية.
- العمل على استقطاب كوادر بشرية ذات خبرة وكفاءة وقادرة على العمل كفريق واحد وكذلك مع عملائنا وشركاء أعمالنا.
- كما إننا نسعى إلى التجديد والنمو والالتزام بأفضل الممارسات لتقديم الخدمة الأفضل لعملائنا وتوفير فرص نجاح أكبر للمساهمين.
- تعزيز بيئة عمل تشجع على النمو المهني والمالي.
- العمل على ضمان استمرار النمو والشفافية من خلال أساليب إدارية حديثة ومتطورة.
- العمل على تنمية عوائد وأرباح المساهمين.
- العمل على أن نكون شركة وطنية رائدة تشارك بفاعلية في تنمية المجتمع.

أعضاء مجلس الإدارة

السيد / عبدالله الدرويش

رئيس مجلس الإدارة

السيد / يوسف الخليفي

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيدة/ موزة محمد السليطى

العضو المنتدب

السيد / فيصل أحمد علي السادة

عضو مجلس الإدارة

السيد / علي حسين السادة

عضو مجلس الإدارة

السيد / فرهود هادي راشد الهاجري

عضو مجلس الإدارة

السيد / خالد يوسف عبدالله السبيعي

عضو مجلس الإدارة

السيد / محمد سامي عبدالله سليم أبو شيخة

عضو مجلس الإدارة

السيد / تميم حمد عبدالعزيز الكواري

عضو مجلس الإدارة

لجان مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية

تضم اللجنة التنفيذية ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة ويرأسها رئيس مجلس الإدارة. وتتفق عضوية اللجنة مع فترة عضوية مجلس الإدارة.

أعضاء اللجنة هم :

١- السيد/ عبدالله جاسم الدرويش (رئيسا)

٢- السيدة/ محمد سامي أبو شيخة (عضوا)

٣- السيد/ فيصل احمد السادة (عضوا)

مسؤوليات اللجنة:

١– وضع السياسة العامة للشركة واعتماد السياسات والاجراءات الداخلية.

٢– مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي للشركة.

٣– مراقبة والاشراف على الاداء المالي للشركة.

٤– مراجعة الموازنة السنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة للاعتماد والموافقة.

٥– وضع السياسة الاستثمارية للشركة.

٦– وضع سياسة الاستثمار الخاصة بمحفظة الشركة للأوراق المالية وطريقة ادارتها.

٧– الموافقة على أية مشروعات استثمارية.

٨– مراجعة والموافقة على بيع أي أصول خاصة بالشركة باستثناء العقارات والاسهم المخصصة للاستثمار.

٩– الموافقة على الاتفاقيات والالتزامات التي تتعد صلاحية الرئيس التنفيذي

١٠– الموافقة على القروض التي تطلبها الشركة.

١١– اعتماد خطط الاعمال الخاصة بشركة دلالة القابضة والشركات التابعة قبل تقديمها لمجلس الإدارة.

١٢– مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بتغيير رأس المال وهيكل الشركة.

١٣– مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بإصدار سندات أو اوراق مالية.

١٤– تعيين وانهاء خدمات الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي وتحديد راتبيهما.

لجنة التدقيق

هي اللجنة المسؤولة عن الإشراف والاضطلاع بكافة أنشطة التدقيق الداخلي والخارجية وفقًا لخطة العمل التي يوافق عليها مجلس الإدارة في وقت سابق.

تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على أن تتفق عضوية اللجنة مع فترة عضوية مجلس الإدارة، ويتوافر لكل أعضاء لجنة التدقيق خبرة مالية ومحاسبية، وتعقد اللجنة علي الأقل ستة اجتماعات سنويا.

أعضاء اللحنة هم :

١- السيد/ فرهود هادي الهاجري (رئيسا)

٢- السيدة/ موزة محمد السليطي (عضوا)

٣- السيد/ محمد سامي أبو شيخة (عضوا)

مسؤوليات اللجنة :

١– إعداد مقترح بنظام الرقابة الداخلية للشركة فور تشكيل اللجنة وعرضه على المجلس، والقيام بمراجعات دورية كلما تطلب الأمر.

٢– تقديم تقرير لمجلس الإدارة بشأن الموضوعات الخاصة باللجنة كما هو منصوص عليه في (نظام الحوكمة).

٣– النظر في أية موضوعات أخرى على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة.

٤– رصد عوامل الخطر الخاصة بشركة دلالة وتوصية مجلس الإدارة بالعمل على تخفيف هذه العوامل.

٥– تدقيق الرقابة المالية والداخلية وأنظمة إدارة المخاطر.

٦– مناقشة أنظمة المراقبة الداخلية مع الإدارة لضمان قيام الإدارة بواجباتها تجاه تطوير نظم رقابة داخلية تتسم بالكفاءة.

٧– النظر في نتائج التحقيقات الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية بناءً على طلب مجلس الإدارة، أو تقوم اللجنة بذلك من تلقاء نفسها بموافقة مجلس الإدارة.

٨– استعراض السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية لشركة دلالة.

٩– مراقبة دقة وصحة القوائم المالية والتقارير السنوية ونصف السنوية والربع سنوية وتدقيق مثل هذه البيانات والتقارير، مع التركيز بشكل خاص على الاتي:

- أية تغييرات في السياسات والأعمال المحاسبية؛
- المسائل التي تخضع لتقدير الإدارة التنفيذية العليا؛
- التعديلات الرئيسية الناتجة عن تدقيق الحسابات؛

- استمرار دلالة كمنشأة قائمة بالفعل؛
- الالتزام بالمعايير المحاسبية –معايير التقارير المالية الدولية.
- الالتزام بالقواعد المعمول بها في بورصة قطر.
- الالتزام بقواعد الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.

١٠– النظر في أية مسائل هامة وغير عادية يمكن أن توجد في التقارير المالية وحسابات دلالة.

١١– الإشراف على استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي ومتابعتها لتحديد طبيعة ونطاق وفاعلية التدقيق الخارجية وفقًا للمعايير الدولية المعمول بها في التدقيق ووفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية.

١٢– التأكد من أن المدقق الخارجي يقوم بأعمال تدقيق سنوية ونصف سنوية مستقلة بغرض توفير ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية يتم إعدادها وفقًا للقوانين واللوائح والمعايير الدولية لكتابة التقارير، وأنها تمثل الوضع المالي وأداء شركة دلالة بدقة في جميع النواحي المادية.

١٣– الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة على الأقل في السنة.

١٤– الاهتمام بأية موضوعات يطرحها المدققين الخارجيين.

١٥– التأكد من رد مجلس الإدارة في الوقت المناسب على الاستفسارات والمسائل المشمولة في خطابات وتقارير المدققين الخارجيين.

١٦– التأكد من حضور المدقق الخارجي الجمعية العمومية وتسليم التقرير السنوي والرد على أية تساؤلات أو استفسارات في هذا الصدد.

١٧– توصية مجلس الإدارة بشأن تعيين مدققي حسابات خارجيين، وذلك باتباع المبادئ الإرشادية الآتية:

- أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين مستقلين وليس لهم اهتمامات أخرى في دلالة أو أعضاء مجلس إدارتها سوى تدقيق الحسابات. يلزم عدم وجود أي تعارض مصالح في علاقة المدقق الخارجي مع دلالة.
- يجب أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين ذوي مهنية ولديهم خبرة تخصصية في مدقق القوائم المالية للشركات المدرجة استنادًا إلى المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الدولية لكتابة التقارير المالية.
- متابعة القواعد واللوائح المعمول بها بخصوص مناوبة المدقق.

١٨– مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي وخطة أعماله وأية استيضاحات هامة يطلبها المدقق من الإدارة العليا بخصوص السجلات المحاسبية والحسابات المالية أو أنظمة الرقابة، وكذلك رد الإدارة التنفيذية العليا.

١٩– تقييم أداء المدقق الخارجي.

٢٠– الإشراف على سير عمل التدقيق الداخلي، وعلى وجه الخصوص ضمان أن التدقيق الداخلي تُعني بالمهام الآتية:

- مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف على تنفيذها.
- عمل التدقيق الداخلي كعملية مستقلة، ومن قبل فريق عمل مدرب ومؤهل.

- أن التدقيق الداخلي سيقدم تقريرًا إلى مجلس الإدارة من خلال اللجنة.
- أن التدقيق الداخلي يشمل جميع أنشطة شركة دلالة.
- أن التدقيق الداخلي مستقل عن الأداء الوظيفي اليومي في دلالة. يتم فرض الاستقلالية من خلال تعويض مدفوع للمدقق الداخلي يحدده مجلس الإدارة بناءً على توصية من اللجنة.
- أن يحضر المدقق الداخلي اجتماع الجمعية العمومية.

٢١- التأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي تتضمن مدقق داخلي واحد على الأقل يتم تعيينه بواسطة مجلس الإدارة.

٢٢- توصية مجلس الإدارة بخصوص اعتماد نطاق التدقيق الداخلي وأن تشمل – على وجه الخصوص الآتي:

- مراقبة إجراءات الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر والإشراف عليها.
- تقييم مقارن لتطور عوامل المخاطر والنظم المستخدمة للاستجابة للتغيرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.
- تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في تنفيذ نظم الرقابة الداخلية، بما في ذلك عدد المرات التي تم إبلاغ مجلس الإدارة بموضوعات تتعلق بالرقابة (بما في ذلك إدارة المخاطر) والطريقة التي يتعامل بها مجلس الإدارة مع مثل هذه الموضوعات.
- إخفاق الرقابة الداخلية وضعفها أو الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي لشركة دلالة والإجراء المتبع من قبل الشركة لتصحيح إخفاقات الرقابة الداخلية (وخاصة المشكلات المدرجة في تقارير دلالة السنوية والقوائم المالية الخاصة بها).
- التزام شركة دلالة بالقواعد والمتطلبات النظامية المعمول بخصوص قوائم السوق والإفصاح.
- التزام شركة دلالة بنظم الرقابة الداخلية في تحديد وإدارة المخاطر.
- كل المعلومات التي تصف عمليات المخاطر لشركة دلالة.

٢٣- التأكد من أن إعداد تقرير التدقيق الداخلي يتم كل ثلاثة أشهر وتقديمة إلى اللجنة ومجلس الإدارة.

٢٤- الإشراف على مراقبة الأنشطة المالية والإدارية والفنية للتدقيق الداخلي ومراقبتها.

٢٥- تقييم أداء المدقق الداخلي.

٢٦- التأكد من أن المدققين الخارجيين والداخليين كيانات نظامية منفصلة وضمان أن جميع المتطلبات الأخرى لتعيين مدقق خارجي يتم تطبيقها على تعيين المدقق الداخلي بما في ذلك تناوب المدقق (عندما يقرر مجلس الإدارة إسناد مهمة المدقق الداخلي لاستشاري خارجي).

٢٧- التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمدير المالي لشركة دلالة أو الشخص المتطلع بمسؤوليات المدير المالي.

٢٨- التنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وتوافر الموارد اللازمة وفاعلية الضوابط الداخلية.

٢٩- تدقيق الملاحظات المطروحة من أيا من التقارير المقدمة للجنة وإحالتها إلى الادارات المعنية لاتخاذ إجراءات المتابعة والتصرف في الوقت المناسب.

٣٠- وضع قواعد يستطيع من خلالها موظفي شركة دلالة الإبلاغ سريًا عن أية مخاوف حول المسائل الواردة في التقارير المالية أو الضوابط الداخلية أو أية أمور أخرى تثير الشكوك، حيث تعتبر مثل هذه المسائل غير أخلاقية أو غير نظامية وتضر بشركة دلالة.

٣١- ضمان توفر الترتيبات المناسبة التي تسمح بالتحقيق النزيه المستقل في هذه المسائل في حين التأكد مما سبق ذكره وضمان سرية المبلغ وكذلك حمايته من الانتقام.

٣٢- النظر في المسائل التي يثيرها المدير المالي لشركة دلالة أو الشخص المنوط به مسؤولية الالتزام أو المدققين الداخليين أو المدققين الخارجيين.

٣٣- الإشراف على التزام دلالة بقواعد السلوك المهني.

٣٤- ضمان الالتزام على النحو الواجب بجميع القوانين والتعليمات المتعلقة بأنشطة دلالة.

٣٥- ضمان تطبيق القواعد الإجرائية الخاصة بصلاحيات مجلس الإدارة بشكل سليم؛

٣٦- حضور الجمعية العمومية.

٣٧- التشاور – على حساب شركة دلالة –مع أي خبير أو استشاري مستقل بموافقة مسبقة من مجلس الإدارة.

٣٨- التوصية بخصوص كافة الأنشطة الخاصة بتدريب وترقية وتنمية الموارد البشرية ومتابعتها.

٣٩- تفويض المسؤوليات للجنة فرعية تضم واحدًا أو أكثر من أعضاء اللجنة أو للرئيس التنفيذي لشركة دلالة.

لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة

تتكون اللجنة من ثلاث أعضاء من مجلس الإدارة على أن يرأسها عضو مستقل وتتفق عضوية اللجنة مع فترة عضوية مجلس الإدارة.

أعضاء اللجنة هم :

١- السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي (رئيسا)

٢- السيد/ علي حسين السادة (عضوا)

٣- السيد/ خالد يوسف السبيعي (عضوا)

٤- السيد/ تميم حمد الكواري (عضو)

مسؤوليات اللجنة:

١– وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في انتخاب الأصلح من بين المرشحين لعضوية المجلس.

٢– ترشيح من تراه مناسبا لعضوية المجلس حال خلو أي من مقاعده.

٣– إعداد وتقديم خطة تعاقب الإدارة وبرنامج التدريب التوجيهي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد وكذلك عملية التدريب وخطة عمل أعضاء مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركات السنوي إلى مجلس الإدارة لاعتماده بناءً على نظام حوكمة الشركات الصادر هيئة قطر للأسواق المالية.

٤– ترشيح من تراه مناسبا لشغل أي من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.

٥– تلقي طلبات الترشح لعضوية المجلس.

٦– رفع قائمة المرشحين لعضوية المجلس إلى المجلس متضمنة توصياتها في هذا الشأن، على أن تُرسل نسخة منها إلى الهيئة.

٧– رفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلا شاملا لأداء المجلس محددا نقاط القوة والضعف واقتراحاتها في هذا الشأن.

٨– تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنويا، بما فيها طريقة تحديد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، على ألا تزيد المكافأة السنوية للمجلس على ٥ % من الربح الصافي للشركة بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع الأرباح النقدية والعينية على المساهمين.

٩– تحديد أسس منح البدلات والحوافز بالشركة ومنها إصدار أسهم تحفيز للعاملين بها.

١٠– تقترح على مجلس الإدارة تعديل النظام الأساسي واعتماده في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين، في حال رأت اللجنة أن مثل هذه التعديلات ضرورية.

تقرير مجلس الإدارة

عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس إدارة شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة أن أعرض لكم موجز التقرير السنوي عن نشاط الشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

لقد مثل عام ٢٠٢١ عاما جديدا من النجاح لشركة دلالة القابضة وذلك منذ تولي مجلس الإدارة مسؤوليته في منتصف عام ٢٠٢٠ حيث تمكن المجلس من اتخاذ إجراءات جديدة تهدف إلى تطوير عمل الشركة والنهوض بها على الرغم من الظروف التي يمر بها العالم أجمع وما شهده العامين الماضيين من جائحة كرونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي بشكل عام.

لقد كان من أولويات مجلس الإدارة منذ توليه المسؤولية هي الاهتمام بزيادة وفاعلية الرقابة الداخلية والالتزام والاهتمام بشكل كبير بعمليات المتابعة لكافة أنشطة الشركة والاهتمام بجودة العمليات التشغيلية للحصول على رضى العملاء والجهات الرقابية في نفس الوقت، كما قام المجلس بالإشراف على إعادة الهيكلة داخل الشركة لضمان تحقيق الرؤية التي يهدف لها والتي تم وضعها من أجل تحقيق أفضل عائد لمساهمي الشركة.

وفي اطار الجهود التي يقوم بها مجلس الإدارة لتطوير البيئة الداخلية والتشغيلية للشركة قام المجلس باعتماد خطة استراتيجية جديدة نهاية العام الماضي تهدف إلى تعزيز أنشطة الشركة والتطوير الإداري لها حيث ترتكز هذه الخطة على أربعة أهداف رئيسية هي تنويع الأنشطة، والتميز في الاعمال والتحول الرقمي وأخيرا الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة.

النتائج المالية:

أما فيما يخص الأداء المالي للشركة فيسرني أن أعلن لكم أن شركة دلالة القابضة استطاعت تحقيق أرباح للعام الثاني على التوالي بإجمالي أرباح قدرها ٨,١ مليون ريال قطري بمعدل نمو وصل نحو ٢٤٪ عن العام الذي سبقه والتي بلغت ٦,٥ مليون ريال قطري، كما وصل العائد على السهم في عام ٢٠٢١ إلى ٠,٠٣ ريال قطري مقارنة بعائد على السهم في عام ٢٠٢٠ بلغ ٠,٠٢٤ ريال قطري.

وقد أوصى مجلس الإدارة باستخدام العائد من الأرباح في تنمية ودعم العمليات التشغيلية المستقبلية للشركة.

الخطط المستقبلية:

إن مجلس الإدارة يعمل حاليا على استثمار النجاح الذي حققته الشركة خلال العامين الماضيين في تحقيق المزيد من الإنجازات من خلال تبني الاستراتيجية الجديدة للشركة وقد قدم مجلس الإدارة مقترحا إلى الجمعية العامة غير العادية لتخفيض رأس مال الشركة لإطفاء الخسائر المتراكمة السابقة في الشركة وتبني سياسة ربحية وتشغيلية جديدة تقدم عوائد جيدة للمساهمين.

تقرير الحوكمة:

لقد أعدت الشركة تقريرا مفصلا عن حوكمة الشركة يغطي السنة المالية من ١ يناير حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وذلك وفقا لمتطلبات نظام حوكمة الشركات المدرجة في الاسواق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وقد تم طباعته لاطلاع المساهمين عليه كما تم وضعه على الموقع الالكتروني للشركة.

المساهمين الكرام: إننا نعمل في شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة على أن نساهم بشكل فاعل في تنمية اصول الشركة وتطويرها من أجل الوصول لأفضل عائد للمساهمين ولتكون الشركة جزءا هاما من منظومة التطور والتقدم في دولة قطر والمساهمة بالقدر الكافي في تحقيق رؤية قطر ٢٠٣٠ التي نصبوا لها جميعا.

ختاماً فإنني أغتنم هذه الفرصة لأرفع باسمكم جميعاً وباسم جميع موظفي شركة دلالة القابضة ومجلس إدارتها أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ / تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، على الرؤية الثاقبة والسياسة الحكيمة التي ينتهجها لتطوير اقتصاد دولة قطر والنهوض بها في كافة الميادين.

كما أتوجّه، باسم مجلس الإدارة، بخالص الشكر والتقدير للسادة المساهمين والعملاء الكرام على ثقتهم ودعمهم ونأمل أن نكون جديرين بهذه الثقة، آملين أن نلتقي بكم دائماً على خير، وقد حققت الشركة مزيداً من النجاح والأهداف.

كما يود المجلس أن يشكر جميع موظفي "دلالة" على جهودهم المخلصة وتفانيهم وحرصهم الدائم على تحقيق أهداف الشركة ومصالح عملائها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

عبدالله جاسم الدرويش

رئيس المجلس الإدارة

قنوات الخدمة

دلالة للوساطة
DLALA BROKERAGE

دلالة الوساطة (ذ.م.م)

الرؤية

تفعيل التكامل بين أسواق المال العالمية وفتح آفاق التعاون بينها من خلال دور ريادي يجمع شركات الوساطة في هذه الأسواق.

الرسالة

تعمل شركة دلالة للوساطة على أن تكون الشركة الرائدة في قطاع الوساطة في الأسواق المالية ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة في الوقت المناسب من خلال تبني مبادرات التطوير والالتزام بمعايير العمل المهني السليم بما يضمن الرضاء الكامل للعملاء ومنتسبي الشركة.

كما تهدف دلالة للوساطة إلى تقديم مفهوم حديث وعصري للتداول في الأسهم من خلال استخدام أحدث تقنيات التداول عبر شبكة الإنترنت ومركز الاتصال. كما تسعى الشركة إلى تقديم الخدمة الأفضل لجميع المستثمرين أينما تواجدوا ومساعدتهم على تلبية طموحاتهم وأهدافهم الاستثمارية.

نبذة عن الشركة

تم تأسيس شركة دلالة للوساطة (ذ.م.م) في يناير عام ٢٠٠٦ بهدف توفير خدمات التداول في أسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية.

تطبق دلالة للوساطة أحدث التقنيات والمعايير الدولية في مجال التداول الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت مع توفير النظم الداعمة والمساعدة والتي توفر أقصى درجات الأمن والسرية لحسابات العملاء.

كما توفر الشركة للمستثمرين في الأسهم خدمات التداول المباشر عن طرق مركز الاتصال المزود بأحدث أجهزة الاتصال والذي يتمتع بقدرة استيعاب كبيرة تضمن خدمات سريعة ومرضية للمستثمرين.

ويعمل بالشركة عدد من أفضل الخبرات والكفاءات المتميزة في قطاع الوساطة المالية لتلبية احتياجات جميع العملاء بدقة وسرعة كبيرتين.

دلالة العقارية
DLALA REAL ESTATE

دلالة العقارية (ذ.م.م)

الرؤية

أن نكون رواد في إدارة وتسويق العقارات مستخدمين أحدث الحلول التكنولوجية لخدمة العملاء.

الرسالة

أن نصبح الاختيار الأول بين شركات التسويق العقاري التي تقدم حلولاً حديثة لإدارة العقارات

بينما نبني الثقة ونرفع مستوى المعايير لخدمة العملاء ونحمي الملاك والمستثمرين من المخاطر.

نبذة عن الشركة

دلالة العقارية هي إحدى الشركات التابعة لشركة دلالة القابضة .تأسست شركة دلالة العقارية بهدف تقديم أحدث الحلول إلى العملاء في مجال إدارة وتسويق العقارات، تم إنشاء الشركة لكي تضيف المزيد من الأمان والدقة والسرعة إلى السوق العقارية بفضل منظومة إجراءات معتمدة ونظام تكنولوجي متطور للتعامل مع العملاء من خلال شبكة الإنترنت.

١. إدارة العقـارات:

تحصيل المستحقات الإيجارية:

إن خاصية المتابعة الإلكترونية للإيجارات المستحقة والتحصيل تعمل على تحصيل المستحقات الإيجارية في وقتها مدعومة بمنظومة إجراءات قانونية ومحاسبية معتمدة .

الخدمات التأجيرية (التأجير وإدارة العقود):

إن خاصية التنبيه الإلكترونية ، تسرع من آلية التأجير وزيادة معدل الإشغال ، مستخدمين العديد في الأليات والخطط التسويقية .

إدارة المنشآت:

نقوم بالتعاقد مع جهات متخصصة في هذا المجال والإشراف عليها لتقدم أفضل الخدمات لمنشآت الملاك.

٢. الوساطة (للبيع والشراء):

نعمل عن كثب مع عملائنا لإبرام صفقاتهم في البيع أو الشراء في حالة توفر الفرصة ، من خلال آليات وإجراءات معتمدة تسهل من إبرام الصفقات بدقة وسرية وحرفية .

٣. المتابعة الإلكترونية:

ليتابع الملاك إلكترونيا ً تفاصيل عقاراتهم من حيث (تفاصيل المستأجرين ، حالة الوحدات ، قيمة الإيجارات والمستحقات المحصلة وغيرها)

٤. تواصل:

هذه الخدمة الإلكترونية الآلية تتيح للمستثمرين معرفة المعروض لدينا مباشرة فور عرض أي عقار .

٥. مثمن عقاري معتمد:

إن الإجراءات والسياسات المعتمدة تساعد على استصدار مستندات التثمين لتكون متنا طبقة وأسعار السوق .

البيانات المالية الموحدة

وتقرير مدقق الحسابات المستقل

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

دلالة القابضة
DLALA HOLDING

شركة دلالة للوساطة و الإستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

الدوحة – قطر

البيانات المالية الموحدة

وتقرير مدقق الحسابات المستقل

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

المحتويات	رقم الصفحة
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٢٦ – ٣١
بيان المركز المالي الموحد	٣٢ – ٣٣
بيان الدخل الموحد	٣٤ – ٣٥
بيان الدخل الشامل الاخر الموحد	٣٦
بيان التدفقات النقدية الموحد	٣٧ – ٣٨
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	٣٩ – ٤٠
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٤١ – ٨٤

تقرير مدقق الحسابات المستقل

الى حضرات السادة/ المساهمين الكرام،

شركة دلالة للوساطة و الإستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

الدوحه – قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لشركة دلالة للوساطة و الإستثمار القابضة – ش.م.ع.ق. («الشركة») وشركاتها التابعة (يشار إليهم معاً في تقريرنا بـ «المجموعة») ، والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بيان الدخل الموحد، بيان الدخل الشامل الاخر الموحد، بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة التي تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة «مسؤوليات مدقق الحسابات» عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين «قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين» وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما هي مطبقة في دولة قطر، هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات. ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

تأكيد على أمور

نلفت الإنتباه الى الإيضاحات التالية حول هذة البيانات المالية الموحدة:

– إيضاح رقم (٩) حول هذه البيانات المالية الموحدة، التي تصف الإجراءات التي إتخذتها الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لبيع قطعة أرض، تم تصنيفها سابقاً ضمن العقارات التجارية.

– إيضاح رقم (ا) حول هذه البيانات المالية الموحدة، التي تصف أنه كما في تاريخ التقرير، لم تتضمن المستندات القانونية للشركة الأم المساهمين الرئيسيين الحاليين. إن الإدارة بصدد تحديث تلك المستندات القانونية خلال الفترة اللاحقة.

إن رأينا لم يتم تعديله فيما يتعلق بالامور المذكورة أعلاه،

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمه)

الى حضرات السادة/ المساهمين الكرام،

شركة دلالة للوساطة و الإستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

الدوحه – قطر

أمر اخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في و للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، من قبل مدقق حسابات آخر، والذي أصدر تقريرة بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢١، وابدى رأياً غير معدل حول تلك البيانات المالية الموحدة.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية وفقاً لحكمنا وتقديرنا المهني هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية القصوى في أعمال التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت معالجة أمور التدقيق الرئيسية في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا بشأنها، ونحن لا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها. وقد تم تناول هذة الأمور خلال إجراء أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا. وفيما يلي وصف لكيفية تناول كل أمر من هذة الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد وفينا بالمسؤوليات الموضحة في فقرة «مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة» من تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بالأمور الأخرى. وعليه، فقد تضمن تدقيقنا تنفيذ إجراءات تم تصميمها للإستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. توفر نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المنفذة لمعالجة الأمور أدناه، أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمه)

الى حضرات السادة/ المساهمين الكرام،

شركة دلالة للوساطة و الإستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

الدوحه – قطر

أمور التدقيق الرئيسية (تتمه)

كيفية تناول الامور في أعمال التدقيق	وصف امور التدقيق الرئيسية
أرصدة لدى البنوك – أموال العملاء و مبالغ مستحقة للعملاء	
يرجى الرجوع للإيضاح رقم (٥) حول هذة البيانات المالية الموحدة.	
قامت المجموعة بتسجيل أرصدة لدى البنوك – أموال العملاء بمبلغ ٣٥١,٦ مليون ريال قطري تمثل ٥٧٪ من إجمالي الموجودات الموحدة ومبالغ مستحقة للعملاء بمبلغ ٣٦٣,٥ مليون ريال قطري تمثل ٩١٪ من إجمالي المطلوبات الموحدة. تتمثل أرصدة لدى البنوك – أموال العملاء في إيداعات من العملاء والتحصيلات التي تتم نيابة عن العملاء التى تتعلق بمعاملات التداول في الأوراق المالية. يتم تسجيل جميع هذه الأرصدة كمبالغ مستحقة للعملاء. يتم تسوية هذه الأرصدة أو سحبها من قبل العملاء وهكذا، يتم تسجيلها كمطلوبات متداولة. نظرًا للحجم المادي لأرصدة الحسابات وطبيعة وحجم المعاملات، فقد حددنا ان إكتمال أرصدة لدى البنوك – أموال العملاء ومبالغ مستحقة للعملاء كأمور تدقيق رئيسية.	**تضمنت إجراءات التدقيق الخاصة بنا كلاً من:** • قمنا بإختبار الرقابة الداخلية للمجموعة، بالإضافة إلى إجراءات التدقيق المحددة على عينة مستهدفة من العملاء المختارين. بالإضافة إلى ذلك قمنا بالإجراءات التالية: • الحصول على كتب تأكيد مباشرة لجميع حسابات البنوك والتحقق منها بمطابقتها بالأرصدة الدفترية. • قمنا بفحص كشوف تسوية حسابات البنوك التي أعدتها إدارة المجموعة والتأكد من دقة التسويات بين الأرصدة حسب بيانات البنوك والأرصدة وفقًا لدفاتر حسابات المجموعة. • فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة للعملاء، فقد قمنا بفحص التسويات اللاحقة لعينة مختارة. • قمنا بفحص التسوية بين المبالغ المستحقة للعملاء و أرصدة البنوك – أموال العملاء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمه)

الى حضرات السادة/ المساهمين الكرام،

شركة دلالة للوساطة و الإستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

الدوحه – قطر

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلوامت الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي لسنة ٢٠٢١، ولكنها ليست متضمنة في البيانات المالية الموحدة و تقرير مدقق الحسابات الصادر من قبلنا.

من المتوقع أن يتوفر لنا التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢١ بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا. إن رأينا حول هذه البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى والأخذ في الاعتبار، خلال ذلك، ما إذا كانت المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو إنها تبدو كأخطاء مادية، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في حال توصلنا الى وجود خطأ مادي حول هذه المعلومات الأخرى فإن علينا الابلاغ عن ذلك في تقريرنا. ليس لدينا ما يجب الابلاغ عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة حول البيانات المالية الموحدة

إن إدارة المجموعة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري، وكذلك من وضع أنظمة الرقابة الداخلية التي قد يعتبرها مجلس الإدارة ضرورية بغرض إعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمجموعة مستمرة وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح متى كان مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم ينوي مجلس الادارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو انه ليس لديه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويعتبر مجلس الادارة مسؤول عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمه عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمه)

الى حضرات السادة/ المساهمين الكرام،

شركة دلالة للوساطة و الإستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

الدوحه – قطر

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمه)

إن التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن بأن عملية التدقيق التي تمَت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. وقد تنجم الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان من الممكن أن تؤثر بشكل معقول، سواء بشكل فردي أو مُجمَع، فيما إذا كان من المتوقع تأثيره على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على منهج الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم ايضاً بتحديد بـ:

- وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ، من خلال التقييم والقيام بإجراءات التدقيق استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال أعلى من تلك المخاطر الناجمة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال يشمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات ذات العلاقة المعدة من قبل مجلس الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً الى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد يمكن أن تثير شكوكاً جوهرية في قدرة المجموعة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا الى الايضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الايضاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الايضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تُظهر المعاملات والاحداث الهامة بصورة عادلة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الجهات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والاشراف وإجراء أعمال التدقيق للمجموعة. ونبقى نحن مسؤولون فقط عن رأينا حول أعمال التدقيق.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمه)

الى حضرات السادة/ المساهمين الكرام،

شركة دلالة للوساطة و الإستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

الدوحه – قطر

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمه)

قمنا بالتواصل مع مجلس الإدارة و أولئك المكلفين بالحوكمة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في أنظمة الرقابة الداخلية والتي تم تحديدها خلال إجراءات التدقيق.

كما نقدم لمجلس الإدارة و لأولئك المكلفين بالحوكمة بياناً يفيد إمتثالنا لمتطلبات قواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعهم على جميع العلاقات والمسائل التي يعتقد بشكل معقول إنها قد تؤثر على إستقلاليتنا، وإجراءات الحماية ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

من الأمور التي تم إبلاغها لمجلس الادارة و لأولئك المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الاثر الاكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالافصاح عن هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال قانون أو انظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم الافصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الافصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا ايضا، وحسب متطلبات قانون الشركات التجارية القطري، إن المجموعة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق البيانات المالية الموحدة مع تلك السجلات، لقد حصلنا على جميع الإيضاحات والمعلومات التي إعتبرناها ضرورية لأغراض التدقيق. وحسب علمنا و إعتقادنا و في حدود المعلومات التى توفرت لنا، لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ (المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١) أو لبنود النظام الأساسي للمجموعة او أية تعديلات عليه، إن وجدت، خلال السنة يمكن أن يكون لها أثر جوهري سلبي على المركز المالي الموحد للمجموعة أو أدائها المالي الموحد كما في و للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الدوحة – قطر

٢ مارس ٢٠٢٢

عن رودل آند بارتنر – فرع قطر

مجدي أبو الخير

عضو جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

سجل مراقبي الحسابات رقم (٣٢١)

سجل المدققين الخارجيين

بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥١)

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف ريال قطري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف ريال قطري
الموجودات			
الموجودات المتداولة:			
نقد و أرصدة لدى البنوك	٤	٧٣,٥٢٨	٩٠,١٠٥
أرصدة لدى البنوك – أموال العملاء	٥	٣٥١,٦٤٨	٥٤٦,٨٤٨
مبالغ مستحقة من العملاء	٦	١٠٥	٢١٣
مبالغ مستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية		٢٠,٣٥٧	–
إستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة	٧	٩٧,٣٢٣	٦٠,٦٥٣
موجودات أخرى	٨	١٢,١٩٢	٦,٢٨٩
عقارات تجارية	٩	١٦,٢٥٣	٢٨,٨٠١
إجمالي الموجودات المتداولة		٥٧١,٤٠٦	٧٣٢,٩٠٩
الموجودات غير المتداولة:			
إستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة – من خلال الدخل الشامل الاخر	٧	٨,٥٨١	١٢,٦١٤
موجودات غير ملموسة	١٠	١,٥٤٥	٢,٢٥٠
ممتلكات ومعدات	١١	٣٧,٦٠٨	٣٨,٣٧٨
إجمالي الموجودات غير المتداولة		٤٧,٧٣٤	٥٣,٢٤٢
إجمالي الموجودات		٦١٩,١٤٠	٧٨٦,١٥١
المطلوبات وحقوق الملكية:			
المطلوبات:			
المطلوبات المتداولة:			
مبالغ مستحقة للعملاء		٣٦٣,٤٦٩	٥٠٣,٩٤٧

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (تتمه)

	إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف ريال قطري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف ريال قطري
مبالغ مستحقة إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية		–	٤٢,٨٨١
مطلوبات أخرى	١٢	٣٠,١٤٣	٢٤,٤٨٧
إجمالي الموجودات المتداولة		٣٩٣,٦١٢	٥٧١,٣١٥
المطلوبات غير المتداولة:			
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	١٣	٤,٩٧١	٤,٥٢٧
إجمالي المطلوبات غير المتداولة		٤,٩٧١	٤,٥٢٧
إجمالي المطلوبات		٣٩٨,٥٨٣	٥٧٥,٨٤٢
حقوق الملكية			
رأس المال	١٤	٢٨٤,١٦٠	٢٨٤,١٦٠
إحتياطي قانوني	١٥	٢٩,٣٦٤	٢٨,٥١٤
إحتياطي القيمة العادلة	٧	٣١٧	(١,٤٦٠)
خسائر متراكمة		(٩٢,٣٠١)	(١٠٠,٢٨١)
حقوق الملكية العائدة للمساهمين في الشركة الأم		٢٢١,٥٤٠	٢١٠,٩٣٣
الاسهم غير المسيطرة		(٩٨٣)	(٦٢٤)
إجمالي حقوق الملكية		٢٢٠,٥٥٧	٢١٠,٣٠٩
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		٦١٩,١٤٠	٧٨٦,١٥١

إن البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في و للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، تم إعتمادها و الموافقة على إصدارها بتاريخ ٢ مارس ٢٠٢٢ من قبل مجلس إدارة المجموعة و قام بالتوقيع عليها و نيابة عن المجلس:

عبدالله جاسم الدرويش فخرو
رئيس مجلس إدارة المجموعة

موزة محمد السليطي
العضو المنتدب للمجموعة

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاحات	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف ريال قطري	٢٠٢٠ ألف ريال قطري
إيرادات عمولات وساطة		٢٥,٣١٤	٣٥,٧٣٨
مصروفات عمولات الوساطة و تكاليف مباشرة أخرى	١٦	(٩,٤٤١)	(١٣,٣٩٤)
صافي إيرادات عمولات الوساطة		١٥,٨٧٣	٢٢,٣٤٤
إيرادات من أرباح موزعة		٢,٢١٤	١,٧٩١
صافي أرباح القيمة العادلة من إستثمارات في الأوراق المالية– بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة	٧	٦,٠٤١	٢,٣٠٩
أرباح من بيع إستثمارات في الأوراق المالية– بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة		٤,٣٤٥	٢,١٧٠
إيرادات عقارية	١٧	٣,٧٣٨	٣,١٨٤
إيرادات من خدمات تكنولوجيا المعلومات		٢٢	١٣٩
إيرادات فوائد		٧٣٩	١,٠٠٦
صافي إيرادات التشغيل		٣٢,٩٧٢	٣٢,٩٤٣
إيرادات أخرى	١٨	٩,٣٤٢	٢٩
(مصاريف)/ رد غرامات		(٥,٢٠٠)	١,٥٠٠
مصاريف إطفاء موجودات غير ملموسة	١٠	(٧٠٥)	(٧٠٦)
مصاريف إستهلاك ممتلكات و معدات	١١	(٢,١٣٢)	(٢,١٣٨)
مصاريف عمومية وإدارية	١٩	(٢٦,١٤٣)	(٢٥,٠٥٨)
صافي ربح السنة		٨,١٣٤	٦,٥٧٠
العائد إلى:			

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (تتمه)

	إيضاحات	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
		ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
المساهمين بالشركة الأم		٨,٤٩٣	٦,٩٣٤
الاسهم غير المسيطرة		(٣٥٩)	(٣٦٤)
		٨,١٣٤	٦,٥٧٠
العائد الاساسي والمخفف للسهم الواحد (ريال قطري)	٢٠	٠,٠٣٠	٠,٠٢٤

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

بيان الدخل الشامل الاخر الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاحات	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٠٢٠
		ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
صافي ربح السنة		٨,١٣٤	٦,٥٧٠
الدخل الشامل الآخر الذي لن يتم إعادة تصنيفه لبيان الدخل الموحد في فترات لاحقة:			
تغير القيمة العادلة في الإستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة – من خلال الدخل الشامل الأخر	٧	٢,٣١٧	٦,٣٦٧
الدخل الشامل الأخر للسنة		٢,٣١٧	٦,٣٦٧
إجمالي الدخل الشامل للسنة		١٠,٤٥١	١٢,٩٣٧
العائد إلى:			
المساهمين بالشركة الأم		١٠,٨١٠	١٣,٣٠١
الاسهم غير المسيطرة		(٣٥٩)	(٣٦٤)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		١٠,٤٥١	١٢,٩٣٧

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف ريال قطري	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف ريال قطري
الأنشطة التشغيلية:			
صافي ربح السنة		٨,١٣٤	٦,٥٧٠
تعديلات للبنود التالية:			
مصاريف إطفاء موجودات غير ملموسة	١٠	٧٠٥	٧٠٦
مصاريف إستهلاك ممتلكات و معدات	١١	٢,١٣٢	٢,١٣٨
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	١٣	٦٤٠	٤٤٠
مخصص إنخفاض مبالغ مستحقة من العملاء		–	٦٦
أرباح من بيع إستثمارات في أوراق مالية من خلال الربح او الخسارة		(٤,٣٤٥)	(٢,١٧٠)
أرباح القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية من خلال الربح او الخسارة	٧	(٦,٠٤١)	(٢,٣٠٩)
أرباح من بيع عقارات تجارية		(٢٥٢)	–
إيرادات فوائد		–	(١,٠٠٦)
إيرادات توزيعات أرباح		(٢,٢١٤)	(١,٧٩١)
		(١,٢٤١)	٢,٦٤٤
التغيرات في رأس المال العامل:			
أرصدة لدى البنوك – أموال العملاء		١٩٥,٢٠٠	(٣١٢,١٦٥)
مبالغ مستحقة من العملاء		١٠٨	٦٩٢
مبالغ مستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية		(٢٠,٣٥٧)	٣٥,٧٨٢
موجودات أخرى		(٥,٩٠٣)	(٩,٢٣٢)

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (تتمه)

		للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
		٢٠٢١	٢٠٢٠
	إيضاح	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
مبالغ مستحقة للعملاء		(١٤٠,٤٧٨)	٢٣٣,٣٩٩
مبالغ مستحقة إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية		(٤٢,٨٨١)	٤٢,٨٨١
مطلوبات أخرى		٥,٤٥٤	(٤,٥٧٧)
النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(١٠,٠٩٨)	(١٠,٥٧٦)
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	١٣	(١٩٦)	(٤٨١)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(١٠,٢٩٤)	(١١,٠٥٧)
الأنشطة الاستثمارية:			
شراء إستثمارات في أوراق مالية	٧	(٩٠,٥٨٦)	(٩٠,٢٣٧)
متحصلات من بيع إستثمارات في أوراق مالية		٧٠,٦٥١	٩٤,٨٢٢
متحصلات من بيع عقارات للمتاجرة	٩	١٢,٨٠٠	–
شراء ممتلكات ومعدات	١١	(١,٣٦٢)	(٥٩٨)
إيراد فوائد مستلمة		–	٨٤٥
توزيعات أرباح مستلمة		٢,٢١٤	١,٧٩١
صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج من الأنشطة الاستثمارية		(٦,٢٨٣)	٦,٦٢٣
صافي النقص في النقد و مايعادله		(١٦,٥٧٧)	(٤,٤٣٤)
النقد وما يعادله في ١ يناير ،		٩٠,١٠٥	٩٤,٥٣٩
النقد وما يعادله في ٣١ ديسمبر،	٤	٧٣,٥٢٨	٩٠,١٠٥

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	حقوق الملكية العائدة للمساهمين بالشركة الأم						
	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي القيمة العادلة	خسائر متراكمة	الإجمالي	حقوق غير المسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٢٨٤,١٦٠	٢٧,٨٢١	(٤٥,١٩٢)	(٦٨,٩٩٣)	١٩٧,٧٩٦	(٢٦٠)	١٩٧,٥٣٦
صافي ربح السنة	–	–	–	٦,٩٣٤	٦,٩٣٤	(٣٦٤)	٦,٥٧٠
الدخل الشامل الأخر للسنة	–	–	٦,٣٦٧	–	٦,٣٦٧	–	٦,٣٦٧
اجمالي الدخل الشامل للسنة	–	–	٦,٣٦٧	٦,٩٣٤	١٣,٣٠١	(٣٦٤)	١٢,٩٣٧
المحول الى صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية و الرياضية (إيضاح ١٢.ii)	–	–	–	(١٦٤)	(١٦٤)	–	(١٦٤)
محول إلي إحتياطي قانوني	–	٦٩٣	–	(٦٩٣)	–	–	–
إعادة تصنيف صافي التغير في القيمة العادلة لأسهم حقوق الملكية المصنفة- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر عند الإستبعاد (إيضاح ٧)	–	–	٣٧,٣٦٥	(٣٧,٣٦٥)	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٨٤,١٦٠	٢٨,٥١٤	(١,٤٦٠)	(١٠٠,٢٨١)	٢١٠,٩٣٣	(٦٢٤)	٢١٠,٣٠٩
صافي ربح السنة	–	–	–	٨,٤٩٣	٨,٤٩٣	(٣٥٩)	٨,١٣٤
الدخل الشامل الأخر للسنة	–	–	٢,٣١٧	–	٢,٣١٧	–	٢,٣١٧
اجمالي الدخل الشامل للسنة	–	–	٢,٣١٧	٨,٤٩٣	١٠,٨١٠	(٣٥٩)	١٠,٤٥١

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (تتمه)

	حقوق الملكية العائدة للمساهمين بالشركة الأم						
	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي القيمة العادلة	خسائر متراكمة	الإجمالي	حقوق غير المسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
المحول الى صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية و الرياضية (إيضاح ١٢.ii)	–	–	–	(٢٠٣)	(٢٠٣)	–	(٢٠٣)
محول إلي إحتياطي قانوني	–	٨٥٠	–	(٨٥٠)	–	–	–
إعادة تصنيف صافي التغير في القيمة العادلة لأسهم حقوق الملكية المصنفة- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر عند الإستبعاد (إيضاح ٧)	–	–	(٥٤٠)	٥٤٠	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٨٤,١٦٠	٢٩,٣٦٤	٣١٧	(٩٢,٣٠١)	٢٢١,٥٤٠	(٩٨٣)	٢٢٠,٥٥٧

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١. الوضع القانوني والنشاط الرئيسي

شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق. («الشركة») هي شركة مساهمة عامة قطرية مسجلة لدى وزارة التجارة و الصناعة بدولة قطر بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥ تحت سجل تجاري رقم ٣٠٦٧٠. الشركة مدرجة في بورصة قطر وتخضع لأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ و لوائح هيئة قطر للأسواق المالية و بورصة قطر.

إن عنوان مكتب المجموعة المسجل ص.ب ٢٤٥٧١ – الدوحة، دولة قطر.

تعمل الشركة مع شركاتها التابعة (يشار إليهم جمعياً بـ «المجموعة») في أنشطة الوساطة في بورصة قطر و تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات و أنشطة الوساطة العقارية و الإستثمارات الأخرى.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ من قبل مجلس إدارة المجموعة في ٢ مارس ٢٠٢٢.

تتضمن هذة البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للشركة الأم – شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق. («الشركة») وشركاتها التابعة (يشار إليهم جميعا بـ «المجموعة»). إن الشركات التابعة للمجموعة هي كالتالي:

اسم الشركة	بلد التأسيس	العلاقة	نسبة الملكية ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	نسبة الملكية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
شركة دلالة للوساطة – ذ.م.م.	قطر	شركة تابعة	٪٩٩,٩٨	٪٩٩,٩٨
* شركة دلالة للوساطة الإسلامية – ذ.م.م.	قطر	شركة تابعة	—	٪٩٩,٩٨
شركة دلالة العقارية – ذ.م.م.	قطر	شركة تابعة	٪١٠٠	٪١٠٠
شركة دلالة لتكنولوجيا المعلومات – ذ.م.م.	قطر	شركة تابعة	٪١٠٠	٪١٠٠
**شركة دلالة سمارت لتكنولوجيا المعلومات ذ.م.م.	قطر	شركة تابعة	٪٦٠	٪٦٠

* خلال العام ٢٠٢١، إنتهت إحدى الشركات التابعة للمجموعة – شركة دلالة للوساطة – ذ.م.م من الإجراءات الإدارية المتبقية الخاصة بإندماج شركة دلالة للوساطة الإسلامية – ذ.م.م. بناءً على موافقة من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠١٦ والموافقة الواردة من هيئة قطر للأسواق المالية بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٨.

في ١٩ أكتوبر ٢٠١٦، وافق مجلس إدارة الشركة على وقف وتحويل العمليات إلى طرف ذي علاقة، وهو شركة دلالة للوساطة ذ.م.م. أوقفت الشركة عملياتها اعتبارا من ٦ سبتمبر ٢٠١٨ وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية وأعلنت بورصة قطر توقف أعمال الشركة رسمياً اعتبارا من ٦ سبتمبر ٢٠١٨. خلال عام ٢٠٢٠، حصلت الشركة على موافقة هيئة قطر للأسواق المالية لتحويل أرصدة العملاء إلى شركة دلالة للوساطة ذ.م.م.

** إن الإدارة بصدد الإمتثال للمتطلبات القانونية المتعلقة بإستمرارية الشركة.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

أسس الإعداد

تم إعداد هذة البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) و وأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته.

تم إعداد هذة البيانات المالية الموحدة وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية، بإستثناء الموجودات المالية حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة، بإستثناء ما يشار إليه بخلاف ذلك.

لقد تم إعداد هذة البيانات المالية الموحدة بالريال القطري، وهو العملة الوظيفية المستخدمة في أعمال المجموعة، وقد تم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب ألف ريال قطري، بإستثناء ما يشار إليه بخلاف ذلك.

أسس التوحيد

تتحقق السيطرة عندما تكون للمجموعة عائدات متغيرة أو لها حقوق فيها من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها ولديها المقدرة للتأثير على تلك العائدات خلال سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها. وبصفة خاصة تسيطر المجموعة على مؤسسة مستثمر فيها إذا وفقط إذا كان لدى المجموعة:

- سيطرة على المؤسسة المستثمر فيها (حقوق حالية تعطيها القدرة حالياً لتوجيه أنشطة المؤسسة المستثمر فيها)
- لها عائدات متغيرة أو حقوق في عائدات متغيرة من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها، و
- لديها القدرة لاستخدام سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

وعمومًا هناك فرضية بأن حقوق التصويت في معظمها ينتج عنها السيطرة. ودعماً لهذه الفرضية، وعندما يكون للمجموعة أقل من أغلبية حقوق التصويت الخاصة بالمؤسسة المستثمر فيها أو حقوق مماثلة، تدرس المجموعة جميع الحقائق أو الظروف ذات الصلة لتقدير ما إذا كانت لها سلطة على المؤسسة المستثمر فيها، ويشمل ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع الشركاء الآخرين ممن لهم حقوق تصويت في المؤسسة المستثمر فيها.
- حقوق ناشئة من ترتيبات تعاقدية أخرى.
- حقوق تصويت المجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المؤسسة المستثمر فيها أم لا إذا كانت الحقائق والظروف تدل على وجود تغيرات في عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يبدأ توحيد بيانات شركة تابعة عندما تحصل المجموعة على سيطرة على الشركة التابعة وتنتهي عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. تدرج موجودات ومطلوبات الشركة التابعة في بيان المركز المالي الموحد كما تدرج إيرادات ومصاريف الشركة التابعة المكتسبة أو المستبعدة خلال السنة في بيان الدخل الموحد و بيان الدخل الشامل الاخر الموحد إعتباراً من التاريخ الذي تحصل فيه المجموعة على السيطرة و حتى التاريخ الذي تتوقف فيه المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

أسس التوحيد (تتمه)

يتم تحديد الحصص غير المسيطرة في صافي موجودات الشركات التابعة الموحدة بشكل منفصل عن حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم. تشتمل الحصص غير المسيطرة على مبلغ هذه الحصص كما في تاريخ الدمج الفعلي للأعمال والحصة في الحصص غير المسيطرة في التغييرات في حقوق الملكية منذ تاريخ التوحيد الفعلي. الخسائر التي تنطبق على الحصص غير المسيطرة لديها التزام مادي، وهي قادرة على إجراء استثمارات إضافية لتغطية الخسائر، تمثل الحصص غير المسيطرة الجزء من الربح أو الخسارة وصافي الموجودات غير المملوكة، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل المجموعة ويتم عرض صافي الربح او الخسارة العائد الى الحقوق غير المسيطرة بشكل منفصل في بيان الدخل الشامل الاخر الموحد و يتم عرض رصيد حقوق الأقلية غير المسيطرة ضمن بنود حقوق الملكية في بيان المركز المالي الموحد، بشكل منفصل عن حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ الاستحواذ وهو التاريخ التي تحصل فيها المجموعة على السيطرة، ويستمر التوحيد حتى التاريخ الذي تفقد فيه هذه السيطرة. يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للشركة الأم وباستخدام سياسات محاسبية متطابقة. جميع الأرصدة والمعاملات الهامة بين شركات المجموعة والأرباح غير المحققة والخسائر الناتجة من المعاملات بين شركات المجموعة والأرباح الموزعة يتم استبعادها بالكامل.

إجمالي الدخل الشامل في الشركة التابعة يسجل على الحصة غير المسيطرة حتى إذا نتج عن ذلك عجز الرصيد. أي تغيير في حصة ملكية الشركة التابعة، بدون فقدان السيطرة، يحتسب كمعاملة ملكيه. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، تقوم بإلغاء تحقيق موجودات (ويشمل أية شهرة) ومطلوبات الشركة التابعة، والقيمة الدفترية لأي حصة غير مسيطرة، وأي فروقات متراكمة من تحويل العملات مسجلة في حقوق الملكية، وتحقق القيمة العادلة للمبلغ المستلم والقيمة العادلة لأي استثمار تحفظ به وأي فائض أو عجز في بيان الدخل الموحد. كذلك تقوم بإعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المحققة سابقاً في الدخل الشامل الاخر إلى الربح أو الخسارة أو الأرباح المدروة، حسب الملائم.

المعايير الجديدة والمعدلة والتحسينات على المعايير

هناك عدة تعديلات تم تطبيقها لأول مرة اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١، ولكن ليس لها أثر على البيانات المالية الموحدة للمجموعة. قامت المجموعة بالتبني المبكر للتعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦): «امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة فيروس كورونا (كوفيد١٩-)». إن طبيعة وتأثير التغيرات نتيجة تطبيق هذا المعيار تم بيانها أدناه. باستثناء ذلك، لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي من المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات على معايير صدرت ولكن غير سارية المفعول بعد.

- **تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦): «امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة فيروس كورونا (كوفيد- ١٩)».**

إن هذا التعديل ساري المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ أبريل ٢٠٢١ وقد قامت المجموعة بالتبني المبكر لهذا التعديل في هذه البيانات المالية الموحدة.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

● تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦): «امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة فيروس كورونا (كوفيد- ١٩)». (تتمه)

وفقاً للتعديل، يُطلب حالياً من المستأجر تقييم ما إذا كانت امتيازات الإيجار عبارة عن تعديلات على عقد الإيجار، وإذا كانت كذلك، يتم تطبيق إرشادات محاسبية محددة. وبالتالي، عندما يزداد نطاق عقد الإيجار وتتغير قيمة العقد بشكل متناسب، يتم احتساب تعديل الإيجار كعقد إيجار منفصل، ويتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ اعتبار أي تعديل على أنه إيجار جديد، وأن يتم تضمين أي مدفوعات مسبقة ومستحقات متبقية في الحسابات الخاصة في عقد الإيجار الجديد هذا. يسمح التعديل للمستأجرين، كوسيلة عملية، بعدم تقييم ما إذا كانت امتيازات الإيجار المعينة التي تحدث كنتيجة مباشرة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد١٩-) تعديلات على الإيجار، وبدلاً من ذلك يحسب امتيازات الإيجار هذه كما لو لم تكن تعديلات على الإيجار. ولا يؤثر التعديل على المؤجرين.

إن تطبيق هذا التعديل لم ينتج عنه أية تغيرات على صافي الربح الموحد أو صافي حقوق الملكية الموحدة بالمجموعة الصادر عنها التقرير سابقاً.

تعديلات أخرى على معايير أصبحت سارية المفعول اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١

- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٤) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦): «علامة الإرشاد لهيكلة سعر الفائدة» – المرحلة ٢.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩): «علامة الإرشاد لهيكلة سعر الفائدة»– المرحلة ٢.

إن تبني التطبيق لما ورد أعلاه لم ينتج عنها أية تغيرات على صافي الربح الموحد أو صافي الموجودات الموحدة للمجموعة الصادر عنها التقرير سابقاً.

المعايير الجديدة والمعدلة غير السارية بعد ولكنها متاحة للتطبيق المبكر

إن المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المشار إليها أدناه متاحة للتطبيق المبكر للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ولا تسري حتى فترة لاحقة، ولم يتم تطبيقها في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

من غير المتوقع أن يكون لتطبيقها أثر على البيانات المالية الموحدة للمجموعة

تاريخ السريان	الوصف
١ يناير ٢٠٢٢	• «العقود غير المجدية – تكلفة الوفاء بعقد» (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧). • التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية ٢٠١٨ – ٢٠٢٠ (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٤١). • «الممتلكات والآلات والمعدات: العائدات قبل الاستخدام المقصود» (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦). • المرجع إلى الإطار المفاهيمي (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣). • التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية ٢٠١٨ – ٢٠٢٠ (الرسوم في اختبار «١٠٪» لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).
١ يناير ٢٠٢٣	• المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) «عقود التأمين» متضمناً التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧). • «تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة» (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١). • تاريخ انتهاء صلاحية نهج التأجيل (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٤) – عقود التأمين). • الإفصاح عن السياسات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١). • تعريف التقديرات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨). • الضرائب المؤجلة على عقود الإيجار والتزامات وقف التشغيل (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢).

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

الإستثمارات والموجودات المالية الأخري

التصنيف

تصنف المجموعة موجوداتها المالية وفقاً لفئات القياس التالية:

– موجودات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر،

– موجودات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، و

– موجودات مالية يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.

يقوم التصنيف على أساس نموذج الأعمال للمجموعة والخاص بإدارة الموجودات المالية والشروط التعاقدية للتدفقات النقدية.

نموذج الأعمال: يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة المجموعة للموجودات بغرض توليد التدفقات النقدية. أي ما إذا كان هدف المجموعة هو فقط جمع التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو جمع كلاً من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الموجودات. في حال عدم تطبيق أي من هذين الغرضين (مثلاً إذا كان يتم الاحتفاظ بهذه الموجودات بغرض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال «الآخر» ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. العوامل التي تأخذها المجموعة في الاعتبار عند تحديد نموذج الأعمال لكل أداة على حده ضمن مجموعة من الموجودات تشمل الخبرات السابقة حول كيفية جمع التدفقات النقدية لهذه الموجودات، وكيفية تقييم أداء الأصل وتقديم التقارير حوله إلى موظفي الإدارة الرئيسيين، وكيف يتم تقييم المخاطر وإدارتها وكيف يتم مكافأة المديرين.

مدفوعات أصل الدين والفائدة: إذا كان نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية أو لجمع التدفقات النقدية التعاقدية ومن بيعها، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل فقط مدفوعات للمبلغ الأساسي والفائدة («اختبار SPPI»). عند إجراء هذا التقييم، تقوم المجموعة بالأخذ في الاعتبار ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متوافقة مع ترتيبات الإقراض الأساسية، أي أن الفائدة تشمل فقط مقابل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وهامش الربح الذي يتماشى مع ترتيب الإقراض الأساسي. عندما تقدم المصطلحات التعاقدية التعرض للمخاطر أو التقلبات التي لا تتسق مع ترتيبات الإقراض الأساسية، يتم تصنيف وقياس الموجودات المالية ذات الصلة، على أساس كل أداة على حده، بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

القياس

عند التحقيق المبدئي، تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة زائد، في حالة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، التكاليف المباشرة المرتبطة بالاستحواذ على الموجودات المالية.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

الإستثمارات والموجودات المالية الأخري (تتمه)

أدوات حقوق الملكية

تقوم المجموعة لاحقاً بقياس كافة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة. بناءً على خطة الإدارة في إدارة الأصل المالي المقيّم على أساس كل أداة على حده، وفي حال قررت إدارة المجموعة عرض أرباح وخسائر القيمة العادلة من الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في الدخل الشامل الاخر الموحد، فلا يتم إعادة تصنيف أرباح وخسائر القيمة العادلة لاحقاً إلى بيان الدخل الموحد وبعض أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، اختارت الإدارة عرض أرباح القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد. تدرج توزيعات الأرباح من هذه الاستثمارات في بيان الدخل الموحد ضمن إيرادات توزيع أرباح عند ثبوت حق المجموعة في استلام توزيعات الأرباح.

لا يتم إثبات خسائر انخفاض القيمة عن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

أدوات الدين

يتم القياس اللاحق لأدوات الدين بناءً على نموذج أعمال المجموعة المتعلق بإدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية للموجودات. تقوم المجموعة بتصنيف أدوات الدين على أساس فئات القياس التالية:

- التكلفة المطفأة: الموجودات المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وتكون هذه التدفقات النقدية وحدها تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة يتم قياسها بالتكلفة المطفأة. الربح أو الخسارة من استثمارات الدين التي تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة ولا تمثل جزءاً من علاقة تحوط يتم تحقيقها في الربح أو الخسارة عند استبعاد الموجودات أو انخفاض قيمتها. تدرج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في إيرادات التمويل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر: الموجودات المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات المالية وتكون هذه التدفقات النقدية تمثل فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر. تدرج الحركة في القيمة الدفترية في الدخل الشامل الاخر، باستثناء في حالة تحقيق أرباح أو خسائر انخفاض القيمة، وإيرادات الفوائد، وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية حيث يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد. عندما يتم استبعاد الموجودات المالية فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الاخر يتم إعادة تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة ويتم إدراجها في أرباح / (خسائر) أخرى. تدرج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في إيرادات التمويل باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.
- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يتم قياس الموجودات التي لا تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر بالقيمة العادلة. الربح أو الخسارة من استثمار دين الذي يتم قياسه لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ولا يعد جزءًا من علاقة التحوط في يتم إدراجها الربح أو الخسارة ويتم إظهارها بالصافي في بيان الدخل الموحد ضمن الربح / (الخسائر) الأخرى في الفترة التي تنشأ فيها. تدرج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في إيرادات الفوائد.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

يتم تحديد القيمة الدفترية الموجودات المالية المقومة بالعملات الأجنبية بتلك العملات، ويتم تحويلها باستخدام سعر الصرف السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- بالنسبة للموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة والتي لا تمثل جزءا من تغطية التحوط، فيتم الاعتراف بفروق الصرف في الربح أو الخسارة ضمن بند «أرباح وخسائر اخري»، و
- بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، يتم الاعتراف بفروقات الصرف في الدخل الشامل الاخر في احتياطي القيمة العادلة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإدراج مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على الموجودات المالية. يتم تحديث مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة في تاريخ كل تقرير لتعكس التغيرات في المخاطر الائتمانية عند الاعتراف المبدئي بالأداة المالية المعنية. تعترف المجموعة بالخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر للمبالغ المستحقة من العملاء، ويتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لهذه الموجودات المالية باستخدام مصفوفة للمخصصات استناداً إلى الخبرة التاريخية للمجموعة بالخسائر الائتمانية، ويتم تعديلها بالطرق الخاصة بالمدينين والظروف الإقتصادية العامة وتقييم كل من الوضع الحالي والتوجه المتوقع في تاريخ إعداد التقرير، بما في ذلك القيمة الوقتية للنقود، حسب الضرورة.

بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، تقوم المجموعة بإثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر عندما تكون هناك زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية عند الاعتراف المبدئي. في حال لم ترتفع مخاطر الائتمان على الأدوات المالية بشكل ملحوظ منذ الإدراج المبدئي، تقوم المجموعة بقياس مخصص الخسائر لتلك الأداة المالية بمبلغ يعادل ١٢ شهرا من الخسائر الائتمانية المتوقعة. إن تقييم ما إذا كان يجب الاعتراف بالخسائر المالية المتوقعة يعتمد على الزيادات الكبيرة في احتمالية أو مخاطر حدوث عدم انتظام في السداد منذ الاعتراف المبدئي وليس على وجود دليل على انخفاض القيمة الائتمانية للأصل المالي في تاريخ التقرير أو حدوث عدم انتظام فعلي.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر تمثل تلك التي قد تنتج عن جميع أحداث احتماليات عدم الانتظام على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. وفي المقابل، تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً الجزء من الخسائر المالية المتوقعة لكامل العمر الذي من المتوقع أن ينتج عن أحداث عدم انتظام محتملة للأداة المالية في غضون اثني عشر شهرا بعد تاريخ التقرير.

بالنسبة للمبالغ المستحقة من العملاء، تطبق المجموعة النهج المبسط لتوفير الخسائر الائتمانية المتوقعة المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والتي تسمح باستخدام مخصص الخسارة المتوقعة لكامل أعمار تلك الذمم المدينة. في تاريخ التقرير، تتكون المبالغ المستحقة من العملاء من المبالغ المستحقة عن عمليات تداول الأسهم والتي يتم تسويتها خلال ٣ أيام من تاريخ المعاملة.

الذمم المدينة للمجموعة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية على عمليات تداول الأسهم يتم تسويتها في تواريخ الاستحقاق. تطبق المجموعة النهج المبسط في تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة للمبالغ المستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية واستنادا إلى سجل الدفعات السابقة، وتعتقد الإدارة أن هذه الذمم المدينة ليس لها أي مخاطر عدم انتظام.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

تعريف عدم انتظام السداد

تعتبر المجموعة ما يلي يشكل حادث عدم انتظام لأغراض إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية، حيث تشير الخبرة السابقة إلى أن الذمم المدينة التي تستوفي أياً من المعايير التالية غير قابلة للاسترداد بشكل عام.

- عندما يكون هناك خرقاً للتعهدات المالية من قبل الطرف المقابل، أو
- عندما تشير المعلومات الداخلية أو التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية إلى أنه من غير المحتمل أن يقوم المدين بدفع المبالغ المستحقة، بما في ذلك التي تحتفظ بها المجموعة بالكامل (دون الأخذ في الإعتبار أي ضمانات محتفظ بها من قبل المجموعة).

يحدث انخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي عند وجود حدث واحد أو أكثر يكون له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية من ذلك الأصل المالي. ويشمل الدليل على انخفاض القيمة الائتمانية للأصل المالي ما يلي:

(أ) مرور المدين بأزمة مالية كبيرة؛

(ب) خرق شروط العقد، مثل حدوث عدم انتظام أو تأخر في السداد؛

(ج) احتمال دخول المدين في حالة إفلاس أو إعادة جدولة للدين؛ أو

(د) عدم توفر سوق نشط لتلك الموجودات المالية بسبب الصعوبات المالية.

(هـ) وجود تغييرات كبيرة في الأداء المتوقع والسلوك للعميل بما في ذلك التغييرات في حالة الدفع للعميل.

(و) التغييرات السلبية الكبيرة الفعلية أو المتوقعة في ظروف العمل أو المالية أو الاقتصادية التي من المتوقع أن تؤدي إلى تغييرات كبيرة في قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.

(ز) تصنيف الائتمان للعميل.

وبغض النظر عن التحليل السابق، تقرر المجموعة أن عدم الانتظام في السداد قد حدث عندما يظل الأصل المالي مستحقاً لأكثر من ٣٠ يوما، إلا إذا كان لدى المجموعة معلومات معقولة تثبت أن مبدأ المماطلة في السداد هو الأكثر ملاءمة.

عرض انخفاض القيمة

مخصصات خسارة انخفاض قيمة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة يتم خصمها من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتدرج الخسارة الناتجة في بيان الدخل الموحد.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب أصل مالي عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن الطرف المقابل يواجه صعوبات مالية حادة وليس هناك احتمال واقعي للتعافي؛ على سبيل المثال عندما يكون الطرف المقابل قد وضع تحت التصفية أو دخل في إجراءات الإفلاس، وفي حالة الذمم التجارية المدينة، عندما تتجاوز المبالغ المستحقة ٣٠ يوماً من عدم السداد، أيهما أقرب. وقد تظل الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لإجراءات التنفيذ بموجب إجراءات الاسترداد المتبعة من قبل المجموعة، مع الأخذ في الإعتبار الاستشارات القانونية عند الحاجة. ويتم الاعتراف بأية مبالغ مستردة في بيان الدخل الموحد.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية فقط عندما انتهاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو عند تحويل الأصل المالي وكافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيته إلى طرف آخر. في حال لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، تقوم المجموعة بإثبات حصتها المحتفظ بها في الموجودات والمطلوبات المرتبطة بها عن المبالغ التي قد تضطر لدفعها. وفي حال احتفظت المجموعة بكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي المحول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالموجودات المالية وتسجل أيضا تسهيلات بضمانات مقابل المتحصلات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الذي يتم قياسه بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المبالغ المستلمة والمستحقة الاستلام في الربح أو الخسارة. وعلى العكس من ذلك، عند إلغاء الاعتراف بالاستثمار في أدوات حقوق الملكية التي اختارت المجموعة عند الاعتراف المبدئي قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، لا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق تجميعها في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات إلى الربح أو الخسارة ولكن يتم تحويلها الي الأرباح المدورة.

المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية

تصنيف الدين وحقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة من قبل المجموعة كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية وفقا لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

إن أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت حصة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. ويتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المجموعة في المتحصلات المستلمة بعد خصم المطلوبات المباشرة.

إن إعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة يتم الاعتراف به وخصمه مباشرة في حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية (تتمه)

المطلوبات المالية

يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ومع ذلك، فإن المطلوبات المالية التي تنشأ عندما يكون تحويل الأصل المالي غير مؤهل للإلغاء أو عند تطبيق مبدأ الاستمرارية أو في حالة الإلتزامات التي تصدرها المجموعة لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من السوق، فيتم قياسها وفقاً للمعايير المحاسبية البينة أدناه.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغى الاعتراف بالمطلوبات المالية في حالة دفع أو إلغاء أو انتهاء سريان الالتزام بالمطلوبات. عندما تستبدل مطلوبات مالية حالية بمطلوبات أخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو أن يتم تعديل شروط المطلوبات الحالية جوهرياً، يعامل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء لتحقيق المطلوبات الحالية وتحقيق مطلوبات جديدة. يتم تحقيق الفرق في القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد.

الإيرادات

صافي إيرادات عمولات الوساطة

يتضمن عقد المجموعة مع العملاء لتقديم خدمات الوساطة في الأسهم التزام أداء واحد فقط. يتم إثبات إيرادات العمولة عند إتمام معاملة بيع أو شراء الأسهم، بعد خصم المبالغ المدفوعة إلى بورصة قطر عن كل معاملة والتكاليف الأخرى ذات الصلة المباشرة.

التخفيضات للكميات

تتضمن بعض العقود الخاصة بخدمات الوساطة تقديم تخفيضات على كميات التداول. وبما أن المجموعة تقدم تخفيضات كبيرة على المعاملات لعملائها، يتم تحقيق الإيرادات في وقت معين.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في الحصول على تلك التوزيعات.

يتم إثبات إيرادات الفوائد على أساس زمني تناسبي باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

الإيرادات من خدمات تكنولوجيا المعلومات

يتم إدراج الإيرادات من خدمات تكنولوجيا المعلومات عند تقديم الخدمات ونشوء حق المجموعة في الحصول على الإيرادات.

الإيرادات العقارية

يتم تحقيق إيرادات رسوم الوساطة العقارية عندما يتم تقديم خدمة الوساطة وعند ثبوت الحق في الحصول على الإيرادات.

يتم تحقيق الإيرادات من المتاجرة في العقارات عند تحويل مخاطر ومنافع الملكية الهامة إلى المشتري ولا تحتفظ المجموعة بالمشاركة الإدارية المستمرة بالقدر المرتبط عادة بالملكية أو السيطرة الفعلية على العقارات المباعة. يتم تدرج الإيرادات من إلغاء عقد البيع على أساس الشروط التعاقدية الأساسية.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

الإيرادات (تتمه)

معلومات الإيرادات التفصيلية

تعرض المجموعة الإيرادات بصورة تفصيلية في بيان الدخل الموحد ولا توجد حاجة للمزيد من التفصيل فيما يتعلق بالتدفقات النقدية للمجموعة.

ممتلكات ومعدات

تدرج الممتلكات والمعدات مبدئياً بالتكلفة ناقص الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة، إن وجد. تتضمن التكلفة المصروفات المتعلقة مباشرة بشراء الموجودات. تتضمن تكلفة الموجودات المطورة داخليا تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأية تكاليف اخرى تتعلق مباشرة بإعداد الموجودات للاستخدام المطلوب وتكاليف تفكيك ونقل الموجودات واستعادة الموقع التي كانت عليه. تتم رسملة البرمجيات المشتراه التي تكون جزءا مكملاً لوظيفة المعدات ذات الصلة كجزء من المعدات.

لا يتم إستهلاك بند الارض. يحتسب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية التقديرية للموجودات كالتالي:

• المباني	٢٠	سنة
• تحسينات المباني المستأجرة	٥	سنوات
• الأثاث والتركيبات	١٠	سنوات
• معدات كمبيوتر و برامج	٣ – ٥	سنوات
• المعدات المكتبية	٥	سنوات
• السيارات	٥	سنوات

تتم مراجعة طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ تقرير.

يعاد النظر في القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحديد الانخفاض عند وجود أحداث أو تغيرات ظرفية يحتمل معها عدم استرداد القيمة الدفترية. في حالة وجود مؤشر كهذا وعندما تكون القيمة الدفترية اعلى من القيمة الممكن استردادها يتم تخفيض الموجودات الى القيمة الممكن استردادها.

تتم رسملة المصروفات المتكبدة لاستبدال أحد بنود الممتلكات والمعدات الذي تتم المحاسبة عليه بصفة منفصلة وتشطب القيمة الدفترية للبند المستبدل. تتم رسملة المصروفات اللاحقة الأخرى فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية لبنود الممتلكات والمعدات ذات الصلة. يتم الاعتراف بجميع المصروفات الأخرى في بيان الدخل كمصروف عند تكبدها. يتم الغاء الاعتراف في بند الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو في حالة عدم توقع منافع اقتصادية مستقبلية من الاستخدام أو الاستبعاد. يتم إدراج أي ربح او خسارة ناشئة عن استبعاد الأصل في بيان الدخل الموحد في الفترة التي يتم فيها الاستبعاد.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

ممتلكات ومعدات (تتمه)

الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ

تمثل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ التكاليف المتكبدة لتطوير الموقع الإلكتروني، وتركيب نظام الأمان وتطوير المبنى. يتم تحويل هذه التكاليف إلى فئات الموجودات ذات الصلة عند بدء الأنشطة التجارية للأصل.

عقارات للمتاجرة

العقارات المشتراة لغرض البيع في سياق الأعمال الاعتيادية، يتم تسجيلها كعقارات للمتاجرة ويتم قياسها بالتكلفة أو بصافي القيمة الممكن تحقيقها، أيهما أقل. يشمل ذلك بشكل أساسي العقارات السكنية وقطعة الأرض التي تنوي المجموعة بيعها. قد تقرر المجموعة تأجير هذه العقارات بشكل مؤقت لتعزيز إمكانية بيع العقار وليس لغرض استمرار تحصيل إيرادات الإيجار منها، ولا يتم الاحتفاظ بالعقارات لغرض إنماء رأس المال. تحتسب المجموعة هذه العقارات كعقارات للمتاجرة وليست كاستثمارات عقارية، حيث يتم الاحتفاظ بها فقط لغرض بيعها لاحقًا في السياق الاعتيادي للأعمال.

التكلفة المتكبدة لإيصال كل عقار إلى موقعه وحالته الحالية تتضمن ما يلي:

- حقوق التملك الحر والإيجار للأراضي.
- المبالغ المدفوعة للمقاولين لأغراض التطوير.
- تكاليف التخطيط والتصميم، وتكاليف إعداد الموقع، والأتعاب المهنية للخدمات القانونية، ورسوم نقل الملكية، والضرائب، ونفقات التطوير العمومية، والتكاليف الأخرى ذات الصلة.

صافي القيمة الممكن تحقيقها تمثل سعر البيع التقديري في السياق الاعتيادي للأعمال استنادا إلى سعر السوق في تاريخ التقرير ناقصًا التكاليف التقديرية للإكمال والبيع. يتم تكوين مخصصات إذا كان صافي القيمة الممكن تحقيقها أقل من القيمة الدفترية.

عند بيع عقار للمتاجرة، يتم تحقيق القيمة الدفترية للعقار كمصروف في الفترة التي يتم فيها تحقيق الإيرادات ذات الصلة.

الموجودات غير الملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد برمجيات الكمبيوتر. يتم قياس الموجودات غير الملموسة المقتناة بشكل منفصل مبدئيا بالتكلفة. بعد الاعتراف المبدئي، يتم إدراج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصا أي إطفاء متراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة. الموجودات غير الملموسة المطورة داخلياً، باستثناء تكاليف التطوير، لا يتم رسملتها، وتظهر النفقات في بيان الدخل الموحد في الفترة التي يتم فيها تكبد النفقات.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

الموجودات غير الملموسة (تتمه)

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة على مدى العمر الإنتاجي وتقدير الانخفاض في قيمتها كلما كان هناك مؤشرا على أن الأصل غير الملموس قد تنخفض قيمته. تتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدود في كل سنة مالية. يتم احتساب التغيرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتمثلة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، حسب الاقتضاء، وتعامل على أنها تغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إثبات مصروف الاطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحدودة في بيان الدخل الموحد ضمن فئة المصروفات المتوافقة مع طبيعة الموجودات غير الملموسة.

فيما يلي الاعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات غير الملموسة للمجموعة:

	الموقع الالكتروني	تكاليف تطبيقات وبرامج الكمبيوتر و الموقع الالكتروني
العمر الانتاجي	٥ سنوات	٣ إلى ٥ سنوات
طريقة الإطفاء	على أساس القسط الثابت	على أساس القسط الثابت

النقد وما يعادله

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في يعادله على نقد وأرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل تستحق خلال أقل من ثلاثة أشهر.

المخصصات

يتم تحقيق المخصصات في بيان المركز المالي الموحد عند وجود التزام قانوني أو حكمي على المجموعة ناشئ من أحداث سابقة ويمكن تقديره بصورة موثوقة وعندما يكون من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفقات نقدية خارجة لتسوية الالتزام.

في حال وجود عدد من الالتزامات المماثلة، يتم تقدير احتمال وجود الحاجة لتدفقات نقدية خارجة للتسوية بمراعاة فئة الالتزامات ككل. ويتم تحقيق المخصص حتى في حالة احتمال ضعف التدفقات النقدية الخارجة لأحد البنود المدرجة بنفس فئة الالتزامات.

يتم تحقيق المخصصات في بيان المركز المالي الموحد عند وجود التزام قانوني أو حكمي على المجموعة ناشئ من أحداث سابقة ويمكن تقديره بصورة موثوقة وعندما يكون من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفقات نقدية خارجة لتسوية الالتزام.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تحتسب المجموعة مخصصاً لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين الأجانب. تحتسب المكافآت على أساس آخر راتب للموظف ومدة خدمته بعد إكمال الحد الأدنى من فترة الخدمة. تدرج التكاليف المتوقعة للمكافأة على مدى فترة الخدمة.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (تتمه)

تحتسب المجموعة مخصصاً لمساهمتها في صندوق التقاعد تحت إدارة الدولة للموظفين القطريين وفقاً لقانون التقاعد والمعاشات. تدرج مصاريف المساهمة ضمن تكاليف الموظفين في بيان الدخل الموحد. ليس على المجموعة التزام بمدفوعات أخرى غير هذه المساهمات. تدرج المساهمات عند استحقاقها.

العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في السوق في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بالسوق في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. وتحول جميع فروقات الصرف إلى بيان الدخل الموحد.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي الثمن الذي سوف يستلم لبيع موجودات أو يدفع لتحويل إلتزام في معاملة بين متعاملين في السوق في تاريخ القياس. إن قياس القيمة العادلة يتم بناء على إفتراض أن المعاملة لبيع الموجودات أو لتحويل المطلوبات تحدث:

(أ) في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو

(ب) في غياب سوق رئيسية، فتكون في السوق الأفضل بالنسبة للموجودات أو المطلوبات

يجب أن تكون السوق الرئيسي أو الأفضل يمكن الوصول إليها من قبل المجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة لأي موجودات أو مطلوبات باستخدام الافتراضات التي سوف يستخدمها متعاملون في السوق عندما يقومون بتسعير موجودات أو مطلوبات، بافتراض أن المتعاملين يتصرفون لمصلحتهم الاقتصادية الخالصة.

إن قياس القيمة العادلة لموجودات غير مالية يأخذ في الاعتبار قدرة المتعاملين بالسوق على تحقيق منافع اقتصادية عن طريق استخدام الموجودات في أعلى وأفضل استخداماتها أو عن طريق بيعها لمتعامل آخر بالسوق الذي سيستخدم الموجودات في أعلى وأفضل استخداماتها.

تستخدم المجموعة تقنيات التقييم الملاءمة في الظروف التي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، بما يزيد استخدام المعطيات الضرورية الواضحة ويقلل استخدام المعطيات غير الواضحة.

تحدد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة في الأسواق المالية الرسمية وفقاً لأفضل أسعار طلب مسجلة على الموجودات عند الإغلاق في تاريخ التقرير.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

قياس القيمة العادلة (تتمه)

بالنسبة للأدوات المالية التي لا توجد لها أسواق نشطة، تحدد القيمة السوقية باستخدام تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو بالرجوع إلى عروض أسعار الوسطاء أو التجار. لتحليل التدفقات النقدية المخصومة، تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بناء على خبرة الإدارة ويستخدم سعر الخصم المعمول به في السوق لأداة مشابهة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الافصاح عنها في البيانات المالية الموحدة مصنفة ضمن تدرج القيمة العادلة، ووصفها كالتالي بناء على أدنى مستوى من المعطيات الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

* المستوى ١:	أسعار السوق المتداولة (غير معدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
* المستوى ٢:	تقنيات التقييم التي يكون أدنى مستوى من المطلوبات الهامة لقياس القيمة العادلة واضحاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
* المستوى ٣:	تقنيات التقييم التي يكون أدنى مستوى من المطلوبات الهامة لقياس القيمة العادلة غير واضحة.

تصنيف المتداول مقابل غير المتداول

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات بناء على تصنيف متداول/ غير متداول، تكون الموجودات متداولة عندما تكون:

(أ) يتوقع أن تتحقق أو يقصد أن يتم بيعها أو استهلاكها في دورة التشغيل العادية،

(ب) تكون محتفظ بها أساساً لغرض المتاجرة،

(ج) يتوقع أن تتحقق خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير، أو

(د) تكون نقد أو بنود مماثلة للنقد مالم يحظر تبادلها أو استخدامها لتسوية مطلوبات لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير.

جميع الموجودات الأخرى تصنف غير متداولة.

وتكون المطلوبات متداولة عندما:

(أ) يتوقع أن تتم تسويتها في دورة التشغيل العادية،

(ب) تكون محتفظ بها أساساً لغرض المتاجرة،

(ج) تكون مستحقة التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير، أو

(د) لا يوجد حق غير مشروط تؤخر تسوية المطلوبات لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير.

وتصنف المجموعة جميع المطلوبات الأخرى كغير متداولة.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

المطلوبات والموجودات المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة في البيانات المالية الموحدة ولكن يتم الإفصاح عنها، إلا إذا كان تدفق موارد تجسد منافع اقتصادية هو احتمال بعيد. لا يتم تحقيق الموجودات المحتملة في البيانات المالية الموحدة ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية مرجحًا.

استخدام التقديرات والتعديلات

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة استخدام أحكام وتقديرات وافتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه المبالغ المدرجة.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصورة منتظمة. تدرج التعديلات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تتم فيها مراجعة التقدير إذا كانت التعديلات تؤثر فقط على تلك الفترة أو أية فترات مستقبلية متأثرة.

على وجه الخصوص، فإن المعلومات المتعلقة بالمجالات الهامة للتقديرات وعدم اليقين والأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها التأثير الأكبر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة.

٤. النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله المعروض في بيان التدفقات النقدية الموحد الأرصدة التالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف ريال قطري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف ريال قطري
نقد في الصندوق	١٢	١٨
الودائع قصيرة الأجل (إستحقاقها أقل من ٩٠ يومًا)	٣٧,٠٤١	٥٢,١٥٣
أرصدة لدى البنوك	٣٦,٤٧٥	٣٧,٩٣٤
	٧٣,٥٢٨	٩٠,١٠٥

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٤. النقد وما يعادله (تتمه)

تتضمن الأرصدة لدى البنوك ودائع قصيرة الأجل تم ربطها لفترات متفاوتة تتراوح ما بين يوم واحد وثلاثة أشهر، اعتمادًا على المتطلبات النقدية الفورية للمجموعة، وكسب الفائدة وفقاً لأسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل. إن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ينشأ عن تقصير الطرف المقابل بحد أقصى للمخاطر الائتمانية مساوياً للقيمة الدفترية لهذه الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وتعتبر المخاطر الائتمانية ذات وضع ائتماني جيد وتعتقد الإدارة أن الحد الأدنى من مخاطر تعثر السداد، وبالتالي الخسارة الائتمانية المتوقعة غير هامة ولكنها تظل قيد الرصد لتبيان أي تغيرات هامة في مخاطر الائتمان.

٥. أرصدة لدى البنوك – أموال العملاء

الأرصدة لدى البنوك –أموال العملاء تمثل أرصدة لدى البنوك تخص العملاء، وتحتفظ بها المجموعة على سبيل الأمانة إلى حين قيام العملاء بتخصيص هذه الأرصدة لشراء أسهم في تاريخ تسوية هذه المعاملات وتقوم المجموعة بتحويل المبالغ المستحقة من أموال العملاء إلى هيئة التسويات.

٦. مبالغ مستحقة من العملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
مبالغ مستحقة من العملاء	١٤,٠٨٥	١٤,١٩٣
يخصم: مخصص إنخفاض قيمة مبالغ مستحقة من العملاء	(١٣,٩٨٠)	(١٣,٩٨٠)
	١٠٥	٢١٣

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٦. مبالغ مستحقة من العملاء (تتمه)

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كان مخصص إنخفاض قيمة مبالغ مستحقة من العملاء بمبلغ ١٣,٩٨٠ ألف ريال قطري (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ١٣.٩٨٠ ألف ريال قطري). الحركة فى مخصص إنخفاض قيمة مبالغ مستحقة من العملاء هي كالتالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الرصيد في ١ يناير	١٣,٩٨٠	١٣,٩١٤
المخصص خلال السنة	–	٦٦
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١٣,٩٨٠**	**١٣,٩٨٠**

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٦. مبالغ مستحقة من العملاء (تتمه)

في ٣١ ديسمبر، كانت أعمار الأرصدة المستحقة من العملاء غير المنخفضة القيمة كما يلي:

	إجمالي	متداولة	أقل من ٣٠ يوم	٣١ – ٩٠ يوم	أكثر من ٩٠ يوم
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**١٤,٠٨٥**	**١٠٥**	–	–	**١٣,٩٨٠**
نسبة الخسارة	**٩٩,٣٪**	**٠٪**	**٠٪**	**١٠٠٪**	**١٠٠٪**
إنخفاض قيمة مبالغ مستحقة من العملاء	**(١٣,٩٨٠)**	–	–	–	**(١٣,٩٨٠)**
الصافي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**١٠٥**	**١٠٥**	–	–	–
الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٤,١٩٣	٢١٣	–	–	١٣,٩٨٠
نسبة الخسارة	٩٨,٥٪	٠٪	٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
إنخفاض قيمة مبالغ مستحقة من العملاء	(١٣,٩٨٠)	–	–	–	(١٣,٩٨٠)
الصافي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢١٣	٢١٣	–	–	–

من المتوقع أن تكون المبالغ غير المنخفضة من أرصدة العملاء قابلة للاسترداد بالكامل. وليست من سياسة المجموعة الحصول على ضمانات على الذمم المدينة المستحقة من العملاء.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٧. إستثمارات في أوراق مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف ريال قطري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف ريال قطري
استثمارات غير متداولة		
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٧,٠٩٥	١١,٨٨٧
استثمارات غير مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	١,٤٨٦	٧٢٧
	٨,٥٨١	١٢,٦١٤
استثمارات متداولة		
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٩٧,٣٢٣	٦٠,٦٥٣
اجمالي الاستثمارات في أوراق مالية	١٠٥,٩٠٤	٧٣,٢٦٧

كانت الحركة في استثمارات الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر و بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كالتالي:

		٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف ريال قطري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف ريال قطري
في ١ يناير ،		٧٣,٢٦٧	٦٧,٠٠٦
إضافات خلال السنة		٩٠,٥٨٦	٩٠,٢٣٧
استبعادات خلال السنة		(٦٥,٧٦٦)	(٩٢,٦٥٢)
التغيرات في القيمة العادلة خلال السنة	إيضاح (أ)	٧,٨١٧	٨,٦٧٦
في ٣١ ديسمبر ،		١٠٥,٩٠٤	٧٣,٢٦٧

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٧. إستثمارات في أوراق مالية (تتمه)

ايضاح (أ):

تتضمن التغيرات في القيمة العادلة خلال السنة أرباح من تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بمبلغ ٦,٠٤١ ألف ريال قطري (٢٠٢٠: ٢,٣٠٩ الف ريال قطري)، وأرباح من تقييم إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر بمبلغ ٢,٣١٧ ألف ريال قطري (٢٠٢٠: ٦,٣٦٧ ألف ريال قطري).

إن الحركة في إحتياطي القيمة العادلة خلال السنة هي كالتالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
في ١ يناير ،	(١,٤٦٠)	(٤٥,١٩٢)
أرباح من تقييم إستثمارات في أوراق مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	٢,٣١٧	٦,٣٦٧
إعادة تصنيف التغير في القيمة العادلة إستثمارات في أوراق مالية من خلال الدخل الشامل الأخر عند الإستبعاد	(٥٤٠)	٣٧,٣٦٥
في ٣١ ديسمبر ،	٣١٧	(١,٤٦٠)

٨. موجودات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
دفعات مقدمة لمشاريع عقارية	٣,٠٦٩	٨٧٤
دفعات مقدمة ودفعات مقدمة للموردين	١,٦٩٢	٦٨٢
ذمم مدينة أخرى	٧,٤٣١	٤,٧٣٣
	١٢,١٩٢	٦,٢٨٩

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٩. عقارات للمتاجرة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
في ١ يناير،	٢٨,٨٠١	١٢,٥٤٨
محول	–	١٦,٢٥٣
بيع خلال السنة*	(١٢,٥٤٨)	–
في ٣١ ديسمبر،	**١٦,٢٥٣**	٢٨,٨٠١

يتمثل رصيد العقارات للمتاجرة في نهاية السنة في عدد ٩ فيلات تمتلكها المجموعة بغرض المتاجرة، وتقوم المجموعة بإعادة تقييم تلك العقارات كل فترة تقرير لإختبار وجود اية مؤشرات لإنخفاض قيمتها. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وطبقاً لتقرير مقيم عقاري مستقل فقد خلصت الإدارة الى ان القيمة السوقية لتلك العقارات اكبر من صافي قيمتها الدفترية.

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات التجارية بشكل أساسي على أساس التقييمات التي يتم إجراؤها من قبل شركات التقييم المؤهلة مهنيًا ولديهم المؤهلات والخبرة المناسبة في تقييم هذه الأنواع من التقييمات لبنود العقارات. تم تحديد التقييم بشكل أساسي باستخدام سعر السوق وكذلك الأسعار المثيلة القابلة للمقارنة و إستخدام المبادئ المعمول بها وأساليب التقييم.

* خلال عام ٢٠٢١، قامت المجموعة ببيع قطعة أرض تقع بمنطقة اللوسيل مقابل مبلغ ١٢.٨ مليون ريال قطري متضمنة (٢.٥٪) رسوم إعادة بيع لصالح شركة الديار القطرية. بلغت تكلفة الأرض في تاريخ الشراء بمبلغ ١٢.٥ مليون ريال قطري.

في نهاية العام السابق، عينت الإدارة مُثمنًا عقارياً مستقلاً لإعادة تقييم هذه الأرض، وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، خلص المُثمن المستقل إلى أن القيمة السوقية لتلك الأرض بلغت ١٥.٥ مليون ريال قطري و قيمة البيع الإجباري بمبلغ ١٤ مليون ريال قطري.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٠. موجودات غير ملموسة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف ريال قطري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف ريال قطري
التكلفة:		
في بداية السنة	٣,٩٠٢	٣,٩٠٢
في نهاية السنة	٣,٩٠٢	٣,٩٠٢
الإطفاء المتراكم:		
في ١ يناير،	١,٦٥٢	٩٤٦
الإطفاء للسنة	٧٠٥	٧٠٦
في ٣١ ديسمبر ،	٢,٣٥٧	١,٦٥٢
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ،	١,٥٤٥	٢,٢٥٠

قيمة الموجودات غير الملموسة تمثل تكلفة برنامج المكتب الخلفي لوساطة التداول وتكلفة الموقع الالكتروني يدرج إطفاء الموجودات غير الملموسة خلال الفترة ضمن الإطفاء والاستهلاك في بيان الدخل الموحد.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١١. ممتلكات ومعدات

	أراضي	مباني	تحسينات المباني المؤجرة	أثاث وتركيبات	معدات كمبيوتر وبرامج	معدات مكتبية	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
التكلفة:									
كما في ١ يناير ٢٠٢١	٢٩,٠٩٧	١٣,٨٨٦	٩٨	١,٥٩٤	٤٣,٠٩٣	٣,٣٢٢	٧٥١	٥١١	٩٢,٣٥٢
إضافات	–	٣٢٥	–	١	٢٣٥	–	–	٨٠١	١,٣٦٢
تحويلات	–	١١٤	–	٣٥	٢٧٥	–	–	(٤٢٤)	–
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٩,٠٩٧	١٤,٣٢٥	٩٨	١,٦٣٠	٤٣,٦٠٣	٣,٣٢٢	٧٥١	٨٨٨	٩٣,٧١٤
الاستهلاك المتراكم:									
كما في ١ يناير ٢٠٢١	–	٧,٢٦١	٩٨	١,٥٧٣	٤١,٠٤٤	٣,٢٤٧	٧٥١	–	٥٣,٩٧٤
الاستهلاك للسنة	–	٨٠٤	–	٤٢	١,٢٦٤	٢٢	–	–	٢,١٣٢
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	–	٨,٠٦٥	٩٨	١,٦١٥	٤٢,٣٠٨	٣,٢٦٩	٧٥١	–	٥٦,١٠٦
صافي القيمة الدفترية:									
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٩,٠٩٧	٦,٢٦٠	–	١٥	١,٢٩٥	٥٣	–	٨٨٨	٣٧,٦٠٨

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١١. ممتلكات ومعدات – تتمة

	أراضي	مباني	تحسينات المباني المؤجرة	أثاث وتركيبات	معدات كمبيوتر وبرامج	معدات مكتبية	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
التكلفة:									
كما في ١ يناير ٢٠٢٠	٢٩,٠٩٧	١٣,٨٨٦	٩٨	١,٥٧٥	٤٢,٠٢٣	٣,٣٠١	٧٥١	١,٠٢٣	٩١,٧٥٤
إضافات	–	–	–	١٩	١٧	٢١	–	٥٤١	٥٩٨
تحويلات	–	–	–	–	١,٠٥٣	–	–	(١,٠٥٣)	–
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٩,٠٩٧	١٣,٨٨٦	٩٨	١,٥٩٤	٤٣,٠٩٣	٣,٣٢٢	٧٥١	٥١١	٩٢,٣٥٢
الاستهلاك المتراكم:									
كما في ١ يناير ٢٠٢٠	–	٦,٥٤٦	٩٨	١,٤٨١	٣٩,٧٤٣	٣,٢١٧	٧٥١	–	٥١,٨٣٦
الاستهلاك للسنة	–	٧١٥	–	٩٢	١,٣٠١	٣٠	–	–	٢,١٣٨
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	–	٧,٢٦١	٩٨	١,٥٧٣	٤١,٠٤٤	٣,٢٤٧	٧٥١	–	٥٣,٩٧٤
صافي القيمة الدفترية:									
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٩,٠٩٧	٦,٦٢٥	–	٢١	٢,٠٤٩	٧٥	–	٥١١	٣٨,٣٧٨

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٢. مطلوبات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف ريال قطري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف ريال قطري
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	١٥,٧٠٧	١٥,٧٥٥
مخصصات لمطالبات تنظيمية إيضاح (i)	٩,٨٥٠	٤,٨٥٠
مصروفات مستحقة الدفع	٢,٨٨٩	٢,٧٢٧
عمولات مستحقة الدفع	١٠٢	١٠٠
صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية و الرياضية	٢٠٣	١٦٤
ذمم دائنة أخرى	١,٣٩٢	٨٩١
	٣٠,١٤٣	٢٤,٤٨٧

إيضاح (i):

خلال عام ٢٠٢١ ، قامت الإدارة بتكوين مخصص إضافي بمبلغ ٥،٢٠٠ ألف ريال قطري مقابل مطالبات قانونية وتنظيمية جارية ضد إحدى الشركات التابعة للمجموعة – شركة دلالة للوساطة – ذ.م.م. ليصبح إجمالي مخصص المطالبات التنظيمية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بمبلغ ٩,٨٥٠ الف ريال قطري. قررت المجموعة الأخذ بالإعتبار المخصصات الإضافية لمواجهة أية مطالبات مستقبلية محتملة.

إيضاح (ii):

بموجب القانون القطري رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والتفسيرات ذات الصلة الصادرة في يناير ٢٠١٠، يجب على المجموعة المساهمة بنسبة ٢.٥٪ من صافي أرباحها السنوية إلى صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية. يتطلب التفسير للقانون رقم ١٣ إدراج المبلغ المستحق كمساهمة من الدخل. وبالتالي، تدرج هذه المساهمة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٣. مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

كانت الحركة في المخصص المعروض في بيان المركز المالي الموحد كالتالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
في ١ يناير	٤,٥٢٧	٤,٥٦٨
المكون خلال السنة	٦٤٠	٤٤٠
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة خلال السنة	(١٩٦)	(٤٨١)
في ٣١ ديسمبر	٤,٩٧١	٤,٥٢٧

١٤. رأس المال

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
المصرح به و المصدر و المدفوع بالكامل:		
٢٨٤,١٦٠,٠٠٠ سهماً بقيمة ١ ريال قطري للسهم الواحد (٢٠٢٠: ٢٨٤,١٦٠,٠٠٠ سهماً بقيمة ١ ريال قطري للسهم الواحد)	٢٨٤,١٦٠	٢٨٤,١٦٠

١٥. إحتياطي قانوني

وفقاً لقانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للشركة، يجب تحويل ١٠٪ من الربح السنوي إلى الإحتياطي القانوني. تتم التحويلات بناء على الأرباح التي تحققها كل من الشركات التابعة للمجموعة. يجوز للمجموعة أن توقف هذه التحويلات عندما يعادل الإحتياطي القانوني ٥٠٪ من رأس المال المصدر. إن الإحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون المذكور أعلاه.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٦. مصروفات عمولات الوساطة وتكاليف مباشرة أخرى

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
عمولات مدفوعة (إيضاح i)	٩,٠٧٣	١٣,١٤٠
مصروفات وساطة أخرى	٣٦٨	٢٥٤
	٩,٤٤١	١٣,٣٩٤

(إيضاح i)

تتمثل في مبلغ ٧,٦٧٧ الف ريال قطري مدفوعة خلال العام لبورصة قطر و مبلغ ١,٣٩٦ الف ريال قطري مدفوعة لشركة قطر للإيداع المركزي.

١٧. إيرادات العقارات

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
إيرادات وساطة عقارية	٢,٠٢٨	٢,٤٥٧
إيرادات من خدمات عقارية أخرى	١,٧١٠	٧٢٧
	٣,٧٣٨	٣,١٨٤

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٨. إيرادات اخري

	للسنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢١	٢٠٢١
	ريال قطري ألف	ريال قطري ألف
تعويضات مستلمة من عميل عن تسوية قانونية	٨,١٩٨	–
إيرادات متنوعة	١,١٤٤	٢٩
	٩,٣٤٢	٢٩

١٩. مصروفات عمومية وإدارية

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
تكاليف الموظفين	١٥,٢٥٢	١٤,٦٠٧
أتعاب مهنية واستشارية	٤,٢٦١	٣,٨٧٤
تكاليف تكنولوجيا المعلومات والإتصالات	٢,٧٥٣	٢,٢٩٢
مصاريف ضمان بنكي	٦٥٩	١,١٣٢
رسوم حكومية وتنظيمية	٩٥٦	٨٩٥
مصاريف تسويق	٦٨٧	٧١٩
مخصص إنخفاض قيمة مبالغ مستحقة من العملاء (إيضاح ٦)	–	٦٦
مصاريف متنوعة	١,٥٧٥	١,٤٧٣
	٢٦,١٤٣	٢٥,٠٥٨

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٠. الربح الأساسي والمخفف للسهم

يتم احتساب الربح الأساسي للسهم بقسمة صافي ربح السنة العائدة للمساهمين بالشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستحقة خلال السنة.

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
ربح السنة العائد لمساهمي الشركة الأم (ألف ريال قطري)	٨,٤٩٣	٦,٩٣٤
المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال السنة (ألف ريال قطري) – (إيضاح ١٤)	٢٨٤,١٦٠	٢٨٤,١٦٠
الربح الأساسي والمخفف للسهم الواحد (ريال قطري لكل سهم)	٠,٠٣٠	٠,٠٢٤

لم يكن هناك أي أسهم يحتمل أن تكون مخففة في أي وقت خلال هذه الفترة، ولذلك فإن العائد المخفف للسهم يساوى العائد الأساسي للسهم.

٢١. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي الإدارة العليا والمؤسسات التي تخضع للسيطرة المنفردة أو سيطرة مشتركة أو لتأثير هام من قبل هذه الأطراف. يتم اعتماد سياسة الأسعار والشروط المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

ان المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة الحالية و سنة المقارنة كالتالي:

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
مسؤولي الإدارة العليا وأفراد عائلاتهم:	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
صافي إيرادات الوساطة والعمولات	٦٦	٤١

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢١. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمه)

مزايا الإدارة العليا

يتمثل مسؤولي الإدارة العليا في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمدير العام. كانت مزايا الإدارة العليا للمجموعة خلال السنة الحالية وسنة المقارنة كالتالي:

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	٢,١٣٩	٢,٠١٩
بدلات حضور إجتماعات	٥٢٢	--
منافع تقاعد الموظفين	٥٤	١٢٥
	٢,٧١٥	٢,١٤٤

٢٢. الالتزامات والمطلوبات الطارئة

كان لدى المجموعة المطلوبات المحتملة التالية والتي لا يتوقع أن تنشأ عنها التزامات مادية.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
خطابات ضمان	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠

خطابات الضمان تمثل ضمانات مالية مصدرة من البنوك بالنيابة عن المجموعة إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية خلال الأعمال الاعتيادية وتستحق خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٣. التحليل القطاعي

لأغراض إدارية تنقسم المجموعة إلى أربعة (٤) قطاعات تجارية بناء على طبيعة أنشطتها. وللمجموعة ثلاثة قطاعات لأغراض إعداد التقارير والأنشطة الأخرى هي:

- وساطة الأسهم – يشمل هذا القطاع خدمات مالية تقدم للعملاء كوسيط لبيع وشراء الأسهم.
- العقارات – يشمل هذا القطاع خدمات التسويق والإدارة لمالكي العقارات والاستثمارات العقارية.
- تكنولوجيا المعلومات – يشمل هذا القطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والخدمات الاستشارية وتطوير وبرمجة البرمجيات المتطورة.
- أخرى – تتمثل في المجموعة القابضة التي تقوم بتقديم خدمات للشركات التابعه لها والمرتبطة معها بأنشطة استثمارية مختلفة.

تقوم الإدارة بمراقبة نتائج التشغيل لقطاعات التشغيل بصورة منفصلة لأغراض تخصيص الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاعات بناء على ربح أو خسارة التشغيل. يكون التسعير للتحويلات بين قطاعات التشغيل بناءً على أساس السوق الحر وبطريقة مماثلة للمعاملات مع الأطراف الأخرى.

يعرض الجدول التالي المعلومات حول الإيرادات والربح والموجودات والمطلوبات المتعلقة بقطاعات التشغيل بالمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠٢١ و٢٠٢٠ على التوالي:

	وساطة الأسهم	العقارات	تقنية المعلومات	أخرى	استبعادات	الإجمالي
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
٣١ ديسمبر ٢٠٢١						
إيرادات عمولات الوساطة (بالصافي)	١٥,٨٧٣	–	–	–	–	١٥,٨٧٣
إيرادات من خدمات تقنية المعلومات	–	–	٢٢	–	–	٢٢
إيرادات أخرى	٨,٤٣٢	٤,٨٥٣	٢٧٠	٤,٨٩٩	(١,٣٧٧)	١٧,٠٧٧
إيرادات السنة	٢٤,٣٠٥	٤,٨٥٣	٢٩٢	٤,٨٩٩	(١,٣٧٧)	٣٢,٩٧٢
أرباح / (خسائر) السنة	١٣,١٤٩	١,٢٣٧	(٢,٤٩١)	(٣٦,٨٢٠)	٣٣,٤١٩	٨,٤٩٣

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٣. التحليل القطاعي (تتمة)

	وساطة الأسهم	العقارات	تقنية المعلومات	أخرى	استبعادات	الإجمالي
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الاستهلاك والإطفاء	**٤٩٠**	**٨٢٠**	**١٧١**	**١,٣٥٧**	**–**	**٢,٨٣٨**
إجمالي الموجودات	**٥١٢,٢٢٧**	**٧١,٩٥٤**	**١٤,٤٥١**	**٢٤٩,٥٤٣**	**(٢٢٩,٠٣٥)**	**٦١٩,١٤٠**
إجمالي المطلوبات	**٣٨٦,٠٧١**	**٣١٥**	**٣,٦٣٨**	**٣٧,٢٠٣**	**(٢٨,٦٤٤)**	**٣٩٨,٥٨٣**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠						
إيرادات الوساطة والعمولات (بالصافي)	٢٢,٣٤٤	–	–	–	–	٢٢,٣٤٤
إيرادات من خدمات تقنية المعلومات	–	–	١٣٩	–	–	١٣٩
إيرادات أخرى	٥,١٣٨	٥,٣٤٢	٥	١,٨٩٨	(١,٩٢٣)	١٠,٤٦٠
إيرادات القطاع	٢٧,٤٨٢	٥,٣٤٢	١٤٤	١,٨٩٨	(١,٩٢٣)	٣٢,٩٤٣
خسائر القطاع	١٠,٨٩٥	١,١٢٢	(٥٧٠)	(٤,٥١٣)	–	٦,٩٣٤
الاستهلاك والإطفاء	٥٠٦	٧٢٨	١٧٠	١,٤٤٠	–	٢,٨٤٤
موجودات القطاع	٧٠٣,٨١٣	٧٠,٨٩١	١٦,٢١٩	٢٨٣,٥٤٤	(٢٨٨,٣١٦)	٧٨٦,١٥١
مطلوبات القطاع	٥٩٢,٣٦٦	٤٨٩	٢,٥٥٣	٣٣,٨٤٣	(٥٣,٤٠٩)	٥٧٥,٨٤٢

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٤. إدارة المخاطر المالية

الأهداف والسياسات

تشتمل المطلوبات الرئيسية للمجموعة على مبالغ مستحقة للعملاء ومبالغ مستحقة لشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية ومصاريف مستحقة ومطلوبات أخرى. الغرض الأساسي لهذه المطلوبات المالية هو الحصول على تمويل لعمليات المجموعة. ولدى المجموعة موجودات مالية مختلفة مثل المبالغ المستحقة من العملاء ومن شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية واستثمارات مالية وأرصدة لدى البنوك – أموال العملاء ونقد وأرصدة لدى البنوك، وهي ناتجة مباشرة من عمليات المجموعة.

إن المخاطر الرئيسية الناشئة من الأدوات المالية للمجموعة هي مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. تقوم الإدارة بمراجعة السياسات والموافقة عليها بغرض إدارة كل من هذه المخاطر، والتي نلخصها أدناه.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في خطر تأثير تغيرات الأسعار بالسوق مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم على ربح المجموعة أو حقوق المساهمين أو على قيمة الأدوات المالية لدى المجموعة. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو مراقبة تعرض المجموعة لمخاطر السوق في حدود مقبولة مع زيادة العائدات.

مخاطر أسعار الفائدة

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة على أدواتها المالية التي تحمل فوائد بأسعار متغيرة. الجدول التالي يعكس حساسية بيان الدخل الموحد لتغيرات معقولة محتملة في أسعار الفائدة، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. إن حساسية بيان الدخل الموحد هو تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على الربح السنوي للمجموعة، بناء على الأدوات المالية بأسعار فائدة متغيرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. يتوقع أن يكون تأثير النقص في أسعار الفائدة مساوياً ومعاكساً لتأثير الزيادات المبينة.

	الزيادة في نقاط الأساس	التأثير على الربح ألف ريال قطري
٢٠٢١	**+٢٥ نقطة**	**١٨٤**
٢٠٢٠	+٢٥ نقطة	٢٣٧

لا يوجد تاثير على حقوق الملكية للمجموعة.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٤. إدارة المخاطر المالية

مخاطر أسعار الأسهم

يعكس الجدول التالي حساسية مجموع التغيرات في القيمة العادلة للتغيرات المعقولة المحتملة في أسعار الأسهم المتداولة مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. يتوقع أن يكون تأثير النقص في أسعار الأسهم مساوياً ومعاكساً لتأثير الزيادات المبينة.

	التغير في أسعار الأسهم	التأثير على حقوق الملكية
		ألف ريال قطري
٢٠٢١		
استثمارات في أوراق مالية – بورصة قطر	+٥٪	٥,٢٩٥
٢٠٢٠		
استثمارات في أوراق مالية – بورصة قطر	+٥٪	٣,٦٢٧

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي خطر تقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار العملات الأجنبية. وحيث أن سعر الريال القطري مثبت بالدولار الأمريكي، لا تمثل الأرصدة بالدولار الأمريكي مخاطر عملات أجنبية هامة. إن المجموعة غير معرضة لمخاطر هامة بسبب قلة أرصدتها بعملات أجنبية غير الدولار الأمريكي.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في أن يفشل طرف في أداة مالية في الوفاء بالتزاماته ويسبب بذلك خسارة مالية لطرف آخر. تتعرض المجموعة لمخاطر إئتمانية على المبالغ المستحقة من العملاء، والأرصدة لدى البنوك – أموال العملاء وبعض الموجودات الأخرى كما تظهر في بيان المركز المالي الموحد.

تعمل المجموعة للحد من مخاطرها الإئتمانية بالنسبة للبنوك بالتعامل مع بنوك ذات سمعة جيدة، وبالنسبة للعملاء بوضع حدود إئتمانية ومراقبة الذمم المدينة القائمة.

بالنسبة للمخاطر الائتمانية الناشئة من الموجودات المالية للمجموعة بما فيها الذمم المدينة والأرصدة لدى البنوك، يكون تعرض المجموعة للمخاطر من عجز العملاء عن السداد، ويكون أقصى المخاطر مساوياً للقيمة الدفترية لهذه الموجودات في بيان المركز المالي الموحد.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٤. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

يبين الجدول التالي الحد الأقصى لمخاطر الإئتمان الناشئة كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. الحد الأقصى للمخاطر يعرض بالقيمة الإجمالية.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
أرصدة لدى البنوك	٧٣,٥١٦	٩٠,٠٨٧
أرصدة لدى البنوك – أموال العملاء	٣٥١,٦٤٨	٥٤٦,٨٤٨
مبالغ مستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية	٢٠,٣٥٧	–
مبالغ مستحقة من العملاء، بالصافي	١٠٥	٢١٣
	٤٤٥,٦٢٦	٦٣٧,١٤٨

يتم تحليل الانخفاض في القيمة في تاريخ كل تقرير باستخدام مصفوفة مخصصات لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتستند معدلات المخصصات إلى عدد أيام التأخر عن السداد لمجموعات مختلفة من العملاء ذات أنماط خسارة مماثلة. يعكس حساب النتائج المرجحة بالإحتمالات والقيمة الزمنية للنقود والمعلومات المعقولة والمدعومة المتوفرة في تاريخ التقرير عن الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات الخاصة بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

تعتبر المجموعة الموجودات المالية متأخرة السداد عندما تتأخر المدفوعات التعاقدية لمدة ٣٦٠ يوماً من تاريخ الاستحقاق.

تعتقد المجموعة أن تركزات المخاطر فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة من العملاء منخفضة، حيث أن الأرصدة غير منخفضة القيمة هي عند الحد الأدنى في تاريخ التقرير.

في تاريخ التقرير، بلغت الخسائر الإئتمانية المتوقعة من العملاء ١٣,٩٨٠ ألف ريال قطري (٢٠٢٠: ١٣,٩٨٠ ألف ريال قطري). تقوم المجموعة بحساب مخاطر الائتمان الخاصة بها عن طريق تكوين مخصص مناسب للخسائر الائتمانية المتوقعة بصورة دورية. عند حساب معدلات الخسائر الائتمانية المتوقعة، تقوم المجموعة بدراسة معدلات الخسارة التاريخية لكل فئة من فئات المدين وتعديل البيانات المستقبلية للإقتصاد الكلي.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٤. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم استطاعة المجموعة الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. إن وسيلة المجموعة لإدارة مخاطر السيولة هو أن تضمن بقدر الإمكان أن يكون لديها دائماً سيولة كافية لسداد التزاماتها عند استحقاقها، في الظروف العادية وغير العادية، ودون أن تتكبد خسائر غير مقبولة أو تخاطر بسمعة المجموعة.

تحدّ المجموعة من مخاطر السيولة لديها بأن تضمن توفر تسهيلات بنكيه كافية. تتطلب شروط البيع لدى المجموعة سداد المبالغ خلال المدد المحددة في الفواتير. تسدد المبالغ المستحقة للعملاء عادة وفقاً لشروط معاملات الأسهم.

الجدول التالي يلخص مواعيد استحقاق مطلوبات المجموعة غير المخصومة في ٣١ ديسمبر بناء على تواريخ السداد التعاقدية ومعدلات الفائدة الحالية بالسوق.

	عند الطلب	أقل من سنة واحدة	الإجمالي
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
٢٠٢١ في ٣١ ديسمبر			
مبالغ مستحقة للعملاء	٣٦٣,٤٦٩	–	٣٦٣,٤٦٩
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	١٥,٧٠٧	–	١٥,٧٠٧
مطلوبات أخرى	–	١٤,٠٦٧	١٤,٠٦٧
الإجمالي	٣٧٩,١٧٦	١٤,٠٦٧	٣٩٣,٢٤٣

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٤. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

	عند الطلب	أقل من سنة واحدة	الإجمالي
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			
مبالغ مستحقة للعملاء	٥٠٣,٩٤٧	–	٥٠٣,٩٤٧
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	١٥,٧٥٥	–	١٥,٧٥٥
مستحق إلي شركة قطر للإيداع المركزي(QCSD)	٤٢,٨٨١	–	٤٢,٨٨١
مطلوبات أخرى	–	٣,٨٨٢	٣,٨٨٢
الإجمالي	٥٦٢,٥٨٣	٣,٨٨٢	٥٦٦,٤٦٥

إدارة رأس المال

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وإدخال التعديلات عليها في ضوء التغيرات في الأحوال الاقتصادية وظروف أعمالها. لم تدخل المجموعة تعديلات على الأهداف أو السياسات أو الإجراءات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠٢١ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. يشتمل رأس المال على رأس المال المدفوع والخسائر المتراكمة ويقدر بمبلغ ١٩٢,٢٥٥ ألف ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ١٨٣,٨٧٩ ألف ريال قطري).

٢٥. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتكون الأدوات المالية من موجودات مالية ومطلوبات مالية.

تتكون الموجودات المالية من نقد وأرصدة لدى البنوك ومبالغ مستحقة من العملاء وأرصدة لدى البنوك – أموال العملاء ومبالغ مستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية واستثمارات في أوراق مالية وموجودات أخرى. المطلوبات المالية تتكون من مبالغ مستحقة إلى العملاء ومبالغ مستحقة إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية ومطلوبات أخرى.

القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمتها الدفترية.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٥. القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

تدرج القيمة العادلة

تستخدم المجموعة التدرج التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية حسب تقنيات التقييم:

المستوى ١: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق عاملة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.

المستوى ٢: تقنيات أخرى والتي تكون جميع بياناتها التي لها تأثير هام على القيمة العادلة المسجلة، واضحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى ٣: التقنيات التي تستخدم بيانات لها تأثير هام على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تعتمد على بيانات سوقية واضحة.

كما في ٣١ ديسمبر، يبين الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة حسب مستوى التدرج الهرمي للقيمة العادلة:

	الإجمالي	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٨,٥٨١	٧,٠٩٥	١,٤٨٦	–
استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة	٩٧,٣٢٣	٩٧,٣٢٣	–	–
	١٠٥,٩٠٤	١٠٤,٤١٨	١,٤٨٦	–
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				
استثمارات في أوراق مالية في FVOCI	١٢,٦١٤	١١,٨٨٧	٧٢٧	–
استثمارات في أوراق مالية في FVTPL	٦٠,٦٥٣	٦٠,٦٥٣	–	–
	٧٣,٢٦٧	٧٢,٥٤٠	٧٢٧	–

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لم تحدث تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ للقيمة العادلة، ولم تحدث تحويلات إلى أو من المستوى ٣ للقيمة العادلة.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٦. التقديرات والافتراضات والأحكام المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة أن تقوم الإدارة باستخدام تقديرات وإفتراضات تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصاريف والموجودات والمطلوبات وبعض الإفصاحات في نهاية فترة البيانات المالية الموحدة. يمكن أن يؤدي عدم اليقين من هذه التقديرات والإفتراضات إلى نتائج تتطلب إدخال تعديلات جوهرية في القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات للفترات المستقبلية. خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باستخدام التقديرات والإفتراضات التالية والتي لها تأثير هام على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الهامة بصورة دورية، ويتم تحقيق هذه المراجعات على التقديرات المحاسبية خلال الفترة التي تم فيها تعديل التقديرات إذا كانت المراجعة لها تأثير على هذه الفترة، أو خلال الفترة الحالية والفترات المستقبلية إذا كان لها تأثير على كلا الفترتين الحالية والمستقبلية.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمبالغ المستحقة من العملاء

تطبق المجموعة النهج المبسط لتكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩، والذي يسمح باستخدام مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل أعمار الذمم المدينة.

في تاريخ التقرير، بلغ إجمالي المبالغ المستحقة من العملاء ١٤,٠٨٥ ألف ريال قطري (٢٠٢٠: ١٤,١٩٣ ألف ريال قطري) وكان مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ ١٣,٩٨٠ ألف ريال قطري (٢٠٢٠: ١٣,٩٨٠ ألف ريال قطري). يتم إثبات أي فرق بين المبالغ المحصلة فعليًا في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقع تحصيلها في بيان الدخل الموحد.

تستخدم المجموعة مصفوفة المخصصات لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمبالغ المستحقة من العملاء. تستند معدلات المخصصات إلى عدد أيام التأخر عن السداد لمجموعات مختلفة من العملاء لها أنماط خسارة مماثلة.

تستند مصفوفة المخصصات في البداية إلى معدلات التخلف التاريخية التي يمكن للمجموعة ملاحظتها. ستقوم المجموعة بمعايرة المصفوفة لتعديل الخبرات التاريخية حول الخسائر الائتمانية المتوقعة مع المعلومات المستقبلية. على سبيل المثال، إذا كان من المتوقع أن تتدهور الأوضاع الاقتصادية المتوقعة (أي الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المقبل، مما قد يؤدي إلى زيادة عدد حالات التخلف عن السداد، يتم تعديل معدلات السداد التاريخية. في تاريخ كل تقرير، يتم تحديث معدلات التخلف عن السداد التاريخية التي يتم ملاحظتها ويتم تحليل التغيرات في التقديرات المستقبلية.

إن تقييم العلاقة بين معدلات التخلف عن السداد التاريخية الملحوظة والظروف الاقتصادية المتوقعة والخسائر الائتمانية المتوقعة يعد من التقديرات الهامة. إن قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة حساسة للتغيرات في الظروف والأحوال الاقتصادية المتوقعة. قد لا تكون الخبرات الحالية للخسارة الائتمانية للمجموعة والتنبؤ بالظروف الاقتصادية ممثلاً للتخلف الفعلي عن السداد للعميل في المستقبل.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٦. التقديرات والافتراضات والأحكام المحاسبية الهامة (تتمة)

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة

تحدد المجموعة الأعمار الإنتاجية التقديرية للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة لغرض احتساب الاستهلاك / الإطفاء. يتم التقدير بعد أن يؤخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقع للموجودات والتلف والتآكل الطبيعي والتقادم الفني أو التجاري. تقوم المجموعة سنوياً بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية، ويتم تعديل قسط الاستهلاك / الإطفاء مستقبلاً في الحالات التي تعتقد فيها الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

تصنيف العقارات للمتاجرة كمتداولة

تقوم المجموعة بتصنيف وعرض عقاراتها المحتفظ بها للبيع كعقارات للمتاجرة متداولة في بيان المركز المالي الموحد. تحتسب المجموعة هذه العقارات كعقارات للمتاجرة وليست كاستثمارات عقارية، حيث يتم الاحتفاظ بها فقط لغرض بيعها لاحقًا في السياق الاعتيادي للأعمال. قد تقرر المجموعة تأجير هذه العقارات بشكل مؤقت لتعزيز إمكانية بيع العقار وليس لغرض استمرار تحصيل إيرادات الإيجار منها، ولا يتم الاحتفاظ بالعقارات لغرض إنماء رأس المال.

تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية

عند شراء استثمارات في أوراق مالية تقرر المجموعة ما إذا كان يجب تصنيفها كـ «استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة» أو «استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر». تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ لغرض تصنيف استثماراتها. تصنف المجموعة الاستثمارات كـ «استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة» إذا تم حيازتها بشكل أساسي لغرض تحقيق أرباح قصيرة الأجل وتوليد النقد («محتفظ بها للمتاجرة») أو إذا تم تصنيفها مبدئيًا كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تصنف جميع الاستثمارات الأخرى كـ «استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة تتم مراجعتها في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض قيمتها. يتطلب تحديد ما يعتبر على أنه قد انخفضت قيمته استخدام التقديرات والأحكام. كما في تاريخ التقرير لم تحدد الإدارة أي دليل من التقارير الداخلية يشير إلى انخفاض قيمة موجود أو فئة موجودات وليس هناك أية تغييرات سلبية هامة في السوق يمكن أن يكون لها أثر سلبي على موجوداتها. في حالة وجود مثل هذا المؤشر عندها يتم أداء اختبار لانخفاض القيمة من جانب الإدارة. يتطلب تحديد المبالغ القابلة للاسترداد من الإدارة القيام بإجراء أحكام وتقديرات وافتراضات.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٦. التقديرات والافتراضات والأحكام المحاسبية الهامة (تتمة)

القيمة العادلة للأدوات المالية

عندما لا يمكن الحصول على القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي الموحد من أسواق نشطة، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام تقنيات تقييم تتضمن نماذج محاسبية. تؤخذ مدخلات هذه النماذج من الأسواق الواضحة عندما يكون ذلك متاحاً، وفي حال عدم توافرها فإنه يتطلب ممارسة درجة من الحكم الشخصي للتوصّل القيمة العادلة. تتضمن الأحكام اعتبارات السيولة والمدخلات النموذجية مثل الارتباط والتذبذب بالنسبة للمشتقات طويلة الأجل.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بتقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها واقتنعت بأن المجموعة تملك مصادر تجعلها قادرة على الاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المجموعة ليست على علم بأية أمور تثير الشك حول قدرة المجموعة على الاستمرار في أنشطتها على أساس مبدأ الاستمرارية. وعليه يتم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

٢٧. تأثير جائحة كوفيد ١٩

في مارس ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية وباء كوفيد١٩– رسميًا كجائحة عالمية، وقد أثارت هذه الأزمة الصحية اضطرابات اجتماعية واقتصادية على مستوى العالم حيث تم فرض حظر السفر على ملايين الأشخاص في الكثير من دول العالم وتم فرض إجراءات الحجر والعزل الصحي على الكثيرين حول العالم. ولا يزال من الصعب التنبؤ في الوقت الحالي وبشكل مؤكد ودقيق بنطاق انتشار الجائحة والمدى الزمني لاستمرار تأثيرها، ويبقى ذلك فقط معتمداً على التطورات المستقبلية بشأن معدل انتشارها ومدى فعالية الإجراءات المتخذة لاحتوائها، بما في ذلك توفير اللقاحات وتوزيعها.

تراقب المجموعة بعناية تطورات الوضع فيما يتعلق بمدى انتشار الجائحة وتقلبات أسعار النفط والغاز وتأثيرها على أنشطة المجموعة، حيث قامت المجموعة بدراسة التأثير المحتمل للتقلبات الاقتصادية الحالية على الموجودات المالية وغير المالية المعروضة، ويمثل ذلك أفضل تقديرات الإدارة بناءً على المعلومات المتاحة أو الملحوظة. وفي ظل استمرار الأزمة وعدم إمكانية التنبؤ بظروف السوق، سوف تبقى المبالغ المسجلة حساسة لتقلبات السوق.

لقد كان لتفشي جائحة كوفيد١٩– تأثيراً جوهرياً على معدلات الطلب على النفط والمنتجات البترولية، وقد شهدت أسواق السلع مزيداً من التقلبات على خلفية التطورات الأخيرة بالأسواق العالمية. أخذت المجموعة في الاعتبار تأثير الجائحة وما تبعها من تقلبات في أسعار النفط على أعمالها وأنشطتها التجارية خلال إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفي الإيضاحات ذات الصلة.

تم النظر في تأثير جائحة كوفيد١٩– على قابلية استرداد المبالغ المستحقة من العملاء والأرصدة لدى البنوك. أخذت المجموعة في الاعتبار أيضاً التأثير المحتمل على موجوداتها غير المالية المعروضة نتيجة للتقلبات الاقتصادية الحالية. بالإضافة إلى ذلك، قامت الإدارة بتقييم ما إذا كان هناك أي مؤشرات على انخفاض قيمة أي موجودات غير مالية أخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ولاحظت أنه لا توجد أي مؤشرات من هذا القبيل. وفي ظل تطور الأزمة واستمرار غياب القدرة على التنبؤ بظروف السوق، فإن المبالغ المسجلة سوف تظل غير يقينية وحساسة لتقلبات السوق.

شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة – ش.م.ع.ق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٨. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة لعام ٢٠٢٠ لتتوافق مع عرض السنة الحالية. تم إجراء عمليات إعادة التصنيف هذه من قبل الشركة لتحسين جودة المعلومات المقدمة ولم يكن لها أي تأثير على صافي حقوق الملكية وصافي الربح او صافي الموجودات التي تم إصدار تقرير عنها مسبقًا.

٢٩. الأحداث اللاحقة

خلال الفترة اللاحقة، قررت الشركة الأم – دلالة للوساطة و الإستثمار القابضة – ش.م.ع.ق. الإستحواذ على النسبة المتبقية البالغة ٠,٠٢٪ من حقوق التصويت في أحد الشركات التابعة – شركة دلالة للوساطة – ذ.م.م. وزيادة ملكيتها لتصبح ١٠٠٪ من رأس مال الشركة، و قد بلغ المقابل النقدي ٣٨,١١٩ ريال قطري، بناءً على إتفاقية بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٢. إن إدارة المجموعة بصدد تحديث المستندات القانونية للشركة التابعة وفقًا لذلك.

ولم تكن هناك أحداث هامة أخرى بعد تاريخ التقرير، والتي لها تأثير على هذه البيانات المالية الموحدة.

تقرير حوكمة الشركات

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

جدول المحتويات

مقدمة	٨٧
١. نظرة عامة	٨٩
٢. مجلس الإدارة	٩١
٣. لجان مجلس الإدارة	١٠٢
٤. الإدارة التنفيذية العليا	١١١
٥. نظام الرقابة الداخلية	١١٣
٦. إدارة المخاطر	١١٣
٧. المدقق الداخلي	١١٤
٨. المدقق الخارجي	١١٥
٩. الإفصاح والشفافية	١١٦
١٠. حقوق المساهمين وأصحاب المصالح	١١٨
١١. الإستدامة والمسؤولية الإجتماعية للشركة	١١٩
١٢. الاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين	١٢٠
١٣. حوكمة المسؤولية الاجتماعية بالشركة (اختياري)	١٢٠

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

مقدمة

تلتزم شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة (المشار إليها فيما بعد بإسم"دلالة القابضة"، «الشركة») بتطبيق قواعد و إرشادات الحوكمة للشركات والمنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات و الكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA"")". و يأتي تطوير معايير حوكمة الشركات لتحقيق أفضل ممارسات الحوكمة الرشيدة من أولويات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا لدلالة القابضة. تقوم الشركة بشكل مستمر بتعزيز وتحسين مبادىء وهيكل الحوكمة الخاص بها من أجل مصلحة مساهميها وأصحاب المصالح الحاليين والمحتملين. يتضمن هيكل حوكمة الشركات الحالي لشركة دلالة القابضة المحافظة على علاقة طيبة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا مع المساهمين وأصحاب المصالح والمجتمع. لضمان التعزيز والتحسين المستمر لهيكل حوكمة الشركات تم التأكد من تنفيذ ما يلي:

- المعاملة العادلة و المساواة بين المساهمين.
- تعزيز الشفافية والإفصاح عن الأمور الجوهرية المتعلقة بالشركة.
- الإلتزام بقواعد القوانين واللوائح المطبقة ذات الصلة الصادرة عن السلطات.
- حظر جمع المناصب بين رئيس مجلس الإدارة و المناصب التنفيذية.

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لنظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية، وأخذ في الإعتبار جهود شركة دلالة القابضة للإلتزام بنظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية والهيئات الأخرى ذات الصلة.

الالتزام بمبادئ الحوكمة

– تلتزم شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة بتعزيز ممارساتها للحوكمة بما يتوافق مع المعايير المحلية والدولية، كما يلتزم مجلس إدارة الشركة بوضع قواعد سليمة للرقابة والتي تستوفى أعلى معايير الإستقلالية والإشراف والشفافية وبذلك نحافظ على ثقة المستثمرين حالياً ومستقبلاً. ومن أجل تحقيق هذا الإلتزام قام المجلس بالأستعانة بأحد مكاتب التدقيق الخارجي لوضع آلية لمتابعة التقيد بتطبيقات الحوكمة في ظل نظام الحوكمة الجديد للاستعانة بها للعمل بصورة منتظمة وتحسين الرقابة. يلقي تقرير الحوكمة الضوء على العناصر الأساسية لنظم الرقابة التي قمنا بتصميمها وتنفيذها وتم العمل بها للسنة المالية من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

– كما يلتزم المجلس بالمراجعة الدورية المنتظمة لسياساته ومواثيقه وإجراءاته الداخلية والتي يجب على أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والموظفين الالتزام بها.

– واصلت الشركة اظهارتقدم ملحوظ فيما يتعلق بتطبيقات الحوكمة مقارنة بالسنوات السابقة ، الا أنه يوجد بعض الملحوظات الطفيفة والتي ستعمل شركة دلالة على استيفائها في الفترة القادمة ومنها علي سبيل المثال وليس الحصر:

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

– ان سياسة امن تكنولوجيا المعلومات لم يتم مراجعتها بشكل دوري.

– تم مراجعة الدليل الارشادي القياسي لامن المعلومات بشكل دوري ولكن لم يتم اعتماده مؤخرا.

– لم يتم مراجعة السياسة المحاسبية بشكل دوري.

– لم يتم مراجعة دليل الموارد البشرية واعتماده مؤخرا.

– وسوف تقوم شركة دلالة بتعديل ماسبق واستيفاء جميع المتطلبات في اقرب وقت، حرصا منها على تعزيز ممارساتها للحوكمة بما يتوافق مع المعايير المحلية والدولي.

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

١. نظرة عامة

قامت شركة دلالة القابضة بتطوير ميثاق حوكمة الشركات، الذي يتم مراجعته بشكل منتظم لضمان الألتزام بنظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية و تم نشرة على الموقع الأليكتروني للشركة. و يتضمن هذا الميثاق تعريف لهيكل حوكمة الشركات ومسؤوليات مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية العليا. و يتم إستخدامه من قبل المستخدمين الخارجيين مثل المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة الأخرين لفهم تطبيق عمليات حوكمة الشركات.

على مدار السنوات العديدة الماضية، قامت دلالة القابضة بتولي التعزيزات والتحسينات التالية لضمان الإلتزام الكامل بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية:

تطوير مستندات سياسة الحوكمة

قامت الشركة بتطوير سياسات الحوكمة التالية:

١. سياسة معاملات الأطراف ذات العلاقة.

٢. سياسة الإفصاح .

٣. سياسة التداول للأشخاص المطلعين.

٤. سياسة توزيع الأرباح.

٥. سياسة التوجيه والتدريب المستمر لأعضاء المجلس.

٦. سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

٧. سياسة المكافآت.

٨. سياسة الترشيحات.

٩. مدونة قواعد السلوك

١٠. حقوق أصحاب المصلحة

١١. الإبلاغ عن المخالفات

١٢. التدقيق الخارجي

١٣. الاتصالات المؤسسية

١٤. سياسة مكافحة الاحتيال

١٥. سياسة العقارات

١٦. سياسة إدارة المخاطر

والتزاما بممارسة شركة دلالة القابضة للحوكمة بما يتوافق مع المعايير المحلية والدولية فأن الشركة بصدد تعديل النظام الأساسي ليتوافق مع القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض احكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، المواد٣١,٤٥,٤٩,٥٠,٥٦ علما بأن النظام الأساسي للشركة متاح عبر الموقع الرسمي www.dlalaholding.com

وكجزء من منهجية شركة دلالة للتوافق مع المعايير الدولية والمحلية فقد قام مجلس الإدارة باعتماد خطة استراتيجية للشركة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من ٢٠٢١.

١.١ خاتمة

قامت دلالة القابضة ممثلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بالتركيز على تعزيز ممارسات حوكمة الشركات بشكل مستمر. يتم تحقيق ممارسات الحوكمة الرشيدة من خلال وضع مبادىء الشفافية والإقرار بالمسؤولية والعدالة والمساواة وفقاً للائحة هيئة قطر للأسواق المالية.

كما هو وارد من خلال هذه التقرير، تتعهد الشركة بإجراءات تعزيز نظام الحوكمة تستمر إدارة الشركة كذلك في تحديث السياسات والإجراءات الداخلية لضمان إلتزامها بتطبيق متطلبات الحوكمة في أنشطة العمل.

النتيجة، تؤكد شركة دلالة القابضة على إلتزامها بمتطلبات نظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية، للمحافظة على إستقرار ونمو الشركة ولكسب ثقة مساهميها وأصحاب المصالح الأخرين. ستقوم الشركة أيضاً بالإستمرار في تعزيز إلتزامها بنظام حوكمة الشركات.

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

٢. مجلس الإدارة

لتطبيق نظام حوكمة الشركات بشكل فعال يجب أن يكون هناك فهم واضح لمسؤوليات كلاً من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية والمساهمين وعلاقتهم مع بعضهم البعض و كذك علاقتهم بأصحاب المصالح الأخرين و يركز هذا القسم من التقرير على مجلس الإدارة.

١.٢ تشكيل المجلس

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء (٩) يتم إنتخابهم من قبل الجمعية العامة للمساهمين كل ثلاث سنوات على أن يكون من بينهم ثلاثة أعضاء يمثلون المؤسسين و يتم إنتخاب باقي أعضاء المجلس من المساهمين الأخرين.

على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من المستقلين ، وأن تكون أغلبية الأعضاء بالمجلس من غير التنفيذيين و يجوز تخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية ، و أخر لتمثيل العاملين بالشركة.

خلال الجميعة العمومية في ٣ يونيو ٢٠٢٠، تم إنتخاب تسعة (٩) أعضاء والذين يتكونون مما يلي:

- ستة (٦) ممثلين من المساهمين وهم :

١. السيد/ عبدالله جاسم لدرويش

٢. السيد/ يوسف عبد الرحمن الخليفي (محفظة استثمارات القوات المسلحة)

٣. السيد/ علي حسين السادة

٤. السيد/ فيصل احمد علي السادة

٥. السيد/ فرهود هادي الهاجري

٦. السيد/ محمد سامي أبو شيخة

- ثلاثة (٣) ممثلين من المؤسسين التاليين:

– واحد (١) ممثل عن صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد و التأمينات الاجتماعية السيدة / موزة محمد السليطي

– إثنان (٢) ممثلين عن جهاز قطر للإستثمار السيد/ تميم حمد الكواري، والسيد/ خالد يوسف السبيعي

في مارس ٢٠٢١ تم تعيين السيد/ فرهود هادي الهاجري عضوا منتدبا لشركة دلالة القابضة، وفي نوفمبر ٢٠٢١ تمت الموافقة علي استقالة السيد / فرهود الهاجري كعضو منتدب وتم تعين السيدة/ موزة محمد السليطى .

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

يلخص الجدول التالي الهيكل الحالي لمجلس إدارة شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

م	عضو مجلس الإدارة	الوظيفة	غير تنفيذي	مستقل	نسبة التملك بصفة شخصية	نسبة الأسهم المملوكة للجهة التي يمثلها
١	السيد/ عبدالله جاسم الدرويش	رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	%٠,١٨	–
٢	السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي **(ممثل محفظة إستثمار القوات المسلحة)**	نائب رئيس مجلس الادارة	✓	x	–	%٥
٣	السيدة/ موزة محمد السليطي **(ممثلة صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية)**	عضو	x	✓	–	%٤,٨٥
٤	السيد/ محمد سامي أبو شيخة	عضو	✓	✓	%٠,١٨	–
٥	السيد/ على حسين الساده	عضو	✓	x	%٠,١٨	–
٦	السيد/ فيصل احمد علي السادة	عضو	✓	✓	%٠,١٨	–
٧	السيد/ فرهود هادي الهاجري	عضو	✓	✓	%٠,١٨	
٨	السيد/ خالد يوسف السبيعي **(ممثل جهاز قطر للإستثمار)**	عضو	✓	✓	–	%١,٧٢
٩	السيد/ تميم حمد الكواري **(ممثل جهاز قطر للإستثمار)**	عضو	✓	✓	–	%١,٧٢

وفيما يلي ملخص للسيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة:

السيد/ عبدالله جاسم الدرويش

(رئيس مجلس الإدارة)

- رجل اعمال
- حاصل على بكالوريوس الهندسة معمارية من ولاية كارولينا الولايات المتحدة الامريكية
- مؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة الفريج
- رئيس اللجنة التنفيذية لشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي

(نائب رئيس مجلس إدارة)

- حاصل على بكالوريوس العلوم في الإدارة بجامعة تيمبل، فيلادلفيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- شغل مناصب كمدير للمحفظة الإستثمارية ببرزان القابضة، رئيس الإستثمار الإستراتيجي بوزارة الدفاع، رئيس بالإنابة لإدارة المخاطر بمصرف قطر المركزي.
- هو رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة لشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة.

السيدة/ موزة محمد السليطي

(العضو المنتدب)

- حاصلة على الماجستير في العلوم المصرفية والمالية من جامعة سالفورد بالمملكة المتحدة.
- بكالوريوس علوم في الإقتصاد والإدارة (تخصص محاسبة) من جامعة قطر.
- السيدة/ موزة السليطي حالياً مدير وحدة التخطيط والبحث/ مدير مكتب حسابات الصناديق بالإنابة بالهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية منذ ٢٠٠٩. قبل ذلك، عملت بديوان المحاسبة منذ ١٩٩٣ وشاركت في العديد من المنتديات والمؤتمرات الإقتصادية والإستثمارية في دولة قطر.
- عضو لجنة التنفيذية و لجنة التدقيق في شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة.

السيد/ فرهود هادي الهاجري

(عضو مجلس إدارة)

- حاصل على بكالوريوس علوم من جامعة قطر عام ٢٠٠٠
- حاصل علي ماجستير إدارة اعمال من جامعة جدارا بالأردن عام ٢٠١٩
- مستشار بوزارة البلدية
- عضو مجلس إدارة ولجنة التدقيق بشركة ودام.
- رئيس لجنة التدقيق بشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

السيد/ على حسين الساده

(عضو مجلس إدارة)

- حصل على بكالوريوس في العلوم الإسلامية من جامعة قطر.
- يمتلك خبرة واسعة النطاق في القطاع المالي.
- يدير السيد / على الساده بصفتة رجل أعمال مجموعة واسعة من الإستثمارات الخاصة.
- عضو مجلس إدارة و عضو اللجنة التنفيذية لبنك قطر الوطني منذ ١٩٩٨. عضو مجلس إدارة في شركة قطر للملاحة (ملاحة)، وعضو مجلس إدارة شركة حالول للخدمات البحرية، المملوكة بالكامل من قبل ملاحة ، وعضو مجلس إدارة للعديد من الشركات خارج دولة قطر بالإمارات والبحرين وسوريا.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافات والحوكمة لشركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة.

السيد/ فيصل احمد علي السادة

(عضو مجلس إدارة)

- رجل اعمال
- حاصل على بكالوريوس علم اجتماع من جامعة قطر
- مدير عام شركة دار البركة للتجارة والمقاولات
- عضو في اللجنة التنفيذية لشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة

السيد/ محمد سامي عبدالله سليم أبو شيخة

(عضو مجلس الادارة)

- حاصل على بكالوريوس إدارة اعمال من الاكاديمية العربية للعلوم التكنلوجية من مصر
- شغل سابقا منصب رئيس الخدمات المصرفية الخاصة بالبنك التجاري القطري
- عضو في اللجنة التدقيق لشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة

السيد/ خالد يوسف السبيعي

(عضو مجلس إدارة)

- حاصل علي بكالوريوس في العلوم المالية من جامعة اريزونا
- شغل العديد من المناصب في القطاع المالي في دولة قطر
- الرئيس التنفيذي لبنك بروة منذ عام ٢٠١٤
- عضو لجنة االترشيحات والمكافاءات والحوكمة بشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة

السيد/ تميم حمد الكواري

(عضو مجلس إدارة)

- حاصل علي الماجستير في إدارة الاعمال من الجامعة الامريكية
- حاصل علي بكالوريوس في إدارة الاعمال منجامعة جورج وشنطن
- عمل في مجال الصيرفة وتطوير الاعمال
- الرئيس التنفيذي لمجموعة كيوإنفست منذ عام ٢٠١٢
- عضو لجنة االترشيحات والمكافاءات والحوكمة بشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة

٢.٢ المدة الزمنية لمجلس الإدارة والتجديد

خلال إجتماع الجميعة العمومية المنعقدة في ٣ يونيو ٢٠٢٠، تم إنتخاب تسعة (٩) أعضاء، ثلاثة منهم من المؤسسين. ستنتهي المدة الزمنية لمجلس الإدارة الحالي بنهاية السنة المالية ٢٠٢٢

إجتماعات مجلس الإدارة

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، قانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، والنظام الأساسي للشركة، يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسة أو نائب الرئيس في حالة غيابة ، و على الرئيس أن يدعو المجلس للأجتماع إذا طلب ذلك عضوان من أعضائة على الأقل. و يجب ألا يقل عدد الأجتماعات عن ستة إجتماعات كحد أدنى خلال السنة المالية الواحدة . ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس ، ولا يجوز أن ينقضي ثلاثة أشهر دون عقد اجتماع المجلس ، و يجتمع مجلس الإدارة فى مركز الشركة و يجوز أن يجتمع خارج مركزها.

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

ويجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيلة في الحضور و التصويت، و في هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان، ولا يجوز أن ينوب عضو المجلس عن أكثر من عضو واحد .

ويجب إرسال الدعوة لإجتماع المجلس لكل عضو من أعضاء المجلس قبل إسبوع على الأقل من تاريخ الأجتماع مع جدول أعمال الأجتماع علماً بأنه يحق لكل عضو فى مجلس الإدارة إضافة أى بند على جدول الأعمال كما ستحضر الإدارة التنفيذية العليا للشركة إجتماعات المجلس حسبما هو مطلوب لتقديم التقارير الخاصة بمسؤولياتها أو تسعى للحصول على الموافقة بشأنها

خلال السنة المالية ٢٠٢١ إجتمع مجلس الإدارة عشر (١٠) مرات لضمان إستيفائه بشكل ملائم لأدواره ومسؤولياته. يلخص الجدول التالي إجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة:

م	عضو مجلس الإدارة	الاجتماع رقم ١	الاجتماع رقم ٢	الاجتماع رقم ٣	الاجتماع رقم ٤	الاجتماع رقم ٥	الاجتماع رقم ٦	الاجتماع رقم ٧	الاجتماع رقم ٨	الاجتماع رقم ٩	الاجتماع رقم ١٠
١	السيد/ عبدالله جاسم الدرويش	✓	✓	✓	✓	✓	✓	x	✓	✓	✓
٢	السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي **(ممثل محفظة إستثمار القوات المسلحة القطرية)**	✓	x	x	✓	✓	✓	✓	✓	x	✓
٣	السيد/ على حسين الساده	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	x	x
٤	السيد/ فرهود هادي الهاجري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٥	السيد/ فيصل احمد علي السادة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	x	x	✓
٦	السيد/ محمد سامي أبو شيخة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٧	السيدة/ موزة محمد السليطي **(ممثلة صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية)**	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٨	السيد/ تميم حمد الكواري **(ممثل جهاز قطر للإستثمار)**	x	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	x
٩	السيد/ خالد يوسف السبيعي **(ممثل جهاز قطر للإستثمار)**	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

وسيلة الايضاح:

✓ حاضر x غائب ☒ ليس عضواً بعد ⊘ تم إستبداله

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

٣.٢ مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بتطوير سياسة مكافآت وتم إعتمادها من قبل مجلس الإدارة في ٢٠١٩، والتي تلخص كيفية تحديد وتخصيص مكافآت مجلس الإدارة. وفقاً للقوانين واللوائح المطبقة مثل قانون الشركات التجارية ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، قامت الشركة بتبني سياسة المكافآت مجلس الإدارة وفقاً للوائح سالفة الذكر.

يتم الرجوع الى البيانات المالية فيما يخص البدلات التي تم منحها لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢١ .

٤.٢ حظر الجمع بين المناصب

عقب إنتخاب مجلس الإدارة، يجتمع مجلس الإدارة وينتخب من بين أعضائه رئيس المجلس ونائبه لمدة عام. وفقاً للمادة رقم ٧ من قانون حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية لا يجوز لأحد بشخصة أو صفته أن يكون رئيساً للمجلس أو نائباً للرئيس فى أكثر من شركتين يقع مركزيهما الرئيسي فى الدولة ، ولا أن يكون عضوا في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات تقع مراكزها الرئيسية في الدولة ، ولا أن يكون عضوا منتدبا للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها الرئيس في الدولة ، ولا أن يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطت متجانساً.

ويحظر الجمع بين رئاسة المجلس و أى منصب تنفيذي بالشركة ، ولا يجوز للرئيس أن يكون عضواً في أى من لجان المجلس المنصوص عليها في هذا النظام.

للسنة المالية ٢٠٢١، قدم كلاً من رئيس مجلس الإدارة والأعضاء إقرار بعدم جمع أياً منهم للمناصب المحظورعليهم الجمع بينها وفقاً للقانون وأحكام هذا النظام، وتقوم الشركة بالحصول على الإقرار سنوياً. و يقوم أمين سر المجلس بالإحتفاظ بهذا الإقرارات داخل الملفات.

٥.٢ مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة

هو رئيس الشركة الذي يمثل الشركة و يمثلها لدى الغير و أمام القضاء ، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة الشركة بطريقة فعالة و منتجة والعمل على تحقيق مصلحة الشركة و الشركاء و المساهمين و سائر أصحاب المصالح و تتضمن مهام و مسؤولياته ما يأتي:

١. التأكد من قيام المجلس مناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.

٢. الموافقة على جدول أعمال اجتماعته مع الأخذ بعين الاعتبار أية مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.

٣. تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة .

٤. إتاحة كافة البيانات و المعلومات و الوثائق و المستندات و السجلات الخاصة بالشركة و بالمجلس و لجانة لأعضاء المجلس.

٥. إيجاد قنوات التواصل الفعلي بالمساهمين و العمل على إيصال أرائهم إلى المجلس.

٦. إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين بصورة خاصة ، بالمشاركة الفعالة و تشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.

٧. إبقاء الأعضاء على أطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام ، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك

٢.٦ مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بإعداد ميثاق المجلس الذي يلخص مسؤولياته وواجباته ومهامه. كما يشمل الميثاق مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والبنود الأخرى ذات الصلة التي تتطلبها هيئة قطر للأسواق المالية، التي يتم نشرها على موقع الشركة الأليكترونى. يهدف الميثاق إلى عمل نظام حوكمة شركات للشركة أكثر شفافية وفهماً ويمكن الوصول إليه من قبل المساهمين.

تشمل مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة كما هو منصوص عليه في الميثاق على سبيل المثل وليس الحصر:

١. وضع إستراتيجية الشركة (بما في ذلك الأهداف والرؤية والرسالة والأهداف والإستراتيجيات والخطط الإستراتيجية) ورقابة تنفيذ الإدارة لتلك الإستراتيجية.

٢. تعيين واقالة الرئيس التنفيذي للشركة وتحديد مدة خدمته و راتبه و ومكافآه ورقابة أداءه مقارنة بالأهداف الموضوعة.

٣. التصديق على تعين واقالة أمين سر المجلس والأعضاء التنفيذيين الكبار (حسب الطلب).

٤. التأكد من تشكيل المجلس وفقا لما هو منصوص عليه في اللوائح الداخلية للشركة ووفقا لمتطمبات التشريعات الأخرى ذات الصة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية (وتشمل تلك المتطلبات على سبيل المثال لا الحصر أن يكون بالمجلس أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين وأن يكون ثلث المجلس على الأقل مكونا من أعضاء مستقلين على أن تكون أغلبية أعضاء المجمس مشكلة من أعضاء غير تنفيذيين، كما يجب أن تتم عمميات الترشيح لعضوية المجلس وفقا للمبادئ الإرشادية للملاءة المالية والملائمة الواردة في نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، هذا بالإضافة إلى إدراج البنود والشروط التي تضمن أن المساهمين سيحصلون على المعلومات قبل عملية التصويت فيما يتعمق بالمرشحين ليكونوا أعضاء مجلس إدارة، وعملية التصويت لانتخابات أعضاء مجلس الإدارة واجراءات إقالة أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك حالات الإخفاق في حضور اجتماعات المجلس. عندما يرى المجلس أنه من الضروري أن يتقدم باقتراح للجمعية العمومية غير العادية للمساهمين لتعديل النظام الأساسي لمشركة.

٥. تحديد استقلالية الأعضاء غير التنفيذيين على أساس منتظم ووفقا لمتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

٦. تحديد السلطات والواجبات والمسؤوليات المفوضة لأعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة ونائبه والرئيس التنفيذي.

٧. وضع سياسة المكافئات وفترات الترشيح لأعضاء مجلس الإدارة.

٨. إعداد برنامج التدريب لأعضاء مجلس الإدارة الجدد لضمان أنهم عند إنتخابيم فإنهم سيكونون على دراية كاملة بمسؤولياتهم ولديهم الفم السليم لطريقة إدارة الشركة.

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

٩. وضع نظام حوكمة خاص بالشركة يتفق مع أحكام هذا النظام و الإشراف العام عليه و مراقبة مدى فاعليته و تعديله عند الحاجة.

١٠. إطلاع الأعضاء على آخر التطورات في جوانب حوكمة الشركات وأفضل الممارسات في مجال الشركة.

١١. تعيين اللجان التي يراها المجلس مناسبة لمساعدتهم على القيام بأعمالهم ومسؤولياتهم وتحديد مسؤولياتهم.

١٢. الموافقة على السياسة المتعلقة بتغير سياسة حالية وممارسة حالية مقدمة من خلال اللجان أو من قبل الإدارة.

١٣. رقابة الأداء المالي للشركة.

١٤. رقابة النتائج المالية ونزاهة التقارير وخاصة الموافقة على الموازنات السنوية بما في ذلك مصروفات رأس المال الكبيرة وخطط الأعمال والإستراتيجيات طويلة الأمد.

١٥. التأكد من أن نزاهة التقارير المالية للشركة والتقارير الأخرى لها من خلال الموافقة والرقابة.

١٦. رقابة أداء الشركة ومقارنته بالموازنات والخطط.

١٧. وضع حدود معينة لصلاحيات الإدارة التنفيذية العليا بناء على قرار مجلس الإدارة.

١٨. وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من أجل حمايتهم و حفظ حقوقهم.

١٩. إدارة المخاطر والإشراف على الضوابط الداخلية. التأكد من التدقيق الفعال وادارة المخاطر ونظم الالتزام وتطبيقها لحماية أصول الشركة والحد من احتمالية تشغيل الشركة بأي طرق مخالفة للمتطلبات القانونية أو معايير المخاطر المقبولة. مراجعة تطبيق وفعالية إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية.

٢٠. التغيرات الجوهرية في الإجراءات والسياسات المحاسبية وادارة المخاطر.

٢١. الأمور التي سيكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للشركة والتزاماتها واستراتيجية المستقبلية أو سمعتها.

٢٢. رقابة الالتزام بالعقود والقوانين والتشريعات والالتزامات التشريعية والمعايير الأخلاقية.

٢٣. وضع المعايير الخاصة بالسلوك المهني وضمان الالتزام بها.

٢٤. اقتراح التغيرات على النظام التأسيسي والتشريعات الداخلية بالشركة .

٢٥. القيام بالمراجعة على أساس منتظم لخطة تعاقب الإدارة العليا والتطوير.

٢٦. التأكد من وجود الموارد المناسبة بالشركة وذلك بغرض تنفيذ الإستراتيجيات بنجاح وفعالية الخاصة بالشركة والعمليات اليومية للشركة.

٢٧. التأكد من أن الشركة بها غطاء تأميني كاف للمنتجات والمطلوبات العامة ومسؤوليات الأعضاء والموظفين في حالة وجود مطالبة على الشركة.

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

٢٨. سياسات الشركة فيما يخص التوظيف والمكافئات.

٢٩. إدارة المشكلات والسمعة الإدارية.

٣٠. توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذى رسمه القانون ، ويجب أن تشمل الدعوة و الأعلان على ملخص واف عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمنا البند الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة و إعتماده.

٣١. تقديم التوصيات للمدقق الخارجي وتعيين مدقق خارجي جديد عند الحاجة شريطة أن يتم التصديق على أي توصيه مقدمة للمجلس من قبل المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوية للشركة. الالتزام بتشريعات تدوير المدقق الخارجي.

٣٢. القيام بالعناية الواجبة حول أي أمور وملاحظات يقدمها المدققون الخارجيون. التأكد من الرد في الوقت المناسب من قبل مجلس الإدارة على أية استفسارات وأمور واردة في مكاتبات أو تقارير المدققين الخارجيين.

٣٣. تعيين المدقق الداخلي والتأكد من استقلاليته على أن يتم دعم تلك الاستقلالية بأن يقوم مجلس الإدارة بتحديد رواتب ومكافآت التدقيق الداخلي.

٣٤. المتابعة مع الإدارة التنفيذية العليا بغرض تنفيذ أي مهام محددة من قبل المدقق الخارجي أو الداخلي.

٣٥. التنسيق بين المدقق الخارجى و المدقق الداخلي و لجنة التدقيق.

٣٦. التأكد من حضور أعضاء لجنة التدقيق ولجنة الترشيح والمكافئات والحوكمة والمدقق الخارجي اجتماع الجمعية العمومية.

٣٧. التأكد من أن الشركة ملتزمة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالإضافة إلى النظام الأساسي واللائحة الداخلية. المجلس مسئول أيضا عن حماية الشركة ضد إجراءات وممارسات غير قانونية أو مخلة أو غير ملائمة. يجب على المجلس مراجعة و تحديث سياسات الحوكمة والمراجعة المستمرة لها. يجب على المجلس مراجعة وتحديث بانتظام قواعد السلوك المهني فيما يتعلق بقيم الشركة والسياسات والعمل على الإجراءات الداخلية الأخرى والتأكد من التزام جميع أعضاء المجلس وموظفي الشركة بها بالإضافة إلى مستشاري الشركة أيضا.

٣٨. مراجعة مبادئ السلوك المهني بانتظام حتى يتأكد من أنها توضح أفضل الممارسات وأنها تفي بحاجات الشركة.

٣٩. اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا ، و خطة التعاقب على إدارتها.

٤٠. يكون للمجلس حق الوصول الكامل و الفورى للمعلومات و المستندات و السجلات الخاصة بالشركة. يجب على الإدارة العليا للشركة أن تزود المجلس و لجانه بكافة المستندات و المعلومات التى يطلبونها.

٤١. وضع سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذي العلاقة ، وعرضها على الجمعية العامة لإقرارها.

٤٢. يقوم مجلس الإدارة بشكل دوري بوضع برامج التوعية لنشر ثقافة الرقابة الذاتية والالتزام بالقوانين والتشريعات واللوائح ذات الصلة والمنظمة لعمل الشركة.

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

٢.٧ تقييمات مجلس الإدارة

تحرص شركة دلالة القابضة على تفعيل وتطوير مشاركة مجلس الإدارة ونطاق فاعليته على مدار العام، وذلك عن طريق إجراء تقييم ذاتي سنوي باعتباره أداة أساسية للحوكمة التي تتيح فرصة مشاركة فعلية لأعضاء مجلس الإدارة. لذا، تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية تنسيق إجراء هذا التقييم الهادف إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة على استعراض أدائهم بصورة شاملة والعمل على تحسينه سنويا. كما يتيح هذا التقييم للمجموعة القدرة على قياس تنو ع تركيبة أعضاء مجلس الإدارة من حيث المشاركة وفعالية الأداء وخلفيتهم المهنية ومدى قدرتهم على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة.

وقد اجتمعت لجنة الترشيحات بعد انتهاء السنة المالية ٢٠٢١ وراجعت التقييم الذاتي لمجلس الإدارة وقد أظهرت نتائج التقييم فعالية تشكيل المجلس وكفاءته.

٢.٨ أمين سر مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتعيين السيد/ اسلام صابر ياسين كأمين سر المجلس. يقوم أمين سر المجلس بمساعدة الرئيس و كافة أعضاء المجلس فيما يقومون به من مهام ، و يلتزم بتسيير كافة أعمال المجلس و منها:

- تحرير محاضر اجتماعات المجلس يحدد بها أسماء الأعضاء الحاضرين و الغائبين ، ويبين فيها ما دار بالإجتماع و يثبت بها إعتراضات الأعضاء على أى قرار أصدرة المجلس
- قيد قرارات المجلس فى السجل المعد لهذا الغرض حسب تاريخ إصدارها.
- قيد الأجتماعات التى يعقدها المجلس في السجل المعد لهذا الغرض مسلسلة و مرتبة وفقا لتاريخ انعقادها موضحا فيها الأعضاء الحاضرين و الغائبين و القرارات التى أتخذها المجلس فى الإجتماعات ، والإعتراضات إن وجدت.
- حفظ محاضر إجتماعات المجلس و قراراته و تقاريرة و كافة سجلات و مراسلات المجلس و مكاتباته فى سجلات ورقية إلكترونية.
- إرسال الدعوة لأعضاء المجلس و المشاركين – إن وجدوا – مرفقا بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لأنعقاد الأجتماع بأسبوعين على الأقل وإستلام طلبات الأعضاء بإضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال و إثبات تاريخ تقديمها.
- التنسيق الكامل بين الرئيس و أعضاء المجلس و بين الأعضاء فيما بينهم و بين المجلس و الجهات المعنية و أصحاب المصالح بما فيهم المساهمين و الإدارة و الموظفين.
- تمكين الرئيس و الأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق و مستندات الشركة ، وكذلك المعلومات و البيانات الخاصة بها.
- حفظ إقرارات أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقا للقانون و أحكام هذا النظام.

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

- السيد/ اسلام صابر ياسين حاصل على ليسانس الحقوق من جامعة الإسكندرية (جمهورية مصر العربية) دفعة عام ٢٠٠٦. هو حالياً يشغل منصب مساعد مدير الإدارة القانونية بشركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة وهو يعمل بالشركة أعتباراً من ٢٠١٠ ولديه خبرة نحو ١٢ سنة لدي شركة مساهمة.

٢.٩ المتحدث الرسمي

كجزء من متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، قامت الشركة بتعيين الأشخاص التالية أسمائهم كمتحدثين رسميين:

١. السيد/ محمد الصادى – مدير العمليات.

٣. لجان مجلس الإدارة

يجوز للمجلس تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته ، وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام.

اللجان التي تم تأسيسها من قبل مجلس الإدارة هي:

- لجنة التدقيق
- لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
- اللجنة التنفيذية

على الرغم من أن مجلس الإدارة قام بتفويض بعض من صلاحياته إلى اللجان المذكورة أعلاه، إلا أن تظل المسؤولية النهائية عن الشركة على المجلس و إن شكل لجانا أو فوض جهات أو أشخاصا أخرين للقيام ببعض أعماله ، وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.

مسئوليات كل لجنة محددة وموثقة في ميثاق مجلس الإدارة المعتمد من قبل المجلس. بالإضافة إلى أن المجلس يقوم على أساس دوري بإجراء تقييم أداء لإنجازات اللجان لضمان أن أعضاء اللجان لديهم أدوار واضحة ومفهومة من قبل كل عضو. وفقاً للمادة ١٩ من قانون حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية، يتعين على كل لجنة تقديم تقريرها السنوي إلى مجلس الإدارة يتضمن أعمالها وتوصياتها.

٣.١ لجنة التدقيق

إن مسؤوليات لجنة التدقيق هي مساعدة المجلس في الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بـ على سبيل المثال وليس الحصر:

١. إعداد مقترح بنظام الرقابة الداخلية للشركة فور تشكيل اللجنة و عرضه على المجلس ، و القيام بمراجعات دورية كلما تطلب الأمر.

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

٢. تقديم تقرير لمجلس الإدارة بشأن الموضوعات الخاصة باللجنة كما هو منصوص عليه في (نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية).

٣. النظر في أية موضوعات أخرى على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة.

٤. رصد عوامل الخطر الخاصة بشركة دلالة وتوصية مجلس الإدارة بالعمل على تخفيف هذه العوامل.

٥. تدقيق الرقابة المالية والداخلية وأنظمة إدارة المخاطر.

٦. مناقشة أنظمة المراقبة الداخلية مع الإدارة لضمان قيام الإدارة بواجباتها تجاه تطوير نظم رقابة داخلية تتسم بالكفاءة.

٧. النظر في نتائج التحقيقات الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية بناءً على طلب مجلس الإدارة، أو تقوم اللجنة بذلك من تلقاء نفسها بموافقة مجلس الإدارة.

٨. استعراض السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية لشركة دلالة.

٩. مراقبة دقة وصحة القوائم المالية والتقارير السنوية ونصف السنوية والربع سنوية وتدقيق مثل هذه البيانات والتقارير، مع التركيز بشكل خاص على الاتي:

- أية تغييرات في السياسات والأعمال المحاسبية.
- المسائل التي تخضع لتقدير الإدارة التنفيذية العليا.
- التعديلات الرئيسية الناتجة عن تدقيق الحسابات.
- استمرار دلالة كمنشأة قائمة بالفعل.
- الالتزام بالمعايير المحاسبية –معايير التقارير المالية الدولية.
- الالتزام بالقواعد المعمول بها في بورصة قطر.
- الالتزام بقواعد الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.

١٠. النظر في أية مسائل هامة وغير عادية يمكن أن توجد في التقارير المالية وحسابات دلالة.

١١. الإشراف على استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي ومتابعتها لتحديد طبيعة ونطاق وفاعلية التدقيق الخارجية وفقًا للمعايير الدولية المعمول بها في التدقيق ووفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية.

١٢. التأكد من أن المدقق الخارجي يقوم بأعمال تدقيق سنوية ونصف سنوية مستقلة بغرض توفير ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية يتم إعدادها وفقًا للقوانين واللوائح والمعايير الدولية لكتابة التقارير، وأنها تمثل الوضع المالي وأداء شركة دلالة بدقة في جميع النواحي المادية.

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

١٣. الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة على الأقل في السنة.

١٤. الاهتمام بأية موضوعات يطرحها المدققين الخارجيين.

١٥. التأكد من رد مجلس الإدارة في الوقت المناسب على الاستفسارات والمسائل المشمولة في خطابات وتقارير المدققين الخارجيين.

١٦. التأكد من حضور المدقق الخارجي الجمعية العمومية وتسليم التقرير السنوي والرد على أية تساؤلات أو استفسارات في هذا الصدد.

١٧. توصية مجلس الإدارة بشأن تعيين مدققي حسابات خارجيين، وذلك باتباع المبادئ الإرشادية الآتية:

(أ) أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين مستقلين وليس لهم اهتمامات أخرى في دلالة أو أعضاء مجلس إدارتها سوى تدقيق الحسابات. يلزم عدم وجود أي تعارض مصالح في علاقة المدقق الخارجي مع دلالة.

(ب) يجب أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين ذوي مهنية ولديهم خبرة تخصصية في مدقق القوائم المالية للشركات المدرجة استنادًا إلى المعاييرالدولية للتدقيق والمعايير الدولية لكتابة التقارير المالية.

(ت) متابعة القواعد واللوائح المعمول بها بخصوص مناوبة المدقق.

١٨. مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي وخطة أعماله وأية استيضاحات هامة يطلبها المدقق من الإدارة العليا بخصوص السجلات المحاسبية والحسابات المالية أو أنظمة الرقابة، وكذلك رد الإدارة التنفيذية العليا.

١٩. تقييم أداء المدقق الخارجي.

٢٠. الإشراف على سير عمل التدقيق الداخلي، وعلى وجه الخصوص ضمان أن التدقيق الداخلي تُعني بالمهام الآتية:

(أ) مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف على تنفيذها.

(ب) عمل التدقيق الداخلي كعملية مستقلة، ومن قبل فريق عمل مدرب ومؤهل.

(ت) أن التدقيق الداخلي سيقدم تقريرًا إلى مجلس الإدارة من خلال اللجنة.

(ث) أن التدقيق الداخلي يشمل جميع أنشطة شركة دلالة.

(ج) أن التدقيق الداخلي مستقل عن الأداء الوظيفي اليومي في دلالة. يتم فرض الاستقلالية من خلال تعويض مدفوع للمدقق الداخلي يحدده مجلس الإدارة بناءً على توصية من اللجنة.

(ح) أن يحضر المدقق الداخلي اجتماع الجمعية العمومية.

٢١. التأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي تتضمن مدقق داخلي واحد على الأقل يتم تعيينه بواسطة مجلس الإدارة.

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

٢٢. توصية مجلس الإدارة بخصوص اعتماد نطاق التدقيق الداخلي وأن تشمل – على وجه الخصوص الآتي:

(أ) مراقبة إجراءات الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر والإشراف عليها.

(ب) تقييم مقارن لتطور عوامل المخاطر والنظم المستخدمة للاستجابة للتغيرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.

(ت) تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في تنفيذ نظم الرقابة الداخلية،بما في ذلك عدد المرات التي تم إبلاغ مجلس الإدارة بموضوعات تتعلق بالرقابة (بما في ذلك إدارة المخاطر) والطريقة التي يتعامل بها مجلس الإدارة مع مثل هذه الموضوعات.

(ث) إخفاق الرقابة الداخلية وضعفها أو الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي لشركة دلالة والإجراء المتبع من قبل الشركة لتصحيح إخفاقات الرقابة الداخلية (وخاصة المشكلات المدرجة في تقارير دلالة السنوية والقوائم المالية الخاصة بها).

(ج) التزام شركة دلالة بالقواعد والمتطلبات النظامية المعمول بخصوص قوائم السوق والإفصاح.

(ح) التزام شركة دلالة بنظم الرقابة الداخلية في تحديد وإدارة المخاطر.

(خ) كل المعلومات التي تصف عمليات المخاطر لشركة دلالة.

٢٣. التأكد من أن إعداد تقرير التدقيق الداخلي يتم كل ثلاثة أشهر وتقديمة إلى اللجنة ومجلس الإدارة.

٢٤. الإشراف على مراقبة الأنشطة المالية والإدارية والفنية للتدقيق الداخلي ومراقبتها.

٢٥. تقييم أداء المدقق الداخلي.

٢٦. التأكد من أن المدققين الخارجيين والداخليين كيانات نظامية منفصلة وضمان أن جميع المتطلبات الأخرى لتعيين مدقق خارجي يتم تطبيقها على تعيين المدقق الداخلي بما في ذلك تناوب المدقق (عندما يقرر مجلس الإدارة إسناد مهمة المدقق الداخلي لاستشاري خارجي).

٢٧. التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمدير المالي لشركة دلالة أو الشخص المتطلع بمسؤوليات المدير المالي.

٢٨. التنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وتوافر الموارد اللازمة وفاعلية الضوابط الداخلية.

٢٩. تدقيق الملاحظات المطروحة من أيا من التقارير المقدمة للجنة وإحالتها إلى الادارات المعنية لاتخاذ إجراءات المتابعة والتصرف في الوقت المناسب.

٣٠. وضع قواعد يستطيع من خلالها موظفي شركة دلالة الإباغ سريًا عن أية مخاوف حول المسائل الواردة في التقارير المالية أو الضوابط الداخلية أوأية أمور أخرى تثير الشكوك، حيث تعتبر مثل هذه المسائل غير أخلاقية أو غير نظامية وتضر بشركة دلالة.

٣١. ضمان توفر الترتيبات المناسبة التي تسمح بالتحقيق النزيه المستقل في هذه المسائل في حين التأكد مما سبق ذكره وضمان سرية المبلغ وكذلك حمايته من الانتقام.

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

٣٢. النظر في المسائل التي يثيرها المدير المالي لشركة دلالة أو الشخص المنوط به مسؤولية الالتزام أو المدققين الداخليين أو المدققين الخارجيين.

٣٣. الإشراف على التزام دلالة بقواعد السلوك المهني.

٣٤. ضمان الالتزام على النحو الواجب بجميع القوانين والتعليمات المتعلقة بأنشطة دلالة.

٣٥. ضمان تطبيق القواعد الإجرائية الخاصة بصلاحيات مجلس الإدارة بشكل سليم؛

٣٦. حضور الجمعية العمومية.

٣٧. التشاور – على حساب شركة دلالة –مع أي خبير أو استشاري مستقل بموافقة مسبقة من مجلس الإدارة.

٣٨. التوصية بخصوص كافة الأنشطة الخاصة بتدريب وترقية وتنمية الموارد البشرية ومتابعتها.

٣٩. تفويض المسؤوليات للجنة فرعية تضم واحدًا أو أكثر من أعضاء اللجنة أو للرئيس التنفيذي لشركة دلالة.

تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يرأسهم عضو مستقل، ويتمتع غالبية الأعضاء بمعرفة واسعة بالشؤون المالية. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ يتكون أعضاء اللجنة من ما يلي:

م	عضو مجلس الإدارة	الوظيفة	الحالة
١	السيد/ محمد سامي أبو شيخة	الرئيس	مستقل
٢	السيدة/ موزة محمد السليطي	عضو	مستقل
٣	السيد/ فرهود هادي الهاجري	الرئيس	مستقل

عقدت لجنة التدقيق (٥) إجتماعات خلال السنة المالية ٢٠٢٠ وتم تلخيص تفاصيل الحضور أدناه:

م	عضو مجلس الإدارة	الإجتماع رقم ١	الإجتماع رقم ٢	الإجتماع رقم ٣	الإجتماع رقم ٤	الإجتماع رقم ٥	الإجتماع رقم ٦
١	السيد/ محمد ابوشيخه	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٢	السيدة/ موزة محمد السليطي	✓	✓	✓	✓	x	✓
٣	السيد/ فرهود هادي الهاجري	✓	✓	✓	✓	✓	✓

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

وسيلة الإيضاح:

✓ حاضر ✗ غائب

☒ ليس عضواً بعد ⊘ تم إستبداله بطلب من الجهة التابع لها

خلال عام ٢٠٢١ قامت لجنة التدقيق بتقديم خطابين إلى مجلس الإدارة مفصلان توصياتها. كان محتوى الخطاب من اللجنة إلى مجلس الإدارة بخصوص ما يلي:

- توصيات بشأن الالتزام بقوانين ولوائح الحوكمة ، والتي تنص على الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ، وعدم تدخل مجلس الإدارة في المهام التنفيذية.
- تعيين المدققين الخارجيين إرودل اند بارتنر للسنة المالية ٢٠٢١.
- رفع قائمة بالمخاطر الجوهرية التي تتعرض لها المنشأة لعام ٢٠٢١ إلى مجلس الإدارة.
- توصيات عن اهم الملاحظات في الرقابة على التقارير المالية لعام ٢٠٢١.

السنة المالية ٢٠٢٢ ستقوم لجنة التدقيق بتقديم تقرير سنوي يشمل أنشطتها وتوصياتها خلال السنة.بالإضافة إلى أن لجنة التدقيق لم تتلقى أية بدلات من الشركة عن حضور إجتماعات اللجنة.

لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة (NRGC)

وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية تم دمج لجان الترشيحات والمكافآت في لجنة واحدة مع إضافة نطاق الحوكمة. لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة مسؤولة بشكل مبدئي عن ضمان أن الترشيحات وتعيين أعضاء مجلس الإدارة يتم وفقاً لإجراءات رسمية وصارمة وشفافة وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، النظام الأساسي للشركة واللوائح المطبقة. تشمل مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة ما يلي:

١. وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في إنتخاب الأصلح من بين المرشحين لعضوية المجلس.

٢. ترشيح من تراه مناسباً لعضوية المجلس حال خلو أى من مقاعده.

٣. إعداد و تقديم خطة تعاقب الإدارة و برنامج التدريب التوجيهي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد و كذلك عملية التدريب و خطة عمل أعضاء مجلس الإدارة و تقرير حوكمة الشركات السنوي الى مجلس الإدارة لاعتماده بناءً على نظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية.

٤. ترشيح من تراه مناسباً لشغل أي من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.

٥. تلقي طلبات الترشح لعضوية المجلس .

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

٦. رفع قائمة المرشحين إلى المجلس متضمنة توصياتها فى هذا الشأن ، على أن ترسل نسخة منها إلى الهيئة.

٧. رفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلا شاملا لأداء المجلس محددا نقاط القوة والضعف واقتراحاتها فى هذا الشأن.

٨. تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت فى الشركة سنويا ،بما فيها طريقة تحديد مكآفات رئيس و أعضاء المجلس، على ألا تزيد المكافأة السنوية للمجلس ٥% من الربح الصافى للشركة بعد خصم الأحتياطيات والأستقطاعات القانونية وتوزيع الأرباح النقدية والعينية على المساهمين.

٩. تحديد أسس منح البدلات و الحوافز بالشركة و منها إصدار أسهم تحفيز للعاملين بها.

١٠. تقترح على مجلس الإدارة تعديل النظام الأساسي للشركة و اعتماده في إجتماع الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين ، في حال رأت اللجنة أن مثل هذه التعديلات ضرورية.

يتكون أعضاء اللجنة مما يلي:

م	عضو مجلس الإدارة	الوظيفة
١	السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي	الرئيس
٢	السيد/ علي حسين السادة	عضو
٣	السيد/ تميم حمد الكواري	عضو
٤	السيد/ خالد يوسف السبيعي	عضو

عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة (٥) إجتماعات خلال السنة المالية ٢٠٢١ وتم تلخيص تفاصيل الحضور أدناه:

م	عضو مجلس الإدارة	الإجتماع رقم ١	الإجتماع رقم ٢	الإجتماع رقم ٣	الإجتماع رقم ٤	الإجتماع رقم ٥
١	السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي	✓	✓	✓	✓	✓
٢	السيد/ علي حسين السادة	✓	✓	✓	✓	✓
٣	السيد/ تميم حمد الكواري	✓	✓	✓	✓	✓
٤	السيد/ خالد يوسف السبيعي	✓	✓	✓	✓	✓

وسيلة الإيضاح:

✓ حاضر

x غائب

☒ ليس عضواً بعد

⊘ تم إستبداله بطلب من الجهة التابع لها

وقد قدمت اللجنة لمجلس الإدارة عددا من التوصيات خلال عام ٢٠٢١ وهي كالتالي:

- ترقية عدد من المدراء التنفيذيين.
- ترشيح العضو المنتدب وتحديد مهامه.
- تحديد مكافاة العضو المنتدب.
- مقابلة المرشحين لمنصب الرئيس التنفيذي .
- مراجعة سياسة المكافات
- تحديد مكافة موظفي الشركة

٣.٢ اللجنة التنفيذية

المسؤوليات الرئيسية للجنة التنفيذية هي:

١. وضع السياسة العامة للشركة واعتماد السياسات والاجراءات الداخلية.

٢. مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي للشركة.

٣. مراقبة والاشراف على الاداء المالي للشركة.

٤. مراجعة الموازنة السنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة للاعتماد والموافقة.

٥. وضع السياسة الاستثمارية للشركة.

٦. وضع سياسة الاستثمار الخاصة بمحفظة الشركة للأوراق المالية وطريقة ادارتها.

٧. الموافقة على أية مشروعات استثمارية.

٨. مراجعة والموافقة على بيع أي أصول خاصة بالشركة باستثناء العقارات والاسهم المخصصة للاستثمار.

٩. الموافقة على الاتفاقيات والالتزامات التي تتعد صلاحية الرئيس التنفيذي

١٠. الموافقة على القروض التي تطلبها الشركة.

١١. اعتماد خطط الاعمال الخاصة بشركة دلالة القابضة والشركات التابعة قبل تقديمها لمجلس الإدارة.

١٢. مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بتغيير رأس المال وهيكل الشركة.

١٣. مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بإصدار سندات أو اوراق مالية.

١٤. تعيين وانهاء خدمات الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي وتحديد راتبيهما..

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

تتكون اللجنة التنفيذية من ما يلي:

م	عضو مجلس الإدارة	الوظيفة
١	السيد/ عبدالله جاسم الدرويش	الرئيس
٢	السيدة/ موزة محمد السليطي	عضو
٣	السيد/ فيصل احمد السادة	عضو
٤	السيد/ محمد سامي أبو شيخة	عضو

تم تعيين السيد/ محمد سامي أبو شيخة في اللجنة التنفيذية بدلا من السيدة / موزة محمد السليطى في نوفمبر ٢٠٢١.

عقدت اللجنة التنفيذية (١٣) إجتماعات خلال السنة المالية ٢٠٢١ وتم تلخيص تفاصيل الحضور أدناه:

م	عضو مجلس الإدارة	الإجتماع رقم ١	الإجتماع رقم ٢	الإجتماع رقم ٣	الإجتماع رقم ٤	الإجتماع رقم ٥	الإجتماع رقم ٦	الإجتماع رقم ٧	الاجتماع رقم٨	الاجتماع رقم ٩	الاجتماع رقم ١٠	الاجتماع رقم ١١	الاجتماع رقم ١٢	الاجتماع رقم ١٣
١	السيد / عبدالله جاسم الدرويش	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٢	السيدة/ موزة محمد السليطي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	⊘
٣	السيد/ فيصل احمد السادة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٤	السيد/ محمد سامي أبو شيخة	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	✓

وسيلة الإيضاح:

✓ حاضر　　x غائب

☒ليس عضواً بعد　　⊘ تم إستبداله

توصيات اللجنة التنفيذية لعام ٢٠٢١

- وافقت اللجنة بالاجماع على اعتماد الخطة الاستراتيجية والهيكل التنظيمي لشركة دلالة القابضة والشركات التابعة ورفع توصية لمجلس الادرة لاعتمادها.
- اعتماد الموازنة العامة للشركة لعام ٢٠٢١.
- وافقت اللجنة علي انشاء محافظ استثمارية ومضاربية لشركة دلالة للوساطة
- وافقت اللجنة علي بيع ارض القطفيان وكلفت الإدارة التنفيذية بعمل الازم.
- وافقت اللجنة علي التسوية مع العميل / حمد النعمة .

٤. الإدارة التنفيذية العليا

الإدارة التنفيذية العليا مسؤولة عن دعم ومساعدة الرئيس التنفيذي وذلك لتطبيق سريان العمليات العامة والأعمال المالية لشركة دلالة القابضة وفقاً للسلطة المفوضة لمجلس الإدارة. تتكون الإدارة التنفيذية العليا من:

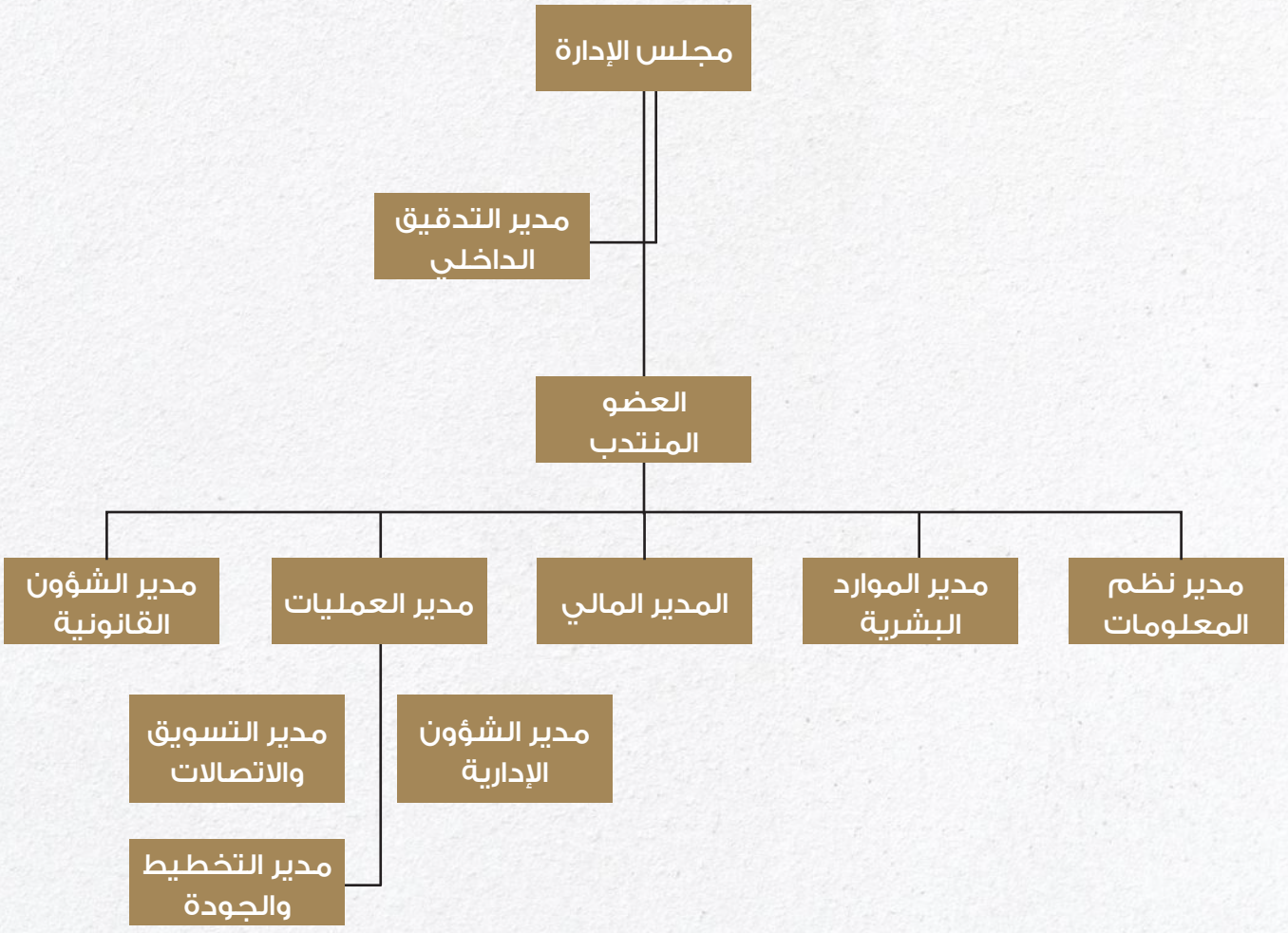

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

الملفات التعريفية للموظفين الرئيسيين للإدارة التنفيذية العليا هي كما يلي:

الوظيفة	ملاحظات
العضو المنتدب	• تم تعيين السيدة/ موزة محمد السليطى عضواً منتدبا للشركة وتشغل المنصب منذ عام ٢٠٢١ • حاصلة على الماجستير في العلوم المصرفية والمالية من جامعة سالفورد بالمملكة المتحدة. • بكالوريوس علوم في الإقتصاد والإدارة (تخصص محاسبة) من جامعة قطر. • مدير وحدة التخطيط والبحث/ مدير مكتب حسابات الصناديق بالإنابة بالهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية منذ ٢٠٠٩. قبل ذلك، عملت بديوان المحاسبة منذ ١٩٩٣ وشاركت في العديد من المنتديات والمؤتمرات الإقتصادية والإستثمارية فى دولة قطر
مدير التدقيق الداخلي	• السيد/ حمزة محمد شكري هو مدير التدقيق الداخلي لشركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة منذ ٢٠١٢. • حصل على بكالوريوس التجارة (شعبة محاسبة) فى عام ١٩٩٩ جامعة المنوفية – مصر. • عمل بمكتب تدقيق برايس ووتر هاوس كوبرز قبل الإلتحاق بشركة دلالة القابضة بوظيفة مدقق أول.
مدير الشؤون القانونية	• السيد/ طارق عوض الكريم هو مدير الشؤون القانونية للشركة ويعمل بدلالة القابضة منذ ٢٠٠٨. • عمل كمحقق جنائي لدى وزارة الداخلية القطرية – إدارة أمن العاصمة. • حاصل على بكالوريوس القانون جامعة الزقازيق – مصر١٩٩٨
مدير العمليات	• السيد/ محمد الصادي يعمل في الشركة منذ ٢٠٠٥. • يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال (تخصص تخطيط إستراتيجي) منذ ٢٠١١ من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. • حاصل على ليسانس الأداب (تخصص إعلام)جامعة الزقازيق – مصر ١٩٩٨. • عمل بوظيفة مترجم أول في الشركة القطرية الدولية للتجارة. • عمل بوظيفة صحفى أول فى وكالة أنباء الشرق الأوسط.
المدير المالي	• السيد/ محمد سوهيل هو القائم باعمال المدير المالي للشركة و يعمل بالشركة منذ ٢٠٠٨ • حاصل علي ماجستير في إدارة الاعمال المالية من جامعة انامالاي (الهند) • بكالوريوس تجارة جامعة مومباي (الهند). . • لديه معرفه متعمقة في المالية والحسابات ولديه أكثر من عقد خبرة فى مجال المحاسبة فى الهند وقطر .
مدير الشؤون الإدارية	• السيد/ عبدالله محمد حمدي السويدي مدير الشؤون الإدارية لدلالة القابضة منذ ٢٠١٢ وهو يعمل بالشركة منذ٢٠١١. • حاصل على دبلوم عسكرى من الكلية العسكرية الكويتية. • حاصل على العديد من الدورات التدريبية فى المهارات الإشرافية و إدارة الأعمال.
مدير الموارد البشرية	• السيدة/ نور المعضادي مدير الموارد البشرية منذ عام ٢٠٢١ وتعمل لدي الشركة منذ عام ٢٠١٨ • حاصلة علي بكالوروس علوم إ دارة رعاية صحية من جامعة جورج ميسون الولايات المتحدة • لديها خبرة موارد بشرية فى شركة بروة العقارية ثلاث سنوات

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

الوظيفة	ملاحظات
مدير نظم المعلومات	• السيد/ فراس غسان هو مدير نظم المعلومات للشركة منذ يناير ٢٠٢٠ و يعمل بالشركة منذ عام ٢٠٠٥ . • هو حاصل على بكالوريس في علوم الحاسب الالي من الاكاديمة العربية للعلوم والتكنولوجيا بالإسكندرية • حاصل علي العديد من الشهادات في مجالة تقنية المعلومات .

لا يمتلك أحد من الموظفين الرئيسيين أسهم بالشركة.

قامت لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة بوضع سياسة محددة لمكافآت الإدارة التنفيذية وتم اعتمادها في شهر فراير ٢٠١٩

توضح هذه السياسة الآلية المتبعة بحيث تكون المكافآت مرتبطة بشكل مباشر بالمجهود والأداء على مستوى الإدارة و الموظفيين. من خلال تحقيق الأهداف والأغراض الموكلة وفقاً للربحية، تقييم المخاطر والأداء العام للشركة.

٥. نظام الرقابة الداخلية

وفقا لميثاق الحوكمة الشركات يجب على الشركة اعتماد نظم الرقابة الداخلية، المعتمدة من قبل المجلس، لتقييم أساليب و اجراءات إدارة المخاطر، وتطبيق لائحة حوكمة الشركات في الشركة والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة. ويتعين أن تحدد نظم الرقابة الداخلية الخطوط الواضحة للمسؤولية والمساءلة في كافة أقسام الشركة.

تشتمل نظم المراقبة الداخلية على إجراءات تقييم فعالة ومستقلة للمخاطر والوظائف الإدارية، فضلا عن وظائف المراجعة الداخلية المالية والتشغيلية بالإضافة إلى المراجعة الخارجية. وتضمن نظم الرقابة الداخلية أيضا التأكد من أن يتم التعامل مع جميع معاملات الأطراف ذات الصلة وفقا للمتطلبات المتعلقة بها.

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية كاملة عن نظام الرقابة الداخلية للشركة. تقوم لجنة التدقيق بمساعدة مجلس الإدارة في هذا الشأن من خلال مراجعة نظام الضوابط الداخلية للشركة. تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتسليم تقرير ربع سنوي إلى لجنة التدقيق في هذا الخصوص.

جدير بالذكر أن الشركة قامت بتقييم نظام الرقابة الداخلية للتقارير المالية بنهاية العام المالي ٢٠٢١ وكانت النتائج مرضية ، وتم مشاركة الاستثناءات في التقرير السنوي وتقرير المدقق الخارجي.

٦. إدارة المخاطر

الهدف من عملية إدارة المخاطر هو تحديد المخاطر الرئيسية التي من الممكن أن تؤثر على الشركة، تقييم قدرة الشركة على تحمل المخاطر، تطوير آليات تحديد المخاطر، وتطبيق برامج توعية وطرق التخفيف منها. تشمل هذه العملية على الأقل الخطوات التالية:

- تحديد المخاطر لدى الأنشطة القائمة والجديدة بالشركة.
- تحديد إحتمالية وأثر كل مخاطرة طبقاً لمعايير تقييم المخاطر.

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

- تقييم المخاطر من خلال مقارنتها بالإقبال على المخاطر لتحديد ما إن كانت المخاطرة مقبولة أو أن الأمر يتطلب إجراءات إضافية.
- تحديد كيفية تخفيف أو تجنب المخاطر (مثل خفض المخاطر، المشاركة مع طرف أخر، أو تجنب المخاطرة).
- مراقبة المخاطر وتحديد ما إن كان تم تطبيق خطط العمل بطريقة سليمة.

مجلس الإدارة مسؤول مسؤولية كاملة عن مراجعة نظم إدارة المخاطر بالشركة، بالتعاون الوثيق مع الإدارة التنفيذية العليا. يعرض الجدول التالي المخاطر المعهودة من قبل مجلس الإدارة لكل إدارة.

الإدارة	مسؤولة عن
التدقيق الداخلي	• مراقبة وتقريرعدم إلتزام الإدارة حول السياسات الداخلية والإجراءات للشركة إلى لجنة التدقيق. • إعداد وتنفيذ برامج تدقيق داخلي لمراقبة وتقييم وتقديم التوصيات وتأكيد مستقل على التصميم والفعالية التشغيلية للضوابط لتخفيف/ معالجة المخاطر مثل الإلتزام التشغيلي والإستراتيجي والمالي.
الإلتزام	• إدارة ورصد وتقرير مخاطر الإلتزام إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة. • تصميم نظم رقابة داخلية لرصد الإلتزام بالقوانين واللوائح.
الإدارة القانونية	• إدارة ومراقبة وتقرير المخاطر القانونية إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة.
المالية	• إدارة ومراقبة وتقرير المخاطر المالية إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة. • تصميم نظم رقابة داخلية لرصد الإلتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير الأخرى ذات الصلة.

في دلالة القابضة يكون الموظفون المعنيون مسؤولين عن تحديد المخاطر وتجميعها والإبلاغ عنها والتواصل بشأنها. علاوة على ذلك لدى الشركة إدارة تدقيق داخلي توفر لمجلس الإدارة والإدارة العليا ضمانًا مستقلاً حول فعالية إدارة المخاطر والتحكم فيها . تقوم هذه الإدارة بتقديم تقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق ، وبالنسبة للمخاطر الرئيسية التي يتم تحديدها و يتم تسليمها لاحقاً إلى المجلس.

في عام ٢٠٢١، طلب مجلس الإدارة الحصول على عروض أسعار من مكاتب التدقيق للحصول على خدمات إدارة المخاطر المؤسسية، من أجل تطوير وتنفيذ إطار عمل مناسب لإدارة مخاطر المؤسسة يتوافق مع نظام لجنة رعاية المؤسسات (COSO Framework) ومعايير الجودة المؤسسية (ISO 31000)

٧. المدقق الداخلي

لدى الشركة إدارة تدقيق داخلي يرأسها مدير التدقيق الداخلي الأستاذ / حمزة شكري الذي إلتحق للعمل بالشركة في مارس ٢٠١٢. إدارة التدقيق الداخلي هي إدارة مستقلة وتقدم خدمات ضمان وخدمات إستشارية داخل الشركة. أنها تهدف إلى إضافة قيمة إلى عمليات الشركة، تحسين أدائهم، بما في ذلك مساعدة الشركة على تحقيق أهدافها من خلال جلب نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وعمليات الرقابة والحوكمة.

بوجه خاص يتعين على إدارة التدقيق الداخلي:

- مراجعة نظم الرقابة الداخلية ومراقبة تطبيقهم.
- أن يتم تنفيذها من خلال موظفين أكفاء ومدربين بالشكل اللائق ومستقلين عملياً.
- تقديم تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق والتي تشمل مراجعة وتقييم لنظام الرقابة الداخلي للشركة.
- أن تكون قادرة على الوصول إلى كافة أنشطة الشركة.
- أن تكون مستقلة بما في ذلك الإستقلالية عن عمليات الشركة اليومية. يجب تعزيز إستقلاليتها على سبيل المثال من خلال جعل مجلس الإدارة يحدد تعويضاً لموظفيها.

مدير التدقيق الداخلي المعين يقدم تقاريره بشكل مباشر إلى لجنة التدقيق وتقوم اللجنة بتحديد مكافآته وذلك لتحسين الموضوعية والإستقلالية.

٨. المدقق الخارجي

مراجع الحسابات الخارجي هو كيان مستقل، ومؤهل، ويتم تعيينه بناء على توصية من لجنة التدقيق لمجلس الإدارة وبقرار من الجمعية العامة للشركة، ويتعين إجراء مراجعة سنوية ونصف سنوية مستقلة. والغرض من المراجعة هو تقديم ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين على أنه يتم إعداد البيانات المالية وفقا لأحكام هذا الميثاق والقوانين واللوائح ذات الصلة، ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية وتعرض بدقة الوضع المالي وأداء الشركة في جميع النواحي المادية. يجب على المراجع الخارجي أن يكون متوافقا مع أعلى المعايير المهنية وأنه لا يجوز التعاقد معه من قبل الشركة لتقديم أي مشورة أو الخدمات الأخرى المتعلقة بتنفيذ أعمال التدقيق للشركة. ويجب أن يكون المراجع الخارجي مستقل تماما عن الشركة وأعضاء مجلس الإدارة، ويجب ألا يوجد أي تعارض في المصالح في علاقته بالشركة.

مراجع الحسابات الخارجي للشركة يجب أن يحضر الجمعية العامة العادية للشركة حيث يتعين عليه تقديم تقريره السنوي والإجابة على أية استفسارات في هذا الصدد. يخضع مراجع الحسابات الخارجي للمساءلة أمام المساهمين والمدينين للشركة لممارسة العناية المهنية الواجبة في سير أعمال مراجعة الحسابات. ومراجع الحسابات الخارجي هو مسؤول أيضا عن إبلاغ الهيئة وأي هيئة تنظيمية أخرى في حالة إخفاق المجلس في اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الشبهات التي أثيرت أو التي تم تحديدها من قبل مراجعي الحسابات الخارجي.

كشركة مساهمة عامة تقوم شركة دلالة بتغيير المراجع الخارجي كل ثلاث سنوات كحد أقصى.

كجزء من مهمة المدققين الخارجيين، يتعين عليهم إفادة مجلس الإدارة كتابياً عن أية مخاطر تتعرض لها الشركة أو من المتوقع أن تتعرض لها، وعن جميع المخالفات فور تحديدها، بالإضافة إلى إرسال نسخة من هذا الإخطار إلى هيئة قطر للأسواق المالية. في هذه الحالة، يكون للمدقق الخارجي الحق في دعوة الجمعية العمومية للإنعقاد وفقاً لأحكام القانون في هذا الخصوص، شريطة إفادة هيئة قطر للأسواق المالية بذلك.

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

٩. الإفصاح والشفافية

تؤكد دلالة القابضة على القيام بالإفصاح الفوري والدقيق لكافة الأمور المادية، والتي تشمل مركزها المالي وأدائها المالي، الملكية والحوكمة. كما تؤكد على إلتزامها بمتطلبات الإفصاح وتقوم بتقديم كافة البيانات المالية وتقارير التدقيق.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لدى دلالة القابضة ما يزيد عن تسعة ألاف (٩,٠٠٠) مساهم وفيما يلى المساهمين الرئيسيين مع نسبة الملكية:

م	المساهم	نسبة الملكية
٢	محفظة استثمار القوات المسلحة القطرية	٥%
٤	صندوق وادي السيل	٥%

خلال القسم ٢ و٣ من هذا التقرير، قامت دلالة القابضة بالإفصاح عن الخبرات العلمية والعملية لمجلس الإدارة والموظفين الرئيسيين بالإدارة التنفيذية العليا.

لم تقم الشركة بإبرام أية معاملات مع أطراف ذات علاقة والتي من الممكن أن تتعارض مع مصلحة الشركة خلال ٢٠٢٠.

كما قامت الشركة بتطوير سياسة التداول للأشخاص المطلعين التي تؤكد على أنه يتعين على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمطلعين وأزواجهم وأطفالهم القصر الإفصاح عن أية تداول أو معاملة يقوموا بتنفيذها تشمل أسهم الشركة وأية أوراق مالية أخرى.

ادناه كشف بالقضايا التي اقامتها شركة دلالة القابضة والشركات التابعة لها ضد الغير والقضايا التي اقامها الغير ضد شركة دلالة القابضة والشركات التابعة لها للعام ٢٠٢١.

الوصف	عدد القضايا
قضايا مرفوعة من قبل شركة دلالة وشركاتها التابعة ضد أطراف اخرى	١٢
قضايا مرفوعة ضد شركة دلالة وشركاتها التابعة من قبل أطراف أخرى	٨
المجموع	٢٠

- تم تحصيل مبلغ ثمانية مليون ومائتين ثلاث وعشرون اف وسبعمائة وثمانية عشر ريالاً (٨,٢٢٣,٧١٨) لصالح الشركة في التنفيذ المدني رقم ٢٠٢٠/٥٩٧.
- صدر قرار لجنة المحاسبة في المخالفة رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٠ بتغريم الشركة مبلغ عشرة ملايين ريال (١٠,٠٠٠,٠٠٠) تم التظلم من القرار لدى لجنة التظلمات وصدر قرارها في التظلم رقم (٩) لسنة ٢٠٢١ بتخفيض ميلغ الغرامة إلى مبلغ خمسمائة الف ريال (٥٠٠,٠٠٠)، وحصّلت الشركة مبلغ الغرامة من المتسبب في المخالفة.
- بقية الدعاوى قيد النظر والتداول لدى محكمة الجنايات والمحكمة المدنية الكلية ومحكمة التنفيذ ولجنة المحاسبة بهيئة قطر للأسواق المالية.

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

إستناداً على المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية، قامت دلالة القابضة بالإفصاح عن ما يلي بالأقسام ذات الصلة من هذا التقرير:

م	الإفصاح	القسم
١	الإجراءات التي اتبعتها الشركة بشأن تطبيق هذا النظام.	القسم ١ : نظرة عامة
٢	الإفصاح عن المخالفات التي إرتُكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت عليها لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادىء وأحكام هذا النظام، وبيان أسبابها، وطريقة معالجتها وسبل تفاديها بالمستقبل.	القسم ١ : نظرة عامة و الأقسام ذات الصلة من التقرير
٣	الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة ولجانه، والإدارة التنفيذية العليا بالشركة وصلاحياتهم ومسؤولياتهم وأعمالهم خلال السنة، ومكافآتهم.	القسم ٢ : مجلس الإدارة القسم ٣: لجان مجلس الإدارة القسم ٤ : الإدارة التنفيذية العليا
٤	الإفصاح عن إجراءات إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية في الشركة بما فيها الإشراف على الشؤون المالية والإستثمارات، وما يتصل بها من معلومات.	القسم ٥ : نظام الرقابة الداخلية القسم ٦ : إدارة المخاطر
٥	أعمال اللجان، متضمنة عدد اجتماعاتها وما إنتهت إليه من توصيات.	القسم ٣: لجان مجلس الإدارة
٦	الإفصاح عن الإجراءات التي تتبعها الشركة لتحديد المخاطر التي قد تواجهها وطرق تقييمها وإدارتها، وتحليل مقارن لعوامل المخاطر التي تواجهها الشركة، ومناقشة الأنظمة المعتمدة لمواجهة التغييرات الجذريّة او غير المتوقعة في السوق.	القسم ٦ : إدارة المخاطر
٧	الإفصاح عن تقييم اداء المجلس ومدى إلتزام اعضائه بتحقيق مصالح الشركة، والقيام بأعمال اللجان، وحضور إجتماعات المجلس ولجانه، والإفصاح عن تقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا بشأن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بما فيها تحديد عدد التظلمات، والشكاوي، والمقترحات، والبلاغات، والطريقة التي عالج بها المجلس الوسائل الرقابية.	القسم ٢ : مجلس الإدارة القسم ٣: لجان مجلس الإدارة القسم ٤ : الإدارة التنفيذية العليا
٨	الإفصاح عن أوجه الخلل في تطبيق نظام الرقابة الداخلية كلياً او جزئياً أو مواطن الضعف في تطبيقه، والإفصاح عن حالات الطوارىء التي أثّرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للشركة، والإجراءات التي اتبعتها الشركة في معالجة حالات الإخفاق في تطبيق نظام الرقابة الداخلية (لا سيما المشاكل المفصح عنها في التقارير السنوية للشركة وبياناتها المالية).	القسم ٣: لجان مجلس الإدارة (لجنة التدقيق) القسم ٥ : نظام الرقابة الداخلية
٩	الإفصاح عن مدى إلتزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق.	القسم ١ : نظرة عامة والأقسام ذات الصلة من التقرير

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

م	الإفصاح	القسم
١٠	الإفصاح عن أي نزاع او خصومة تكون الشركة طرفاً فيها بما فيها التحكيم والدعاوي القضائية.	القسم ٩: الإفصاح والشفافية
١١	الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة".	القسم ٩: الإفصاح والشفافية

١٠. حقوق المساهمين وأصحاب المصالح

تلتزم الشركة بحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وذلك لتحقيق أداء أفضل. وتتبنى الشركة النهج التالي لتعزيز حقوق المساهمين وأصحاب المصالح بالشركة:

- **العلاقة مع أصحاب المصالح**

اعتمدت شركة دلالة القابضة سياسة خاصة للتعامل مع أصحاب المصالح حيث تنظم هذه السياسة العلاقة الكاملة بين الشركة وأصحاب المصالح وتعويضهم في حالة تم انتهاك حقوقهم وكذلك الية تسوية الشكاوى والخلافات التي قد تنشأ بين الشركة وأصحاب المصالح وتعتمد الشركة السياسة المفصلة المتاحة عبر الموقع الرسمي للشركة **www.dlalaholding.com**

- **حقوق المساهمين في إجتماعات الجمعية ومشاركتهم**

يتضمّن النظام الأساسي للشركة على مايلي :

١. حق المساهمين الذين يملكون ١٠ % من رأس مال المجموعة بطلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون ٢٥ % من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً لقانون الشركات التجارية رقم ١١ لسنة ٢٠١٥.

٢. الحق بطلب ادراج أي بند على جدول أعمال الجمعية العامة.كما أن المادة(٤٩)من النظام الأساسي للشركة تنص على حق المساهمين بمناقشة بنود جدول الأعمال وطرح الأسئلة وتلقي الأجوبة عليها واتخاذ القرارات.

٣. كذلك تنص المادة (٤٥) من النظام الأساسي للشركة على شروط النيابة في الحضور والتصويت بالوكالة وفقا للقانون واللوائح ذات الصلة.

وتجدر الإشارة الى ان دلالة القابضة تعقد اجتماعات جمعيتها في اماكن بقلب العاصمة الدوحة وبأوقات مناسبة، وتوفّر الشركة قبل وقت كاف للمساهمين والمطلعين جميع المعلومات المتعلقة بجدول الأعمال لتمكينهم من اتخاذ قراراتهم، ويتم الإفصاح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائها الى الجهات المختصة كما يتم نشرها على الموقع الالكتروني للشركة، ويتم إيداع نسخة من محضر الاجتماع لدى الهيئة فور اعتماده من قبل الجهة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة.

- **توزيع الأرباح وحقوق أقلية المساهمين**

ينص النظام الأساسي للشركة على نسبة الحد الأدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري، ويستحق المساهم حصته من الأرباح وفقاً للنظم والضوابط المعمول بها لدى الهيئة والسوق المالي المدرجة فيها الأسهم، حيث يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة للشركة بتوزيع الأرباح، وتختلف نسبة الأرباح الموزعة من سنة الى أخرى حسب الأرباح التي تحققها الشركة.بالإضافة إلى ذلك قامت الشركة بإعداد سياسة لتوزيع الأرباح.

ينص النظام الأساسي للشركة على أن يتمتع المساهمون بصفة عامة و الأقلية بصفة خاصة بجميع الحقوق المضمونة لهم بموجب قانون الشركات التجارية النافذ ، و نظام حوكمة الشركات و الكيانات القانونية المدرجة فى السوق الرئيسية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية و النظام الأساسي.

- **حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين**

تلتزم الشركة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح و إحترامها. و يجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته. تلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة فى الوقت المناسب و بالقدر الذي لا يهدد مصالح الأخرين أو يضر بمصالحها.

يجب ملاحظة أن السياسات والإجراءات الداخلية للشركة تشمل ما يلي:

- احترام حقوق أصحاب المصلحة حيث يشارك أصحاب المصلحة في ترتيبات حوكمة الشركات بحيث يجوز لهم الحصول على المعلومات ذات الصلة، وتكون كافية وموثوق بها في الوقت المناسب وبصورة منتظمة.
- يجب على مجلس الإدارة الحرص على أن العاملين لدى الشركة يتم التعامل معهم وفقا لمبادئ العدالة والإنصاف ودون أي تمييز من أي نوع على أساس العرق أو الجنس أو الدين.
- يتولى المجلس وضع سياسة الأجور والفئات التي توفر الحوافز للموظفين وادارة الشركة على الاستمرار في الأداء الذي يصب في أفضل مصالح الشركة.وهذه السياسة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأداء طويل الأجل للشركة.
- على المجلس اعتماد آلية تمكن موظفي الشركة من إبلاغ المجلس عن السلوك المشبوه، عندما يكون هذا السموك غير أخلاقي وغير قانوني، أو ضار للشركة. ويكفل المجلس أن الموظف الذي يقصد المجلس في هذا الصدد سوف يوفر له السرية والحماية من أي ضرر أو رد فعل سلبي من قبل موظفين آخرين أو رؤساء الموظف.

١١. الإستدامة والمسؤولية الإجتماعية للشركة

إيمانا من الشركة بدورها نحو المجتمع ونحو دولة قطر والتزاما منا بتحقيق رؤية قطر ٢٠٣٠ فقد قامت الشركة بدعم العديد من أنشطة المسؤولية الاجتماعية خلال العام الماضي وتم تكريمها من لجنة المسؤولية المجتمعية بدار الشرق خلال حفل توزيع جوائز المسؤولية

المجتمعية السابع، كما قامت الشركة بالمشاركة في البرنامج الوطني للمسؤولية الاجتماعية (الموسم الثامن) الذي تنظمه جامعة قطر.

رؤية قطر ٢٠٣٠

إيماناً منها في إظهار الصورة الحضارية لدولة قطر ورؤيتها الوطنية ٢٠٣٠، تسعى شركة دلالة القابضة إلى المساهمة في استراتيجية الدولة الهادفة لتدريب القيادات الشابة على تحمل المسؤولية والمساهمة في بناء الوطن، وتقوم بتدريبهم على أفضل الطرق الخاصة بالتداول في الأسهم والعقارات، وعملت لأن تكون جزءاً من منظومة التطور والتقدم في قطر.

١٢. الاتصال المؤسسي و علاقات المستثمرين

تحتفظ الشركة بعلاقات وطيدة مع المساهمين والمستثمرين من خلال مسؤولي علاقات المستثمرين و المساهمين بالشركة عن طريق قنوات اتصال مفتوحة وشفافة معهم. و تنشر المعلومات أيضاً للمستثمرين والأطراف ذوي العلاقة بشكل منتظم. وذلك عن طريق الموقع الإلكتروني لبورصة قطر ووسائل الإعلام المتعددة بالإضافة إلى موقع الشركة الإلكتروني الذي يوفر البيانات للمساهمين عن حوكمة الشركة والبيانات المالية ومعلومات أخرى هامة تتعلق بالإفصاح عن المعلومات المالية وغيرها، وذلك من خلال بوابة علاقات المساهمين والمستثمرين على الموقع الإلكتروني. بالإضافة إلى عقد مؤتمرات دورية عبر الهاتف لإطلاع المساهمين و المستثمرين على تقارير و أداء الشركة وذلك بعد نشر الشركة لكل تقرير من تقاريرها السنوية ونصف سنوية والربعية.

وتعتمد الشركة سياستي الاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين المفصلتين والمتاحتين عبر الموقع الرسمي للشركة

www.dlalaholding.com

١٣. حوكمة المسؤولية الاجتماعية بالشركة)اختياري)

تتولى إدارة الاتصالات المؤسسية مسؤولية إدارة وتنسيق مبادرات المسؤولية الاجتماعية بالشركة وإدارة كافة الفعاليات بما في ذلك المؤتمرات والفعاليات الخطابية، كما تقوم إدارة الاتصالات المؤسسية بطلب ميزانية المسؤولية الاجتماعية بالشركة ويتم تخصيصها من قبل مجلس الإدارة كجزء من الخطة السنوية الدورية لأعمال الشركة.

عبدالله جاسم الدرويش

رئيس مجلس الإدارة